ميزان
MEEZAAN
MEEZAAN FOR HUMAN RIGTHS
مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان

«الإعدامات الميدانية»

مواطنون عرب قتلوا على يد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية خارج إطار القانون

«الإعدامات الميدانية»

مواطنون عرب قتلوا على يد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية خارج إطار القانون

ساهر غزاوي

مُؤسسة ميزان لحقوق الإنسان

2023

مؤسســة «ميــزان لحقــوق الإنســان»

هي مؤسسة حقوقيّة مستقلّة، غير حكومية، مقرها مدينة الناصرة. تتمتع بصفة استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة. انطلقت في العام 2000 على يد مجموعة محامين وحقوقيين فلسطينيين بهدف توطيد مبدأ العدالة، والدفاع عن الحريّات وحقوق الإنسان.

«الإعدامات الميدانية»
مواطنون عرب قتلوا على يد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية
خارج إطار القانون

إعداد: ساهر غزاوي

2023 م.
جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لمُؤسسة ميزان

إصدار: مُؤسسة ميزان لحقوق الإنسان
النّاصرة

مُؤسسة ميزان لحقوق الإنسان
الفاخورة، النّاصرة
رمز بريدي: 16000 صندوق بريد: 10350
هاتف: 6471471 -4(+972)
فاكس: 6559992 -4(+972)
email: info@meezaan.org
Website: www.Meezaan.org

فهرس

القسم الأول 6

مصطلحات الكتاب 7

«الإعدام الميداني» تحت مظلة القانون والقضاء 8

المدخل 12

تحليل المعطيات وبيانات الجداول 17

القسم الثاني 29

ضحايا هبّة القدس والأقصى 30

مرحلة ما بعد هبّة القدس والأقصى (2000 – 2022) 44

ملحق: ضحايا عام 2023 127

المصادر والمراجع 139

القسم الأول

مصطلحات الكتاب

ماحاش (מח"ש)

اختصار بالعبرية لـ (همحلكا لحكيروت هشوطريم) (המחלקה לחקירות שוטרים) أي دائرة التحقيق مع أفراد الشُّرطة فـي شرطة إسرائيل، التي قدمت شكاوى ضدهم أو من باب التحقيق فـي مسألة معينة لها أبعاد وانعكاسات على سير عمل الشُّرطة المنتظم. وهي وحدة تابعة لوزارة القضاء الإسرائيلية. تأسس هذا القسم فـي العام 1992 ومهمته التحقيق فـي مخالفات جنائية يرتكبها رجال الشُّرطة وحرس الحدود وجهاز الأمن العام- «الشاباك»، فـي أثناء تأديتهم مهامهم واحتكاكهم اليومي مع الجمهور.

حرس الحدود

وحدة تابعة لشرطة إسرائيل من مهامها الأساسية العمل على مراقبة وحماية حدود دولة إسرائيل وخطوط المواجهة والموانىء الجوية والبحرية.

لجنة أور

هي لجنة التحقيق القضائية الرسمية التي عينت من قبل إسرائيل فـي مُنتصف شهر تشرين الثاني من العام 2000 إثر مقتل 13 شابًا عربيًا فلسطينيًا- من مواطني إسرائيل بنار الشُّرطة الإسرائيلية وقوات عسكرية كـ (حرس الحدود). وهدف هذه اللجنة كما أُعلن عنها يوم تكليفها، أن (تستوضح الاشتباكات التي وقعت بين قوات الأمن وبين مواطنين إسرائيليين ابتداءً من 29 أيلول العام 2000). وترأس اللجنة قاضي المحكمة العليا ثيودور أور، وإلى جانبه نائب رئيس المحكمة المركزية فـي النّاصرة القاضي سهيل جراح والمستشرق الأستاذ الجامعي البروفسور شمعون شمير.

الإعدام الميداني

بحسب المقرر الخاص فـي الأمم المتحدة، تعدُّ عمليات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفًا، أيّ قتل الأفراد عمدًا خارج أي إطار قانوني، انتهاكًا لهذا الحق الأساسي. ولا يمكن صون أي حقّ من حقوق الإنسان من دون احترام الحق فـي الحياة. لدى إسرائيل سياسة ممنهجة تقوم على الإعدام الميداني للفلسطينيين، بدلًا من الاعتقال والمحاكمة، وهذه السياسة تمارسها إسرائيل ضد مواطنيها العرب الفلسطينيين.

حاجز طيار

هي حواجز مفاجئة مؤقته ومتنقلة تنصبها الشُّرطة الإسرائيلية فـي الشوارع ومفارق الطرق وداخل القرى والبلدات، حيث يجري إيقاف السيارات وتفتيشها، وهذا ما يسبب حالة من الخوف والقلق وعدم الأمان من هذا التصرف.

الإعدام الميداني

«تحت مظلة القانون والقضاء»

بقلم: المحامي عُمـر خمـايسي
مدير مُؤسسة ميزان لحقوق الإنسان

لا قيمة لأي حقّ من حقوق الإنسان إذا كان هناك انتهاك لأقدس حق للإنسان وهو الحق في الحياة، وتُعد عمليات القتل والإعدام عمدًا خارج إطار القضاء أو القانون أو بإجراءات تعسفية، انتهاكًا لهذا الحق الأساسي.

وقد مرت أكثر من سبعة عقود منذ يوم الإعلان العـالمي لحقـوق الإنسان في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1948، حيث اعتمدت حينها الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا الإعلان وأصدرته، ودعت كافة البلدان الأعضاء لتبني نص الإعلان والعمل على نشره وتوزيعه وقراءته وشرحه.

وجاء في الديباجة للإعلان عن حقوق الإنسان: "لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام في العالم". لذلك نجد أن المادة الأولى من الميثاق نصت على "أن يولد جميع الناس أحرارًا متساوين في الكرامة والحقوق". والمادة الثالثة "إن لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه".

أما المادة السابعة، فتنص على "أن كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة عنه دون أية تفرقة، كما أن لهم جميعًا الحق في حماية متساوية ضد أي تميز يخل بهذا الإعلان وضد أي تحريض على تمييز كهذا".

وتتبعها المادة العاشرة، لتؤكد "أن لكل إنسان الحق، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، في أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظرًا عادلًا علنيًا للفصل في حقوقه والتزاماته وأية تهمة جنائية توجه إليه".

وعلى ضوء ما يحدث في السنوات الأخيرة داخل إسرائيل، فلا نبالغ في القول إن الإنسان الفلسطيني بات في أيامنا هذه في ظل المنظومة القانونية والقضائية في إسرائيل يعيش في ظل انتهاكات حقوقية وحرياته بشكل ممنهج، والأهم قد نزع منه الحق في حياة كريمة كما نزعت منه سلفًا عدة حقوق أساسية. أو حتى عليه أن يتعايش مع عقليات قد تقدم على قتله قبل أن يرى نور

الحياة! فقد تبين أن هناك أفرادًا من كتائب النخبة والقناصة في الجيش الإسرائيلي كتبوا على الألبسة التي يرتدونها بافتخار عبارات ورسومات تشير إلى أفكار خطيرة جدا، ومن أبرز هذه العبارات وأكثرها عنصرية وإرهابية، صورة المرأة الفلسطينية الحامل وقد صوّبت إليها بندقية قنص وكتب تحت الصورة "1 shoot 2 kills" بمعنى «طلقة واحدة وقتيلان»، إضافة إلى صورة طفل فلسطيني كتب عليها: (יותר קטן- יותר קשה) بمعنى «كلما كان أصغر كلما كان أصعب» (أصعب للاستهداف)، حيث علق آنذاك أحد الجنود على هذه الظاهرة بالقول، «إنّ الأمر فيه تهكم وسخرية على حدود الجدية».

كما هو معلوم دوليًا فإنه قد تمت صياغة بروتوكول مينيسوتا في العام 1991 كوثيقة مرافقة لمبادئ الأمم المتحدة لعام 1989 المتعلقة بالمنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام بإجراءات موجزة. وعليه، تم تعيين شخص يتمتّع بمكانة دولية معترف بها، مقررًا خاصًا معني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفًا يقدم تقريرًا شاملاً إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة للأمم المتحدة، على أن يتناول تقريره حجم حالات الإعدام بإجراءات موجزة أو تعسفًا ونطاقها، وأن ينطوي على استنتاجاته وتوصياته. وتغطي ولاية المقرر الخاص جميع البلدان، بغض النظر عمّا إذا كانت الدولة قد صادقت أو لم تصادق على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وقد قدمت مؤسسة ميزان عدة ملفات عن اعدامات ميدانية للمقرر الخاص. وبدوره يقوم المقرر الخاص بمخاطبة حكومات الدول بشكل شكاوى وبلاغات عن حالات الإعدام الميداني.

أما حال طبيعة وتنفيذ القانون في إسرائيل، فهو يختلف وفقًا للعرق الإثني بأبعاد عنصرية واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار حتى في القرارات القضائية، وأهمها ما صدر عن محكمة العدل العليا الإسرائيلية، حيث بينت الكثير من الدراسات والأبحاث الأكاديمية أنّ الجهاز القضائي يمارس التمييز ضد المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل والذين يحملون الجنسية الإسرائيلية، فكيف الحال بالفلسطينيين من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة من غير حملة الجنسية الإسرائيلية، والذين يخضعون في كثير من الحالات للقانون والقضاء الإسرائيلي!!.

فوفقًا للقانون الإسرائيلي هناك قانون خاص ويسمى قانون التحقيق بأسباب الوفاة، سنّ عام 1958، يُعالج الحالات التي يكون فيها أساس معقول للشك أن وفاة الشخص لم تكن طبيعية أو أنها حدثت بسبب مخالفة، أو أن شخص قد توفي خلال الاعتقال أو السجن.

لذلك، يحق للشخص المعني وقد يكون المعني هنا أحد الزوجين، الوالدين، الأجداد، الأحفاد، الإخوة، والأخوات، (من الممكن أن يكون جسم رسمي أو غير رسمي كمعني إضافي للقضية) ويحق له أن يقدم طلبًا لمحكمة الصلح صاحبة الاختصاص النوعي والمكاني مطالبًا إيّاها تعيين قاض محقق في ملابسات الوفاة. صلاحيات القاضي المحقق هنا واسعة جدًا منها على سبيل المثال لا للحصر، اتخاذ أمر بتشريح الجثمان أو فتح قبور واستخراج الجثمان للتشريح،

الاستماع للشهود مباشرة والتحقيق معهم أو استدعاء أي شاهد يراه ضروريًا للتحقيق، تعيين خبير مختص، كما وله صلاحيات محكمة الصلح في الإجراءات الجنائية، والأهم للقاضي المحقق الصلاحية بأمر المدعي العام بتقديم لائحة اتهام إذا تبين له من الأدلة أن الشخص المتوفي لم يمت بظروف طبيعية، إنما بسبب مخالفة بشرط أن يعطي الشخص المشتبه به فرصة لإسماع أقواله وتقديم أدلة لتعزيز موقفه. كما يحق للقاضي في مثل هذه الملفات القيام بجلسات المحاكمة علنية أمام الجمهور الواسع أو سرية وعندها يمنع دخول جمهور، وقد يتخذ قرار بإجراء جزء علني وجزء وسري حسب ظروف الملف، في جميع الأحوال الطرف المعني بتقديم الطلب للتحقيق ومحامية لهم الحق في التواجد في جميع الجلسات بل لمحامية دور أساس في مساعدة المحكمة بالوصول للحقيقة كتقديم أدلة والتحقيق مع الشهود ودعوة شهود من طرف المعني مقدم الطلب وتلخيصات للملف.

كذلك وفقًا للقانون الإسرائيلي هناك إمكانية في حالات يقوم بها عنصر أمن (شرطة) إسرائيلي بقتل أي انسان بتقديم شكوى لدى قسم التحقيقات مع الشرطة "ماحاش"، وهنا بالإمكان تزويدهم بالأدلة والبينات وأسماء شهود عيان وإجراءات أخرى، إلا أن هذه الإجراءات في التحقيق تكون سرية ولا يتم إطلاع أي طرف غير قسم التحقيقات مع الشرطة عن المعلومات خلال التحقيق وعند الانتهاء من التحقيق يتم إبلاغ أصحاب الشأن بقرارهم، إذا كان القرار تقديم لائحة اتهام يتم تحويل الملف للنائب العام للاستمرار في الإجراءات الجنائية، وفي حال تم الوصول لقرار بإغلاق الملف، عندها يحق للمشتكي تقديم استئناف للنائب العام، وقرار النائب العام قابل للطعن أمام محكمة العدل العليا.

لقد حرصت مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان، والتي مقرها في مدينة الناصرة، على إعداد كتاب بعنوان (الإعدامات الميدانية: مواطنون عرب قتلوا على يد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية خارج إطار القانون) ليكون الكتاب في متناول الجميع، لما يُمثله من حاجة ضرورية كونه مشروع توثيق ورصد هو الأول من نوعه من حيث الشمولية في رصد وتوثيق تفاصيل لـ 79 مواطنًا فلسطينيًا قتلوا نتيجة استخدام سياسة «الإعدامات الميدانية» على أيدي أفراد من الأجهزة الأمنية الإسرائيلية في الفترة الواقعة من 2000 إلى 2022.

من الضرورة بمكان التأكيد على أن "الإعدامات الميدانية"- التي وفقًا للقانون الدولي تسمى «القتل خارج إطار القانون»- والتي تُمارس بحق العرب مواطني إسرائيل على يد عناصر من الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، المتمثلة بالشرطة وحرس حدود وشركات الحراسة (الأمن)، وبمعظم الأحيان تلقى بدعم سياسي وقانوني وقضائي رسمي، تعتبر انتهاكًا صارخًا للقوانين الدولية والإنسانية، وكأن قتل المواطن العربي على خلفية قومية وعنصرية أمرًا مباحًا لا يستحق القاتل العقاب عليه او المسائلة، خاصّة وأن المحاكم الإسرائيلية أغلقت الجزء الأكبر من هذه الملفات رغم أن هوية غالبية مطلقي رصاصات القتل معروفة لوحدة التحقيق مع أفراد الشرطة "ماحاش"،

وفي حال تم إدانة الشرطي الإسرائيلي بالقتل- وهي قليلة جدًا-، غالبًا ما تُسارع الأجهزة الرسمية، المتمثلة بالنيابة العامة والمستشار القضائي للحكومة والمحاكم، لتبرير جريمة القاتل المُدان، فضلًا عن توفير هذه الأجهزة الحماية الكاملة للعناصر المتورطة في قتل المواطنين العرب، ناهيك عن قرارات المحاكم التي تكون مخففة جدًا. حتى وإن كان هناك المبرر لادعاء الشرطة في إطلاق الرصاص والقتل أن الشخص قام بمخالفة قانونية، فالأصل اعتقاله إذا أمكن وتقديمه لمحاكمة عادلة وشفافة أمام القضاء وليس تنفيذ بحقه حكم الإعدام.

في مؤسسة ميزان توجهنا في عدة طلبات لتعيين قاض محقق وشكاوى للجهات الرسمية في إسرائيل كما ونطالب بتحرك قانوني منظم لجميع مؤسسات حقوق الإنسان المحلية والدولية المختلفة لاتخاذ خطوات جادة مقابل الإعدام الميداني الذي يستهدف أبناء شعبنا تحت مظلة القانون والقضاء لما له من أبعاد وتداعيات خطيرة على كل وجودنا، ونؤكد على أهمية أن يرافق الحراك القانوني هذا على الصعيد المحلي والدولي، حراكًا سياسيًا وجماهيريًا وإعلاميًا، حتى نمنع- أو نقلل قدر الإمكان- من الانحدار السريع والانزلاق في سهولة الضغط على الزناد تجاه المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل.

المدخل

على مدار أكثر من 70 عامًا، اتبعت السلطات الإسرائيلية سياسة عنصرية تمييزية تجاه المواطنين الفلسطينيين في أراضي الـ 48، حملة الجنسية الإسرائيلية التي تتعدى نسبتهم اليوم من مجمل السكان في إسرائيل الـ 21٪. وعلى هذا الأساس اعتبرتهم مواطنين من الدرجة الثانية والثالثة، هامشيين ومهمشين من حيث تفضيلات الحكومة وحقوقهم الفردية والجماعية كأقلية وطن أصلانية تعيش على أرضها وفي وطنها، واعتبرتهم يمثلون تهديدًا وخطرًا في وطنهم على غيرهم، ومثلت الأجهزة الإسرائيلية أداة قمع لتنفيذ هذه السياسة، وبالتالي هي لا تحول دون معاملتهم على هذا الأساس. في وقت يفترض فيه أنه في الدول التي يسودها النظام الديمقراطي، تحدد الأجسام المدنية السياسة تجاه المواطنين ولا تتدخل الأجسام الأمنية في ذلك. وعلى العلاقة أن تكون مباشرة بين المواطن والسلطات بدون وساطة جهاز الأمن، ويجب أن تكون علنية وأن تخضع للرقابة العامة. أما في إسرائيل وعندما يتعلق الأمر بالمواطنين العرب، تتحدد العلاقة مع الدولة، إلى حد بعيد، من خلال سلطات الأمن، وكأن الحديث لا يدور عن مواطنين في الدولة[1].

بعد اندلاع هبّة القدس والأقصى عام 2000، منحت إسرائيل أجهزة الأمن كافة الصلاحيات لاستعمال العنف مع المواطنين الفلسطينيين، وأدرجت "الإعدامات الميدانية" ضمن إطار نهجها وممارستها العنصرية ضدهم، كوسيلة عقابية وانتقامية لموقفهم المتفاعل والمناصر لقضية القدس والمسجد الأقصى. فاسترخصت أرواحهم بفعل أجواء العنصرية السائدة تجاه أقلية الوطن الأصلانية، وبفعل عدم تطبيق القانون بشكل متساوٍ في دولة تدّعي أنها واحة الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط، وبفعل الحماية والدعم الكامل من جهات إسرائيلية رسمية، المتمثلة بالنيابة العامة والمستشار القضائي للحكومة والجهاز القضائي، التي عملت هذه الجهات على إغلاق معظم ملفات المتورطين بالقتل لإفلاتهم من العقاب على جرائمهم، حيث صار يشعر المواطن العربي الفلسطيني بتهديد دائم على حياته بسبب قوميته.

هذه الأصابع الأمنية الإسرائيلية الخفيفة على الزناد تجاه المواطنين الفلسطينيين في أراضي الـ 48، قتلت منهم في عقدين من الزمن-منذ العام 2000 وحتى نهاية عام -2022 (79) مواطنًا فلسطينيًا من حملة الجنسية الإسرائيلية[2] في سلسلة من الحوادث. هذا لا يعني أن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية لا تملك سجلًا حافلًا في قتل المتظاهرين الفلسطينيين مواطني إسرائيل في

1 انظروا. تقرير مدرى الكرمل السنوي الثاني للرصد السياسي. 2003. (مواطنون من خلال المنظار الأمني). ص 44.

2 تقتصر حدود الدراسة المكانية والتوثيق على المجتمع الفلسطيني داخل الخط الأخضر (مناطق الـ 48)، ويستثنى منها ضحايا القتل على يد المستوطنين اليهود في حالات مختلفة ويستثنى كذلك فلسطينيون من حدود مكانية أخرى.

الاحتجاجات السياسية أو في سياقات غير احتجاجية قبل العام 2000، فتكفي الإشارة إلى قمع مظاهرات يوم الأرض عام 1976، التي انطلقت من سخنين وعرابة ودير حنا في الجليل احتجاجًا على مصادرة الأراضي، وأسفرت عن قتل 6 فلسطينيين وإصابة مئات آخرين برصاص الشرطة والجيش. في حين قتل في نفس الفترة الواقعة من 2000 إلى 2022 (16) شخصًا من الإسرائيليين اليهود قتلوا على يد الشرطة ومعظمهم من ذوى الأصول الإثيوبية الذين يعانون أيضًا من سياسة التمييز العنصري ومن ظروف معيشية متدنية. أي أن عدد القتلى العرب مضاعف بخمسة مرات تقريبًا عن عدد القتلى الإسرائيليين اليهود، وهذا ما يعكس صورة تعامل سلطات الأمن الإسرائيلية مع الفلسطينيين مواطني إسرائيل.

تشير نتائج البحث الشامل حول حالة الديمقراطية في إسرائيل، الذي نشره المعهد الإسرائيلي للديمقراطية في العام -2003 أي بعد ثلاثة أعوام من أحداث هبة القدس والأقصى في العام -2000، إلى أن إسرائيل هي في الأساس ديمقراطية شكلية، ولم تنجح بعد في أن تُذوت مميزات الديمقراطية الجوهرية. وبخصوص حالة الأقلية الفلسطينية (الأصلانية)، فيبين البحث أنه لم يطرأ أي تحسن على مقدار التمييز تجاه المواطنين الفلسطينيين العرب في أراضي الـ 48، وحصلت إسرائيل على العلامة[3]، وهي درجة متدنية جدًا وتكشف عن استمرار وجود ممارسة اجتماعية تُقصي الأقلية من الناحية السياسية، في حين عارض أكثر من نصف مواطني إسرائيل اليهود (53%) تحقيق مساواة كاملة بين اليهود والعرب مواطني الدولة[3]. يُضاف أيضًا أن 55.3% من المستطلعين الإسرائيليين اليهود في الاستطلاع الذي أجراه معهد الأمن القومي عام (2004)، قالوا إنّ «العرب في إسرائيل يشكلون خطرًا على أمن الدولة»[4].

يمكن الإشارة كذلك إلى ما نُشر في تقرير منظمة العفو الدولية (أمنستي) مطلع العام 2022، الذي قالت فيه: "إن عقودًا من المعاملة غير المتساوية والمتعمدة بحقّ الفلسطينيين من حملة الجنسية الإسرائيلية جعلتهم معرضين بثبات للحرمان الاقتصادي، مقارنةً مع الإسرائيليين اليهود" ويضيف التقرير: "يواجه الفلسطينيون من حملة الجنسية الإسرائيلية – الذين يشكلون نحو 21 بالمئة من السكان – أشكالًا عديدة من التمييز المُمَأسس. في 2018، تبلور التمييز ضد الفلسطينيين في قانون دستوري كرّس للمرة الأولى إسرائيل كـ «دولة قومية لليهود» حصرًا. ويعزز القانون أيضًا بناء المستوطنات اليهودية ويُخفّض مكانة اللغة العربية كلغة رسمية»[5].

---

3 انظروا. تقرير مدى الكرمل السنوي الثاني للرصد السياسي. 2003. (إسرائيل هي ديمقراطية شكلية في جوهرها). ص 92.

4 انظروا. تقرير مدى الكرمل السنوي الثالث للرصد السياسي. 2004. (خطر على أمن الدولة). ص 57.

5 انظروا. تقرير منظمة العفو الدولية (أمنستي). الفصل العنصري الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين: نظام هيمنة قاسٍ وجريمة ضد الإنسانية. (2022/2/1). https://cutt.us/eJFbB

هذه النتائج تعكس صورة تعامل سلطات الأمن الإسرائيلية مع الفلسطينيين مواطني إسرائيل، في الماضي والحاضر، بشكل عدائي باستسهال الضغط على الزناد وإطلاق النار من قِبل أفراد الشرطة وحراس الأمن الإسرائيلي على مواطنين فلسطينيين، دون مبرر في معظم الحالات، لمجرد الشك بأن المواطن الفلسطيني «يشكل خطرًا» أو يُعتقد أنه قد سينفذ عمل ما. وفي المقابل، فإن هذا التعامل المبني على الشك والتعالي، ولّد فقدان ثقة لدى أقلية الوطن الأصلانية بالأ الإسرائيلية وغدت ترى فيها رمزًا للقمع والظلم والعنصرية. التوجه العدائي هذا يفسره قول الباحث في علم الإجرام جورجيوس آي أنتونوبولوس إذ يقول: «في كثير من الأحيان، تتولد عدائية لدى أفراد الشرطة تجاه الأقليات التي تلصق بها أفكار مسبقة، كأن يردد- على سبيل المثال- خطاب مفاده أن الأقلية لا تلتزم بالقانون وتمس بالنظام العام على نحو فطري، أو أن الأقلية تتمتع بصفات عدائية تمييزية عنيفة تجاه أبناء الأقلية بدون أي مبرر منطقي أو عادل»[6].

من خلال التحقيقات في العديد من ملفات الفلسطينيين مواطني إسرائيل الذين قتلوا نتيجة استخدام سياسة «الإعدامات الميدانية»، يتبين أن حالات إطلاق الرصاص والقتل كانت بسبب الخوف أو الارتباك، وفي هذه الحالات لا يمكن أن يكون هدف الدفاع عن النفس بذرائعه المختلفة والمتنوعة إلا الهروب من المسائلة الجنائية والقانونية، بحيث لا يوجد قانون يمنح أفراد الأجهزة الأمنية الشرعية قتل أي شخص قد خالف القانون بالرغم من أن هناك تعليمات بالقانون تجيز لأجهزة الأمن استعمال السلاح وإطلاق الرصاص، لكن استخدام هذه التعليمات بشكل فضفاض ودون ضوابط ومحاسبة قضائية أوجد للأذرع الأمنية الإسرائيلية مع كل حالة قتل للمواطنين الفلسطينيين التحجج بـ «الدفاع عن النفس»، وهذا ما أوجد أيضًا حالة من الانفلات لدى الأذرع الأمنية حتى باتوا ينفذون القانون حسب أهوائهم وتقديرهم الشخصي الخاطئ، بحيث أن الخطر على النفس كان بالإماكن تفاديه بطرق عدة وتقديم المُخالف للمحاكمة أمام القضاء وليس تنفيذ الإعدام وإطلاق الرصاص عليه ميدانيًا.

وفي الحديث عن الجهة التي يفترض أن تحقق مع الشرطة المتورطين في قتل فلسطينيين من مواطني إسرائيل، وأن تضمن عدم تكرارهم لمثل هذا النوع من الجرائم، وهي قسم داخلي يتبع للنيابة العامة في إسرائيل ويطلق عليه اسم (ماحاش)،[7] فهذه الجهة لطالما وقفت مع الجهاز القضائي الإسرائيلي في موقف واحد وفي نفس الخندق مع الجندي أو الشرطي القاتل، بل إنّ المستشار القضائي وقسم التحقيقات مع الشرطة (ماحاش) والمدّعي العام للدولة قد مارسوا عمليات الضغط لإغلاق ملفات التحقيق مع العناصر الأمنية المتورطة بالقتل بادعاء أن تصرفات الشرطة لا تسوغها أي إشكال قانوني، وهنا الانزلاق للأجهزة الرسمية التي من المفترض أن تعمل

---

6 Georgios A Antonopoulos, Ethnic and Racial Minorities and the Police: A Review of the Literature, (2003), The Police Journal: Theory, Practice and Principles, 76 (3), Pp, 45-222, https:// cutt.us/3t4UA.

7 انظروا إلى مصطلحات الكتاب.

من أجل تحقيق العدل والمساواة، وهذا ما يعزز أكثر التوجهات الفوقية في أبعادها العنصرية ضد العرب الفلسطينيين في إسرائيل، بالرغم من أن قسم التحقيقات (ماحاش) يطالب المحامين بتزويده بالمعلومات والأدلة، والمفروض أن هذا الجهاز يطلب من الشرطة أن تزوده بالمعلومات والأدلة لأنها هي من تملك الصلاحية، وهذه دلالة بارزة على أن جهاز (ماحاش) لا يملك الإرادة للتحقيق والوصول إلى الحقيقة، هذا عدا عن أسلوب المماطلة والتعامل الفظ وعدم الجدية الذي يصل إلى درجة الاستهزاء والسخرية من قِبل محققي قسم (ماحاش) في تعاملهم مع مثل هذه الملفات والقضايا.

إنّ عدم تقديم أي من المسؤولين للمساءلة والمحاكمة على قتل فلسطينيين من مواطني إسرائيل على يد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، هو ما يكشف التعمق التاريخي بدور جهاز الشرطة الإسرائيلي وتعامله مع الفلسطينيين منذ تأسيسه بأنه أخذ على عاتقه مهمتين أساسيتين: قمع أي مظاهرات أو احتجاجات سياسية ضد سياسات النظام الإسرائيلي، وتعزيز العمل للحفاظ على البنية الجيوسياسية الإثنية في إسرائيل، كما أنّ جهاز الشرطة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بنظام القانون في كل دولة بشكل عام، وبخصائص وقيم النظام الذي يعمل فيه، وهذا ما يظهر أن هناك خط رابط بين الشرطة وانعدام المساءلة المُمنهج في هذا السياق، وبين بنية النظام في إسرائيل الذي يرسخ الفوقية والسيطرة الإثنية لليهود من خلال مبنى النظام الدستوري والتشريعي والإداري والجغرافي[8].

ما قبل تأسيس وحدة (ماحاش)، كانت الشرطة الإسرائيلية تتولى عملية التحقيق مع أفرادها والبت في الشكاوى المقدمة ضدهم، وهو ما يعني ترك مهمة محاسبة الشرطة بيد الشرطة نفسها دون وجود أي رقابة جدية خارجية، وهو الأمر الذي قاد إلى انتقادات متكررة وتشكيك بشفافية ومصداقية الإجراءات المتبعة من قبل شرطة تحقق مع نفسها، والمجتمع الفلسطيني في إسرائيل في هذا المضمار يندرج ضمن الفئات الأكثر عرضة لتعسف أفراد الشرطة وتجاوزاتها.[9] وليس هذا فحسب، إنما هناك الاشادات الكثيرة بتصرف الشرطة بسهولة الضغط على الزناد وقتل الفلسطينيين مواطني إسرائيل، من مسؤولين رسميين في الحكومة، كما عبّر وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي السابق، أمير أوحانا، عن دعمه للشرطي قاتل الشاب منير عنبتاوي من مدينة حيفا في جريمة وقعت بمحاذاة منزل العائلة في حيّ وادي النسناس في آذار 2021.[10] وطالب وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي السابق، غلعاد إردان، من المستشار القضائي للحكومة، أفيحاي مندلبليت، والمدعي العام شاي نيتسان، بإعادة النظر بقرار المحكمة العليا الإسرائيلية، حول

---

8 سهاد بشارة، "أكتوبر 2000: الموروث الاستعماري للشرطة الإسرائيلية وحياة الفلسطيني"، عرب 48، (2020/10/1)، على الرابط التالي: https://cutt.us/Qsny3.

9 قسم التحقيقات مع الشرطة الإسرائيلية "ماحش".. أداة لغسل جرائم الشرطة؟، مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، https://cutt.us/mCjH7.

10 عرب 48، أوحانا يشيد بتصرف الشرطي قاتل منير عنبتاوي، (2023/3/30)، https://cutt.us/wrWy8.

مقاضاة الشرطي الذي قتل الشاب خير الدين حمدان، مدعيًا أن لقرار المحكمة العليا يمكن أن يكون آثار سلبية بعيدة المدى، مما قد يضعف قدرة ضباط الشرطة على لعب دورهم في حماية السلامة العامة، ويمكن أن يؤدي إلى نتيجة صعبة من شأنها أن تقيد ضباط الشرطة في أنشطتهم العملانية، وبالتالي تضر بسلام الجمهور، بحسب تصريحه[11]. وأشاد بنيامين نتنياهو رئيس الحكومة الإسرائيلية بأفراد شرطته الذين أعدموا الشاب الطبيب محمد العُصيبي على أحد أبواب المسجد الأقصى قائلًا: «أدعم بكل قوة شرطة إسرائيل في عملية تصفية (المخرّب) نهاية الأسبوع»، فيما دافع مفتش عام الشرطة الإسرائيلية، يعقوب شبتاي، ووزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، عن القاتلين ودعا الوزير بن غفير إلى منح وسام شرف لعناصر شرطة والجنود الإسرائيليين الذين قتلوا الشاب الطبيب محمد العصيبي[12].

في النهاية، وعلى ضوء ما سبق، فإن ثقافة عدم المعاقبة والمحاسبة وبالذات مع التغيرات التي جَرَت في الآونة الأخيرة على الخارطة السياسية الإسرائيلية والنوايا بإقامة «الميلشيات الأمنية» الحرس القومي، تنعكس بطبيعة الحال على التعامل بعدائية مع الفلسطينيين مواطني إسرائيل، بحيث من المتوقع ازدياد عدد ضحايا الفلسطينيين من سياسة «الإعدام الميداني» والضغط بسهولة على الزناد تجاه الفلسطينيين من حملة الجنسية الإسرائيلية على وجه الخصوص، وهذا ما يدعو لضرورة متابعة سياسة «الإعدام الميداني» – القتل خارج إطار القانون–، لا سيما وأنها تحظى بغطاء سياسي رسمي وقانوني إسرائيلي، ويدعو أيضًا لمتابعة ما يحصل في أجهزة المنظومة الأمنية الإسرائيلية بمختلف مسمياتها وأدوارها.

11 . عرب 48، إردان يطالب بإعادة النظر في مقاضاة الشرطي قاتل خير الدين حمدان، (2019/11/4)، https://cutt.us/yVwiF.

12 الجزيرة، إضراب بالخط الأخضر احتجاجا على استشهاد العصيبي بالأقصى ونتنياهو يبارك عملية اغتياله، (2023/4/2)، https://cutt.us/dQD12.

تحليل المعطيات وبيانات الجداول

وفقًا للتوثيق الذي أعدّته مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان (الناصرة)، يظهر أن (79) مواطنًا فلسطينيًا في إسرائيل قتلوا على خلفية قومية وعنصرية، ومن المفارقات التي تستحق التأمل أن عدد الضحايا في العام الأول (2000) والعام الأخير (2022) جاء بالتساوي (13) وبنسبة 16.45%، كما يظهر في الرسم البياني أدناه.

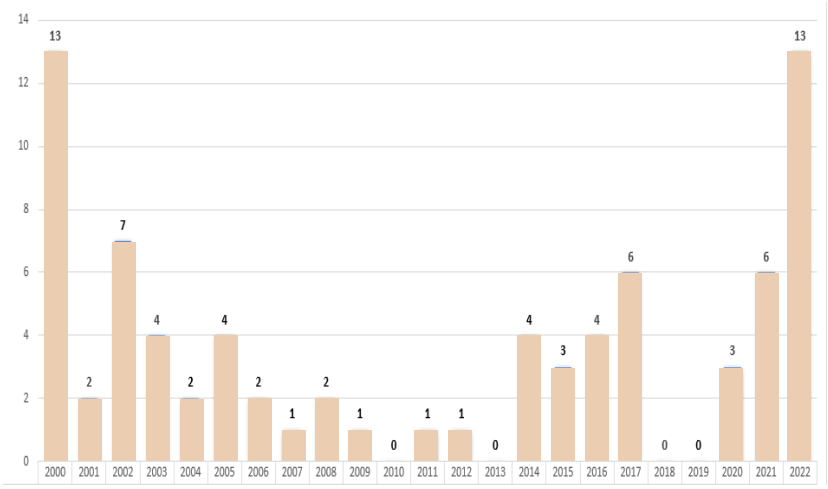

في موازاة ذلك، قتل في نفس الفترة (2000-2022) على يد الشرطة (16) شخصًا من الإسرائيليين اليهود، قسم منهم من ذوى الأصول الإثيوبية الذين يعانون أيضًا من سياسة التمييز العنصري وظروف معيشية متدنية وفجوة اقتصادية واجتماعية كبيرة بينهم وبين غيرهم من اليهود[13]، بمعنى أنّ عدد القتلى العرب الفلسطينيين في إسرائيل خمسة أضعاف عدد القتلى الإسرائيليين اليهود تقريبًا، مع المفارقة الملفتة أنّ نسبة الفلسطينيين مواطني إسرائيل يشكلون خُمس عدد سكان الدولة، وهذا ما يعكس صورة تعامل سلطات الأمن الإسرائيلية مع مواطنيها العرب الفلسطينيين في سياسة الإصبع الخفيفة على الزناد.

13 Jonathan Kaplan, "Ethnicity and the Socio-Economic Gap in Israel", The Jewish Agency for Israel, https://cutt.us/xz2ez.

مقارنة بين القتلى الفلسطينيين من مواطني إسرائيل واليهود على يد الشرطة في الفترة الواقعة من 2000 إلى 2022

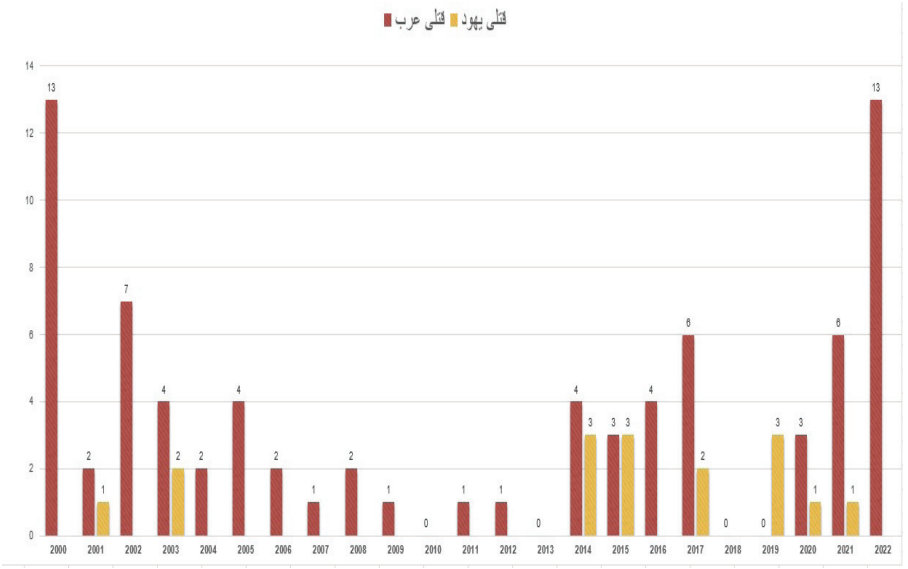

في جدول (رقم 1)، يُلاحظ أنه بين سنوات 2000- 2010، تم توثيق (39) حالة قتل مواطن فلسطيني يحمل الجنسية الإسرائيلية على يد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية،- أي بنسبة 49.36% من مجمل العدد الكلي (79)- كما ويلاحظ أن منطقة الجليل تتصدر النسبة الأكبر في سنوات 2000- 2010، وذلك يعود لعدد القتلى الذي سقطوا في أحداث هبّة القدس والأقصى التي اندلعت في تشرين الأول/أكتوبر من عام 2000، وأيضًا مقتل أربعة أشخاص من مدينة شفاعمرو في عام 2005 على يد الجندي الإسرائيلي الإرهابي «ناتان زاده». وما بين سنوات 2010- 2022، تم توثيق (40) حالة قتل للمواطنين الفلسطينيين على يد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية- أي بنسبة 50.63% من مجمل العدد الكلي(79).

جدول رقم (1): تفاصيل عدد قتلى المواطنين الفلسطينيين من مناطق الـ 48 على يد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية (2000-2022)

	الاسم	البلد	مكان القتل	التاريخ	حالة الملف
1	**محمد أحمد جبارين**	أم الفحم	أم الفحم	1/10/2000	إغلاق ملف التحقيق بقرار من المستشار القضائي
2	**أحمد إبراهيم صيام جبارين**	معاوية/ أم الفحم	أم الفحم	1/10/2000	إغلاق ملف التحقيق بقرار من المستشار القضائي
3	**رامي حاتم غزّة**	جت (المثلث)	جت (المثلث)	2/10/2000	إغلاق ملف التحقيق بقرار من المستشار القضائي
54	**إياد صبحي لوابنة**	الناصرة	الناصرة	2/10/2000	إغلاق ملف التحقيق بقرار من المستشار القضائي
5	**علاء خالد نصار**	عرابة	عرابة	2/10/2000	إغلاق ملف التحقيق بقرار من المستشار القضائي
6	**أسيل حسن عاصلة**	عرابة	عرابة	2/10/2000	إغلاق ملف التحقيق بقرار من المستشار القضائي
7	**عماد فرج غنايم**	سخنين	سخنين	2/10/2000	إغلاق ملف التحقيق بقرار من المستشار القضائي
8	**وليد عبد المنعم أبو صالح**	سخنين	سخنين	2/10/2000	إغلاق ملف التحقيق بقرار من المستشار القضائي
9	**رامز عباس بشناق**	كفرمندا	كفرمندا	3/10/2000	إغلاق ملف التحقيق بقرار من المستشار القضائي
10	**محمد غالب خمايسي**	كفركنا	كفركنا	3/10/2000	إغلاق ملف التحقيق بقرار من المستشار القضائي
11	**عمر محمد عكاوي**	الناصرة	الناصرة	8/10/2000	إغلاق ملف التحقيق بقرار من المستشار القضائي
12	**وسام حمدان يزبك**	الناصرة	الناصرة	8/10/2000	إغلاق ملف التحقيق بقرار من المستشار القضائي
13	**أحمد ترابين**	شقيب السلام	متسبيه رامون	19/10/2000	إغلاق ملف التحقيق
14	**محمود أحمد ترابين**	ترابين الصانع	بئر السبع	5/1/2001	إغلاق ملف التحقيق
15	**هيثم أبو سمهدانة**	وادي الخليل -النقب	حدود قطاع غزة	26/10/2001	إغلاق ملف التحقيق
16	**منهل ضراغمة**	باقة الغربية	حاجز باقة الشرقية	21/1/2002	إغلاق ملف التحقيق
17	**بلال صبحي بدران**	أم الفحم	حاجز عسكري قرب أم الفحم	14/4/2002	لم يفتح ملف للتحقيق

18	**سميَّة زيدان**	ميسر	حاجز عسكري قرب طولكرم	17/5/2002	لم يفتح ملف للتحقيق
19	**باسم أبو سبيت**	حورة	بئر السبع	23/5/2002	إغلاق ملف التحقيق
20	**عماد حمدون**	حيفا	قرب أم الفحم	15/8/2002	إغلاق ملف التحقيق
21	**صبري حمدان أماره**	كفركنا	قرب كفركنا	4/12/2002	إغلاق ملف التحقيق
22	**صدقي إدريس**	الطيبة	الطيبة	25/12/2002	إغلاق ملف التحقيق
23	**مرسي جبالي**	الطيبة	الطيبة	22/7/2003	إغلاق ملف التحقيق
24	**ناصر أبو القيعان**	حورة	النقب	24/7/2003	إغلاق ملف التحقيق
25	**متعب النباري**	تل السبع	مستوطنة «نغوهوت"	12/10/2003	إغلاق ملف التحقيق
26	**محمود السعدي**	اللد	الرملة	8/12/2003	إغلاق ملف التحقيق
27	**محمد محمود خطيب**	كفركنا	قرب كفركنا	18/4/2004	لم يفتح ملف للتحقيق
28	**تامر صرصور**	كفرقاسم	حاجز عسكري قرب كفرقاسم	15/11/2004	لم يفتح ملف للتحقيق
29	**دنيا تركي نمارنة**	شفاعمرو	شفاعمرو	4/8/2005	لم يفتح ملف للتحقيق
30	**هزار تركي نمارنة**	شفاعمرو	شفاعمرو	4/8/2005	لم يفتح ملف للتحقيق
31	**ميشيل بحوث**	شفاعمرو	شفاعمرو	4/8/2005	لم يفتح ملف للتحقيق
32	**نادر حايك**	شفاعمرو	شفاعمرو	4/8/2005	لم يفتح ملف للتحقيق
33	**نديم ملحم**	عارة	عارة	19/1/2006	إغلاق ملف التحقيق
34	**محمود محمد غنايم**	باقة الغربية	برديس حنا	4/7/2006	ادانة القاتل وسجنه 15 شهرًا
35	**أحمد محمود خطيب**	كفرمندا	القدس	10/8/2007	إغلاق ملف التحقيق
36	**سلمان العتايقة**	وداي النعم (النقب)	وداي النعم (النقب)	21/2/2008	لم يفتح ملف للتحقيق
37	**صبري عطوة جرجاوي**	وداي النعم (النقب)	شاطئ عسقلان	3/7/2008	إغلاق ملف التحقيق
38	**حسين الأطرش**	عشيرة الأطرش (النقب)	قرب الرملة	1/9/2009	إغلاق ملف التحقيق
39	**محمود أحمد عبيد الهيب**	طوبا الزنجرية	منطقة الحاصباني	1/11/2011	فتح ملف تحقيق وتحويله للمسار المدني ولم تقدم لائحة اتهام بحق القاتل
40	**أمير مصاروة**	الطيبة	الطيبة	16/5/2012	لم يفتح ملف للتحقيق
41	**رامي كمال فاخوري**	الناصرة	الناصرة	11/6/2014	ملف التحقيق قيد البحث

42	**خير الدين حمدان**	كفركنا	كفركنا	8/11/2014	إغلاق ملف التحقيق
43	**محمود القاضي**	رهط	شرطة كريات جات	1/12/2014	ملف التحقيق قيد البحث
44	**بصير محمد محاميد**	أم الفحم	شرطة عارة	25/12/2014	إغلاق ملف التحقيق
45	**سامي الجعار**	رهط	رهط	14/1/2015	إغلاق ملف التحقيق
46	**سامي الزيادنة**	رهط	رهط	18/1/2015	لم يفتح ملف للتحقيق
47	**مهند العقبي**	حورة	بئر السبع	19/10/2015	لم يفتح ملف للتحقيق
48	**نشأت ملحم**	عارة	عارة	8/1/2016	لم يفتح ملف للتحقيق
49	**مازن سليمان العزازمة**	شقيب السلام	النقب	2/2/2016	إغلاق ملف التحقيق
50	**سند حاج يحيى**	الطيبة	الطيبة	27/2/2016	إغلاق ملف التحقيق
51	**جبريل أحمد جاروشي**	الرملة	ريشون لتسيون (جنوب تل أبيب)	27/7/2016	إغلاق ملف التحقيق
52	**يعقوب أبو القيعان**	أم الحيران	أم الحيران	18/1/2017	إغلاق ملف التحقيق
53	**محمد محمود طه**	كفرقاسم	كفرقاسم	5/6/2017	إغلاق ملف التحقيق
54	**محمد أحمد مفضي جبارين**	أم الفحم	القدس	14/7/2017	لم يفتح ملف للتحقيق
55	**محمد حامد جبارين**	أم الفحم	القدس	14/7/2017	لم يفتح ملف للتحقيق
56	**محمد أحمد محمد جبارين**	أم الفحم	القدس	14/7/2017	لم يفتح ملف للتحقيق
57	**مهدي جمال السعدي**	يافا	يافا	29/7/2017	إغلاق ملف التحقيق
58	**شادي بنا**	حيفا	القدس	13/2/2020	لم يفتح ملف للتحقيق
59	**سلامة حسان أبو كف**	أم بطين	بئر السبع	6/5/2020	ملف التحقيق قيد البحث
60	**مصطفى محمود يونس**	عارة	مستشفى تل هشومير (تل أبيب)	13/5/2020	إغلاق ملف التحقيق
61	**بشار برهان زبيدات**	بسمة طبعون	حيفا	11/1/2021	ملف التحقيق قيد البحث
62	**أحمد حجازي**	طمرة	طمرة	1/2/2021	إغلاق ملف التحقيق
63	**منير أحمد عنبتاوي**	حيفا	حيفا	29/3/2021	إغلاق ملف التحقيق
64	**محمد محمود كيوان**	أم الفحم	قرب أم الفحم	12/5/2021	إغلاق ملف التحقيق
65	**أمير أبو كف**	أم بطين	النقب	18/7/2021	إغلاق ملف التحقيق

66	**فتحي محمد حسن جبارين**	أم الفحم	أم الفحم	3/12/2021	لم يفتح ملف للتحقيق
67	**موسى عبد الهادي**	عكا	حيفا	5/1/2022	لم يفتح ملف للتحقيق
68	**سند سالم الهربد**	رهط	رهط	15/3/2022	إغلاق ملف التحقيق
69	**محمد غالب أبو القيعان**	حورة	بئر السبع	22/3/2022	لم يفتح ملف للتحقيق
70	**أيمن أحمد اغبارية**	أم الفحم	الخضيرة	27/3/2022	لم يفتح ملف للتحقيق
71	**إبراهيم حسن اغبارية**	أم الفحم	الخضيرة	27/3/2022	لم يفتح ملف للتحقيق
72	**أحمد ممدوح شعبان**	جديدة المكر	مجد الكروم	5/7/2022	لم يفتح ملف للتحقيق حتى إصدار الكتاب
73	**زايد مراحلة**	بئر هدّاج	النقب	3/8/2022	لم يفتح ملف للتحقيق حتى إصدار الكتاب
74	**محمود أحمد شحادة**	الناصرة	الناصرة	29/9/2022	لم يفتح ملف للتحقيق حتى إصدار الكتاب
75	**أحمد فيصل فاخوري**	الناصرة	الناصرة	14/10/2022	لم يفتح ملف للتحقيق حتى إصدار الكتاب
76	**زاهي محمد جربان**	جسر الزرقاء	جسر الزرقاء	28/10/2022	لم يفتح ملف للتحقيق حتى إصدار الكتاب
77	**عيسى هاني الطلقات**	عرعرة النقب	عرعرة النقب	30/11/2022	لم يفتح ملف للتحقيق حتى إصدار الكتاب
78	**نمر سلمان العمراني**	مضارب النقب	الحدود المصرية	14/12/2022	ملف التحقيق قيد البحث
79	**نعيم محمود بدير**	كفر قاسم	كفر قاسم	23/12/2022	لم يفتح ملف للتحقيق حتى إصدار الكتاب

يُبين جدول (رقم 2)، أن الفئة الأكثر استهدافًا من ضحايا المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، هي فئة الشباب التي تتراوح أعمارها ما بين 20-30 وعددها (49)- أي ما نسبته 62.02% من مجمل العدد كله (79)- وليس غريبًا أن تكون هذه الفئة العمرية هي الأكثر استهدافًا، لما تشكله بنظر الشرطة الإسرائيلية من خطر محتمل أكثر من غيرها من الفئات، وخسارتهم تكون أكثر إيلامًا للأهل والمجتمع.

ثم تلي ذلك الفئة العمرية التي أعمارها تحت سن العشرين بواقع (16) وبنسبة 20.25%. أما الفئتان العمريتان اللتان تتراوحان بين (31-40) و (41-60) فعدد ضحايا كل واحدة منهما (7) وبنسبة 8.86%.

جدول رقم (2): الفئات العمرية للقتلى من المواطنين الفلسطينيين من مناطق الـ 48 على يد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية

الفئة العمرية	تحت الـ 20	20-30	31-40	41-60	المجموع
عدد القتلى	16	49	7	7	79
النسبة المئوية	20.25%	62.02%	8.86%	8.86%	100%

جدول (رقم 3) يعرض تقسيم عدد القتلى المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل على يد الأجهزة الأمنية الرسمية في كل بلدة حسب التوزيع الجغرافي للمناطق الست في 35 بلدة، إذ يلاحظ أن منطقة الجليل تتصدر عدد القتلى (23) بنسبة 29.11%، ويلي ذلك منطقة النقب (22) بنسبة 27.84%، تليها منطقة المثلث الشمالي (18) بنسبة 22.78%. بينما تحتل منطقة النقب المرتبة الأولى بعدد البلدات والمضارب[14] (13 بلدة) وتليها منطقة الجليل (9 بلدات) والمدن الساحلية (6 بلدات) وبلدتان من المثلث الجنوبي.

جدول رقم (3): توزيع القتلى الفلسطينيين من مناطق الـ 48 على يد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية وفقًا للتوزيع المناطقي

المنطقة	عدد البلدات	مجموع عدد القتلى	النسبة المئوية من العدد الإجمالي
الجليل الأعلى (شمال فلسطين)	1	1	1.26%
الجليل	9	23	29.11%
المدن الساحلية	6	8	10.12%
المثلث الشمالي	5	18	22.78%
المثلث الجنوبي	2	7	8.86%
النقب	13	22	27.84%
6 مناطق	36 بلدة	79	100

يظهر في جدول (رقم 4) عدد المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل الذين قتلوا على يد الأجهزة الأمنية الرسمية وموزعين حسب البلدة والمنطقة، وتتصدر مدينة أم الفحم في منطقة المثلث الشمالي عدد القتلى، إذ بلغ عددهم 11 حالة منذ العام 2000 وحتى نهاية عام -2022 أي بنسبة 13.92% من النسبة الاجمالية-.

14 المضارب هي تجمع للخيام لبدو النقب.

جدول (رقم 4): توزيع القتلى الفلسطينيين من مناطق الـ 48 على يد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية وفقًا للبلدة والتوزيع المناطقي

	البلدة	المنطقة	عدد القتلى
1	أم الفحم	المثلث الشمالي	11
2	جت	المثلث الشمالي	1
3	باقة الغربية	المثلث الشمالي	2
4	ميسر	المثلث الشمالي	1
5	عارة/ عرعرة	المثلث الشمالي	3
6	الطيبة	المثلث الجنوبي	4
7	كفر قاسم	المثلث الجنوبي	3
8	حيفا	المدن الساحلية	3
9	عكا	المدن الساحلية	1
10	اللد	المدن الساحلية	1
11	الرملة	المدن الساحلية	1
12	يافا	المدن الساحلية	1
13	جسر الزرقاء	المدن الساحلية	1
14	الناصرة	الجليل	6
15	عرابة	الجليل	2
16	سخنين	الجليل	2
17	كفرمندا	الجليل	2
18	كفركنا	الجليل	4
19	طمرة	الجليل	1
20	بسمة طبعون	الجليل	1
21	شفاعمرو	الجليل	4
22	الجديدة المكر	الجليل	1
23	طوبا الزنجرية	الجليل الأعلى	1
24	13بلدات وعشائر ومضارب من النقب	النقب	22
		المجموع	79

يتضح من جدول (رقم 5) المُقسم حسب نوع الحالات والظروف التي قتل فيها المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل على يد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، أن النسبة الأعلى هم من ضحايا حواجز الشرطة الطيّارة[15] والمطاردات البوليسية وعددهم 23، بنسبة 29.11%. ويلاحظ من خلال تفاصيل هذه الحالات، أن المعظم فضل الهروب وعدم الوقوف على الحاجز الطيّار، لشعوره بفقدان الثقة بجهاز الشرطة الإسرائيلية التي تملك الصلاحيات والقوة وبيدها السلاح والتي من الممكن أن تستعمل هذه الصلاحيات بطرق غير قانونية دون أن تتعرض للمساءلة، خاصة وأنها لا توفر خدمات شُرطية متساوية لجميع المواطنين عربًا ويهودًا، وتتعامل مع المواطن العربي الفلسطيني بفوقية وتمييز عنصري، على الرغم من أنّ (قيّم مؤسسة شرطة إسرائيل) تنص على أن "يتحتم على الشرطي تقديم المساعدة للمواطنين للعيش وفق تطلعاتهم مع احترام القانون، ويعمل كل ما بوسعه لتعزيز الشعور الأمن الشخصي لكل مواطن[16]». هذا فضلًا أن وجود الشرطة المُكثف في حيز الأقليات بصورة مفاجئة عن طريق الحواجز الطيّارة على الأغلب يخلق توترات، تدفع المواطن العربي للهروب من موت محتمل قد يصيبه أو من تنكيل أو تلفيق التهم له على حاجز الشرطة، لكنه يموت جرّاء المطاردة البوليسية له.

يلي ذلك ضحايا المظاهرات الاحتجاجية وعددهم (16)- أي بنسبة -20.25%، مع أهمية الإشارة إلى أن 12 من هؤلاء الضحايا قتلوا في المظاهرات الاحتجاجية في أحداث هبّة القدس والأقصى عام 2000 والأربعة المتبقون قتلوا على يد أجهزة الشرطة على مدار عشرين سنة خلال مشاركتهم في مظاهرات احتجاجية في أماكن مختلفة.

يتعامل هذا الجهاز بعنف مفرط خارج دائرة القانون عند تأدية دور الحفاظ على النظام في المظاهرات الاحتجاجية أو التعبير عن الرأي أو حتى عندما تطبق أوامر التفتيش أو الاعتقال الصادرة من المحكمة، فهو يتعامل بصورة غير منضبطة أبدًا، وهذا ما تعودت عليه الشرطة خاصّة في تعاملها مع المجتمع العربي.

وعلى الرغم من أن حرية التعبير هي مبدأ أساسي في منظومة القانون الإسرائيلية، إلا أن إقدام الشرطة على قتل متظاهرين خرجوا للتعبير عن احتجاجاتهم، يتناقض تمامًا مع هذا المبدأ المتجذر في قرارات الحكم الإسرائيلية، وهو بمثابة مبدأ أساسي. وقد اشُتق من هذا المبدأ الحق في التظاهر وحرية الحركة وحرية المعلومات وحرية الصحافة والسينما والإبداع[17]، كذلك فإن حرية التعبير حق أساسي من حقوق الإنسان على النحو المنصوص عليه في المادة [19] من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما أن الحق في التظاهر والاحتجاج هو حق من حقوق الإنسان ينبثق عن عدة حقوق مختلفة أساسية يتمتع بها الإنسان[18].

15 انظروا إلى مصطلحات الكتاب.

16 انظروا إلى (الهدف الأسمى لشرطة إسرائيل: قيم المؤسسة)، موقع شرطة إسرائيل باللغة العربية. https://cutt.us/b443u

17 انظروا إلى (جمعية حقوق المواطن في إسرائيل). https://cutt.us/wQ9Bo

18 انظروا إلى (المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) في موقع الأمم المتحدة. https://cutt.us/1sgHy

أما في الدرجة الثالثة، فيتبين أنهم من ضحايا مداهمة البيوت والبلدات العربية وعددهم (15)- أي بنسبة -18.98% وهؤلاء قتلوا على يد الشرطة أثناء مداهمتها للبيوت للتفتيش أو لتنفيذ أوامر الاعتقال، غير أن من الضرورة بمكان الإشارة إلى أن المواطن ضحية القتل عادة لا يكون هو المستهدف من عملية التفتيش أو الاعتقال ويذهب ضحية لتصرف الشرطة العنيف مع أفراد العائلة أو من خلال مشادات كلامية أو رفض الانصياع لأوامر الشرطة بإخلاء البيت. وبنسبة 12.65% سجل عدد (10) ضحايا عمليات "الاشتباك المسلح"- بحسب رواية الشرطة التي غالبًا تكون الرواية الوحيدة- في أماكن مختلفة كما يتبين في تفاصيل كل حالة وحالة.

ثم يلي ذلك عدد ضحايا القتل (8) على يد الجيش الإسرائيلي (حرس الحدود) عند الحواجز العسكرية على خطوط التماس الذين قتلوا إما عن طريق الاشتباه بتنفيذ عملية - تبين لاحقًا أنه مجرد اشتباه لا أساس له من الصحة- وإما عن طريق مطاردة الضحية لرفضه الوقوف على الحاجز للتفتيش خشية تعرضه للتنكيل أو تلفيق التهم له كما هو حال ضحايا الحواجز الشرطية داخل إسرائيل، ونسبتهم 10.12%.

يلي ذلك ضحايا المجزرة الدموية التي نفذها جندي إسرائيلي في شفاعمرو وراح فيها (4) أشخاص، وهناك (3) حالات لشبان قتلوا تحت التعذيب[19].

جدول (رقم 5): نوع حالات قتل الفلسطينيين من مناطق الـ 48 على يد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية

نوع الحالة	عدد القتلى المغدورين
حواجز شرطة ومطاردات داخل إسرائيل	23
مظاهرات احتجاجية	16
مداهمة البيت أو البلدة	15
عمليات اشتباك مسلح	10
حواجز عسكرية على خطوط التماس	8
ضحايا مجزرة (شفاعمرو)	4
موت تحت التعذيب	3
المجموع	79

19 تم الحديث عن تفاصيل هذه الحالات في الكتاب.

قبل تحليل معطيات الجدول (6)، وفي سياق المقارنة، من أهمية بمكان الإشارة إلى نتائج التحقيق في مقتل (16) شخصًا من الإسرائيليين اليهود على يد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية في الفترة نفسها الواقعة من 2000 إلى 2022، يتبين بحسب هذه الدراسة والوقوف على الـ (16) حالة، أنّ وحدة التحقيق مع الشرطة (ماحاش) أغلقت (14) ملفًا دون محاسبة أفراد الشرطة المتورطين بالقتل، بينما هناك ملفان لا يزالان قيد البحث حتى إعداد الكتاب.

يتضح من الجدول أعلاه، وبعد الوقوف على تفاصيل 79 حالة قتل من الفلسطينيين في إسرائيل على يد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية في الفترة الواقعة من 2000 إلى 2022، أنّ وحدة التحقيق مع الشرطة (ماحاش) أغلقت ملفات ولم تفتح أخرى بنسبة 82.27%، فقد أغلقت (43) ملفًا، بنسبة 54.43%، ولم تفتح مطلقًا (22) ملفًا، بنسبة 27.84%. مع الإشارة هنا إلى أن هناك ملف واحد فقط الذي تمت فيه إدانة عنصر الشرطة بأحكام مخففة جدًا ومنها عقوبة «التوبيخ».

يذكر كذلك أن من الـ 43 حالة، هناك 12 حالة من هؤلاء الضحايا قتلوا في المظاهرات الاحتجاجية في أحداث هبّة القدس والأقصى عام 2000، وفي عام 2005 نشرت "ماحاش" تقريرًا تبرر فيه استخدام العنف، بحيث ينصّ على أنه لا مجال لتقديم لائحة اتهام في أيّ من حوادث القتل الـ 13 التي نفذها أفراد الشرطة الإسرائيلية (13 مع مصلح أبو جراد من دير بلح (قطاع غزة) كان يعمل في مدينة أم الفحم وانضم للتظاهرات). وفي عام 2008 تبنّى المستشار القضائي للحكومة توصيات (ماحاش) وأغلق الملفات. ولم تفتح ملفات أخرى مطلقا وهذا يكشف أن هناك خللًا لدى منظومة إنفاذ القانون في كل ما يتعلق بمحاسبة أفراد أجهزة الأمن المشتبه بارتكابهم مخالفات ضد الفلسطينيين مواطني إسرائيل وأن الكثير من الملفات أغلقت بسبب فشل التحقيق[20].

كذلك يتضح من الجدول أعلاه، أن (5) حالات لا تزال قيد البحث ولا يزال مصيرها مجهولًا حتى إعداد الكتاب، و (7) حالات لم تفتح (ماحاش) ملفات للتحقيق في حيثيات قتلهم على يد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، مع الإشارة هنا إلى أن جميع هذه الحالات سجلت في العام -2022 أي العام الأخير من التوثيق-. بينما نجد هناك أن ملفًا واحدًا فقط تم تحويله إلى المسار المدني ودفع تعويضات مالية لعائلة الضحية بدل قيام (ماحاش) بواجبهم بوقف العنف الشرطوي ومعاقبة الضالعين في قتل الفلسطينيين من مواطني إسرائيل، وهو ملف يعود للضحية محمود أحمد عبيد الهيب من بلدة طوبا الزنجرية الذي قتل على يد شرطي إسرائيلي في عام 2011.[21]وهناك حالة واحدة تم إدانة الشرطي فيها وسجنه 15 شهرًا، وهي حالة الضحية

20 قسم التحقيقات مع الشرطة الإسرائيلية "ماحاش".. أداة لغسل جرائم الشرطة؟، مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، https://cutt.us/mCjH7.

21 مركز مساواة لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل، المحكمة تأمر الشرطة تعويض عائلة المرحوم محمود الهيب ضحية عنف شرطوي، https://cutt.us/Xz4fN.

محمود غنايم من بلدة باقة الغربية الذي قتل على يد شرطي إسرائيلي في بلدة برديس حنا قرب المجاورة لباقة الغربية يدعى شاحر مزراحي، يوم 2006/7/4.[22]

جدول (رقم 6): نتائج تحقيق (ماحاش) لـ 79 ملفا خاصا بالفلسطينيين من مناطق الـ 48 قتلوا على يد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية

المجموع	ادانة القاتل وسجنه 15 شهرا	فتح تحقيق وتحويله للمسار المدني ولم تقدم لائحة اتهام بحق القاتل	لم يفتح تحقيق حتى إعداد الدراسة	ملف التحقيق قيد البحث (حتى اعداد الدراسة)	لم يفتح تحقيق مطلقا	إغلاق ملف التحقيق
79	1	1	7	5	22	43
100%	.26%1	1.26%	8.86%	6.32%	27.84%	54.43%

في الخلاصة، فإن جميع هؤلاء الضحايا الفلسطينيين من مناطق الـ 48 ومن حملة الجنسية الإسرائيلية قتلوا في حالات وظروف مختلفة وجرى تصفيتهم وإعدامهم ميدانيًا على يد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية الرسمية تحت ادّعاءات وذرائع واهية التي كان بالإمكان تفادي مثل هذه الجرائم بحقهم إلا أن هؤلاء الضحايا دفعوا أروحهم نتيجة لسياسة "الإعدام الميداني" – القتل خارج إطار القانون– التي تحظى بغطاء سياسي رسمي وقانوني إسرائيلي.

22 عرب 48، قتل لأنه عربي: المحكمة تكتفي بالحكم 15 شهرا على الشرطي قاتل محمود غنايم من باقة الغربية، 3 أيلول 2009، https://cutt.us/r6nDt.

القسم الثاني

ضحايا هبة القدس والأقصى

في الثامن والعشرين من شهر أيلول/أكتوبر 2000، قام أريئيل شارون، زعيم المعارضة الإسرائيلية، آنذاك، باقتحام استفزازي للمسجد الأقصى المبارك، يرافقه عشرات من رجال الأمن الإسرائيلي، مما أشعل مواجهات دامية في المسجد الأقصى ودفع بالآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني في أنحاء شتى من الضفة الغربية والقدس والمناطق الفلسطينية داخل إسرائيل بالخروج في مظاهرات احتجاجية، أسفرت عن قتل وجرح الكثيرين، جراء إطلاق قوات الأمن الإسرائيلية النارَ عليهم.

على أثر اقتحام وانتهاك شارون للمسجد الأقصى، أقرّت لجنة المتابعة العليا للفلسطينيين في إسرائيل إعلان إضراب شامل وعام في أراضي الجليل والمثلث والنقب، في الأول من تشرين أول/ أكتوبر 2000، لكن الشرطة الإسرائيلية، وعلى ضوء نجاح الإضراب، ردّت على التظاهرات بعنف وبإطلاق الرصاص على المتظاهرين، لينتهي اليوم الأول بسقوط ثلاثة قتلى من المواطنين الفلسطينيين، أعقبه استمرار المواجهات بين المواطنين الفلسطينيين وقوات الشرطة الإسرائيلية على مدار ثمانية أيام، تخللتها تظاهرات ومواجهات بين المواطنين العزّل وقوات الشرطة الإسرائيلية، وسط إغلاق طرقات رئيسية ولا سيّما شارع وادي عارة.

في ذلك الوقت، أصدر رئيس الحكومة الإسرائيلي إيهود براك، ووزير شرطته شلومو بن عامي، الأوامر بفتح محاور الطرق بأي ثمن، مما زاد من همجية عناصر الشرطة في إطلاق الرصاص الحي واستخدام القناصة في قمع الهبّة والتظاهرات. وخلال الأيام الثمانية للهبّة، قتل برصاص الشرطة الإسرائيلية 12 فلسطينيًا من مواطني إسرائيل، وفلسطيني من دير بلح (قطاع غزة) كان يعمل في مدينة أم الفحم وانضم للتظاهرات.

على أثر ذلك، أقامت الحكومة الإسرائيلية لجنة فحص عامة، بدون أية صلاحية قانونية أو مكانة مستقلة. لكن النضال المشترك لعائلات القتلى الـ 12، ولجنة المتابعة العليا، وأجسام سياسية ومنظمات غير حكومية وأكاديميين من أجل إقامة لجنة تحقيق رسمية، أدّى النضال في نهاية المطاف إلى قرار حكومي جديد بإقامة لجنة كهذه. وفي 8 تشرين ثانٍ من العام نفسه جرى تعيين "لجنة التحقيق المَلكية للتحقيق في الصدامات بين قوات الأمن والمواطنين الإسرائيليين في أكتوبر عام 2000"، والمعروفة في الغالب كـ"لجنة أور"، نسبة إلى القاضي تيودور أور الذي ترأسها.

وقد نشرت لجنة أور تقريرها في أيلول 2003، وذلك بعد أن استمعت إلى مئات الإفادات وفحصت آلاف المستندات وفحصت عشرات آلاف الصفحات من مادّة الأدلّة. وقد أقرّت لجنة أور أنه لم يكن هناك أي مبرر لقتل 13 مواطنًا فلسطينيًا وأنه جرى استخدام القناصة خلال الأحداث في أكتوبر 2000 لتفريق المظاهرات وذلك لأول مرّة منذ عام 1948، بصورة مخالفة للقانون ومخالفة لتعليمات البدء بإطلاق النيران، وأنه لم يكن يظهر خطر في أي من الحالات يبرّر إطلاق النار القاتل. وكانت توصيات اللجنة متنوعة وقرر اللجنة ما يلي (ص 775): «يجب التوضيح بشكل قاطع لا يقبل التأويل، أن إطلاق الرصاص الحي، بما في ذلك إطلاق الرصاص من قبل القناصة، ليس وسيلة لتفريق الجموع على أيدي الشرطة...»23.

تلخيصات لجنة أور تعرض تعامل أجهزة الحكم، وبصورة خاصة الشرطة، تجاه المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. ويعالج قسم هام من هذه التلخيصات الدور السلبي وغير القانوني لجهاز المخابرات العام (الشاباك) في تحديد السياسة الحكومية تجاه المجتمع الفلسطيني في إسرائيل. وأصدرت اللجنة تعليماتها إلى وحدة التحقيق مع الشرطة "ماحاش" لمواصلة وتعميق فحص حيثيات القتل، نظرًا إلى ضرورة تحديد المسؤولية الجنائية، كما رأت اللجنة من المصيب توجيه إنذار إلى السلك السياسي والتنفيذي. ورغم النواقص، فإن تقرير لجنة أور يشكل وثيقة هامّة يجب العمل من أجل تنفيذ توصياتها. ومن الجدير ذكره، أن مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان في الناصرة رافقت ذوي الضحايا ومثلتهم خلال جلسات لجنة أور.

في أيلول 2005، وبعد مرور نحو خمس سنوات على أحداث هبّة القدس والأقصى في أكتوبر 2000، نشرت وحدة التحقيق مع الشرطة "ماحاش" تقريرًا ينصّ على أنه لا مجال لتقديم لائحة اتهام في أيّ من حوادث القتل الـ 13 التي نفذها أفراد الشرطة الإسرائيلية. وقد لاقى القرار نقدًا لاذعًا، خاصةً بما يتعلّق بتبرير استخدام العنف ضد مواطني المجتمع الفلسطيني في إسرائيل في حين قرّر خبراء قانونيون كثيرون أن استنتاجاته غير معقولة وتتناقض بصورة جوهرية مع توصيات لجنة أور. وفي كانون ثانٍ 2008 تبنّى المستشار القضائي للحكومة توصيات "ماحاش" وأغلق الملفات.

وضحايا أحداث هبّة القدس والأقصى الـ13 هم: رامي غرة، أحمد ومحمد جبارين، أسيل عاصلة، علاء نصار، وليد أبو صالح، عماد غنايم، إياد لوابنة، مصلح أبو جرادات (قطاع غزة)، محمد خمايسي، رامز بشناق، عمر عكاوي ووسام يزبك، وفيما يلي تفاصيل قتل هؤلاء الشبان على يد أفراد الشرطة الإسرائيلية.

23 انظروا. لجنة التحقيق الرسمية لفحص الصدامات بين قوات الأمن وبين مواطنين إسرائيليين في أكتوبر 2000. تقرير (القدس، أيلول 2003).

1

محمد أحمد جبارين (أم الفحم)

القنصُ بالدُّمْدُم

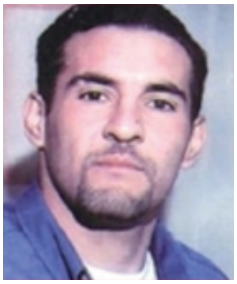

- **محمد أحمد جبارين**
- **العمر:** 23 عاما
- **البلد:** أم الفحم
- **التاريخ:** 2000/10/1
- **مكان الاستهداف:** أم الفحم
- **حالة الملف:** إغلاق ملف التحقيق بقرار من المستشار القضائي

الشّاب محمد أحمد جبارين (23 عامًا) من مدينة أم الفحم، خرج مع أصدقائه يوم 2000/10/1، للتظاهر ورشق الحجارة، كانوا يحتمون من الرصاص الكثيف الذي أطلقه الجنود. ويُروى أنه قد استفزته مشاعره الدينية والوطنية الألفاظ التي كان يطلقها أفراد الشُّرطة باللغة العربية، فخرج من المكان الذي كان يحتمي به. وأمطره الجنود بالرصاص مما أودى بحياته على الفور. بعد نقله إلى المستشفى طالب أهله بتشريح الجثة لمعرفة سبب الوفاة، لكن الشرطي المسؤول طالبهم بأخذ الجثة رافضًا إجراء أي تشريح، ورفض إعطاء الأهل أية ورقة ثبوتية عن سبب الوفاة.

الوالد أحمد جبارين يقول حسب أقوال شهود عيان، إن ابنه محمد عندما وصل إلى المظاهرة فـي أم الفحم الساعة الثالثة تقريبًا عصر يوم الأحد الموافق 2000/10/1، كانت المسافة بينه وبين الجنود حوالي 40 مترًا، حيث كان بانتظاره أحد القناصة الذي صوب عليه وأصابه فـي القسم الأسفل من ظهره. فـيقول الوالد حَسَب رواية الكثيرين فإن الرصاصة التي اخترقت ظهره كانت من نوع دُمْدُم المحظورة دوليًا والتي تفجرت فـي ظهره وقطعت أحد الشرايين الموصلة إلى القلب.

> كانت المسافة بينه وبين الجنود حوالي ٤٠ مترًا، حيث كان بانتظاره أحد القناصة الذي صوب عليه وأصابه في القسم الأسفل من ظهره. فيقول الوالد حَسَب رواية الكثيرين فإن الرصاصة التي اخترقت ظهره كانت من نوع دُمْدُم المحظورة دوليًا والتي تفجرت في ظهره وقطعت أحد الشرايين الموصلة إلى القلب.

2

أحمد إبراهيم صيام جبارين (معاوية)

أصيب بعد أدائه صلاة الغائب

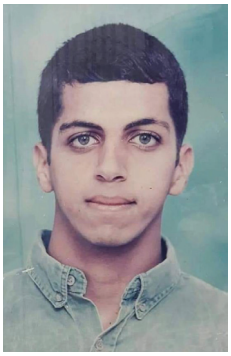

أصيب الشاب أحمد صيام جبارين (18 عامًا) من قرية معاوية- قضاء أم الفحم- يوم 2000/10/1، بعد أدائه صلاة الغائب مع الأهالي فـي جبل «قحاوش» فـي مدينة أم الفحم، حيث فاجأهم الجّنود وأطلقوا عليهم الرصاص، فأصابوه فـي رأسه بعيار معدنيّ مغلف بالمطاط وقتل فـي اليوم ذاته. وعرف أن الشاب أحمد كان متدينًا وكان يستعد لأداء العمرة.

أصيب بعد أدائه صلاة الغائب مع الأهالي فـي جبل «قحاوش» فـي مدينة أم الفحم، حيث فاجأهم الجّنود وأطلقوا عليهم الرصاص.

- **أحمد صيام جبارين**
- **العمر:** 18 عاما
- **البلد:** أم الفحم
- **التاريخ:** 2000/10/1
- **مكان الاستهداف:** أم الفحم
- **حالة الملف:** إغلاق ملف التحقيق بقرار من المستشار القضائي

مصلح أبو جراد (دير البلح/ قطاع غزة) [24]

لُقمة عيشٍ مُغمَّسة بالدَّم

من الجدير ذكره، أنه فـي نفس اليوم الذي قُتل فـيه محمد جبارين وأحمد صيام، قُتل أيضًا الشاب مصلح أبو جراد (20 عامًا) وهو من سكان دير بلح (قطاع غزة) كان يعمل فـي مدينة أم الفحم وانضم للتظاهرات. وكان قد خرج من غزة قبل وفاته بـ 20 يومًا، قاصدًا البحث عن لقمة عيش بأم الفحم فعاد مغمسًا هذه اللقمة بالدماء.

شقيقه عماد الذي خرج معه للعمل يصف تلك اللحظات بالقول: «كان عدد الناس كبير جدًا، فكل أم الفحم كانت على الدّوار، وفجأة أطلق الجّيش الرّصاص بشكل مفتوح وعشوائي، فأصيب شقيقي بثلاث رصاصات».

ويُقام لمصلح أبو جراد نصبًا تذكاريًا فـي مدينة أم الفحم، ويُحيي أبناء المدينة والمجتمع الفلسطيني فـي الدّاخل كل عام ذكراه مع باقي ضحايا هبّة القدس والأقصى.

مصلح أبو جراد
العمر: 20 عاما
البلد: دير البلح/قطاع غزة
التاريخ: 2000/10/1
مكان الاستهداف: أم الفحم

يُقام لمصلح أبو جراد نصبًا تذكاريًا فـي مدينة أم الفحم، ويُحيي أبناء المدينة والمجتمع الفلسطيني فـي الدّاخل كل عام ذكراه مع باقي ضحايا هبّة القدس والأقصى.

24 لم يضف الشاب مصلح أبو جراد في القائمة كون الكتاب يعالج حالات القتلى الفلسطينيين في أراضي الـ 48، حملة الجنسية الإسرائيلية فقط.

3 رامي حاتم غرة (جت المثلث)

أعزل مقابل إم 16

> «رامي كان أعزلا لم يُشكل أي خطر على حياة الجنود، بعكس الجندي الذي قتله فقد كان يحمل بندقية من نوع (ام ١٦)، فمن المعرّض للخطر في هذه الحالة، الجندي أم ابني الأعزل؟»

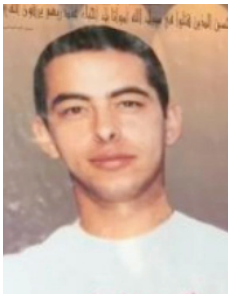

يوم 2000/10/1، وبعد فض مسيرة احتجاجية شارك بها الشاب رامي غرة (21 عامًا) مع أهالي قريته جت في منطقة المثلث الشمالي، بقي رامي مع بعض أصدقائه بالقرب من محطة وقود على مدخل القرية حيث فاجأهم الجنود بإطلاق وابل من الرصاص، وعن خمسة أمتار فقط، وجّه أحدهم بندقية إلى رامي وأصابه بعيار معدنيّ مغلف بالمطاط في عينه مباشرة. نُقل إلى مستشفى «إيخولوف» في تل أبيب في حالة خطرة، وتوفي بعدها بساعات.

الوالد السيد حاتم غرة يؤكد رواية شهود العيان على مقتل ابنه ويقول: «رامي كان أعزلًا لم يُشكل أي خطر على حياة الجنود، بعكس الجندي الذي قتله فقد كان يحمل بندقية من نوع (ام 16)، فمن المعرّض للخطر في هذه الحالة، الجندي أم ابني الأعزل؟»، كما يقول.

- **رامي حاتم غرة**
- **العمر:** 18 عاما
- **البلد:** جت (المثلث)
- **التاريخ:** 2000/10/2
- **مكان الاستهداف:** جت (المثلث)
- **حالة الملف:** إغلاق ملف التحقيق بقرار من المستشار القضائي

4

علاء خالد نصار (عرابة)

بِدَمٍ بارِدٍ

قُتل الشاب علاء خالد نصار (18 عامًا) من بلدة عرابة البطوف فـي منطقة الجليل، فـي 2/10/2000، حيث تمترس خلف شجرة زيتون تجنبًا للجنود الإسرائيليين الذين اكتشفوا مكان اختباءه مع آخرين.. أمسكوا بعلاء، وبعد أن أوسعوه ضربًا بأعقاب بنادقهم، أطلقوا عليه الرصاص وقتلوه بدم بارد.

شاهد عيان يروي أن المُواجهات اشتدت مع الشُّرطة وحرس الحدود فـي ساعات ما بعد ظهر يوم الأحد الموافق 2/10/2000، وتعرّض المتظاهرون لوابل كثيف من قنابل الغاز المسيل للدموع، ومن الرصاص المطاطي والحي، وفـي مرحلة معينة وحوالي الساعة الثالثة والنصف شنّت الشُّرطة هجومًا عنيفًا وغادرًا على المتظاهرين استعملت فـيه عشرات القنابل الدخانية الخانقة، واستطاعت أن تحاصر العديد من المتظاهرين داخل الأشجار وما هي إلا لحظات وإذا برجل حرس حدود يُشهر سلاحه على بعد أمتار قليلة ويواجههم وجها لوجه، فأطلق النار على علاء من بندقية (ام 16) وبرصاصة حيّة اخترقت الجّانب الأيمن من صدره وخرجت من ظهره. فسقط على الأرض إلا أنه لم يفقد الوعي عندما رآه زميله (أسيل). وقد وجهت له رصاصة غادرة استقرت فـي رقبته فسقط على الأرض. ويضيف شاهد العيان أن الشرطي لم يكتف بذلك فداس على رجليه حتى لا يتحرك وضربه بعقب البندقية الحديدي على رأسه حتى تقيأ دمًا، ثم وبكل صلف وبرود نادى على الشبان قائلًا: «تعالوا خذوهما» (علاء نصار وأسيل عاصلة). والجدير ذكره، أن الشُّرطة منعت سيارة الإسعاف من الوصول إلى موقع الجريحين عبر الشارع الرئيسي، فاضطرت إلى دخول منطقة صخرية وعرة، ومن ثم نُقل (علاء) على يد شبان بسيارة خاصة وفـي الطريق إلى المستشفى فارق علاء الحياة متأثرًا بإصابته البالغة.

> تمترس خلف شجرة زيتون تجنبًا للجنود الإسرائيليين الذين اكتشفوا مكان اختباءه مع آخرين.. أمسكوا بعلاء، وبعد أن أوسعوه ضربًا بأعقاب بنادقهم، أطلقوا عليه الرصاص وقتلوه بدم بارد.

- **علاء خالد نصار**
- **العمر:** 18 عاما
- **البلد:** عرابة
- **التاريخ:** 2000/10/2
- **مكان الاستهداف:** عرابة
- **حالة الملف:** إغلاق ملف التحقيق بقرار من المستشار القضائي

5 أسيل حسن عاصلة (عرابة)

أمسكوه وضربوه ثم أطلقوا النّار

أصيب الشاب أسيل حسن عاصلة (17 عامًا) بعيار فـي عنقه من الخلف فـي مظاهرة فـي بلدة عرابة يوم 2000/10/2، وتوفـي فـي اليوم ذاته.

يقول الوالد السيد حسن عاصلة، كان أسيل على بعد 50 مترًا من المُواجهات، وكان يختبئ خلف إحدى الأشجار مع الشهيد علاء نصار، فجأة ركض باتجاههم الجنود أمسكوا بأسيل وضربوه بأعقاب البنادق، ورموه أرضًا، ثم أطلقوا النيران عليه وأصابوه فـي الرقبة من مسافة «صفر» المتر.

> كان يختبئ خلف إحدى الأشجار مع الشهيد علاء نصار، فجأة ركض باتجاههم الجنود أمسكوا بأسيل وضربوه بأعقاب البنادق، ورموه أرضًا، ثم أطلقوا النيران عليه وأصابوه فـي الرقبة من مسافة «صفر» المتر.

- **أسيل حسن عاصلة**
- **العمر:** 17 عاما
- **البلد:** عرابة
- **التاريخ:** 2000/10/2
- **مكان الاستهداف:** عرابة
- **حالة الملف:** إغلاق ملف التحقيق بقرار من المستشار القضائي

6 عماد فرج غنايم (سخنين)

عندما احتضن عماد وليد

خرج الشاب عماد فرج غنايم (25 عامًا) فـي تظاهرة يوم 2000/10/2، فـي بلدته سخنين، وأثناء تقديمه العون لأحد المصابين، تقدم نحوه شرطي، فخاطبه عماد «لا تطلق النار حتى أخلي الجريح» واقترب عماد من الجريح وانحنى ليرفعه وأثناء ذلك أطلق الشرطي رصاصة قاتلة فـي مؤخرة رأس عماد فتفجر الجزء الخلفـي من رأسه. وقال الشرطي القاتل مخاطبًا عماد من مسافة قريبة: «خذ هذه والله يشفـيك»!، ففجّرت رصاصة الجزء الخلفـي من رأس عماد، وفارق الحياة على الفور. كما وجّه الشرطي كلامه إلى الشباب قائلًا: «وأنتم احملوهم مع بعض» (يقصد الجرحى ومن بينهم عماد). وعُلم، بحسب شهود عيان، أن عمادًا كان قد أصيب بثلاث رصاصات معدنية فـي ساقه قبل وفاته بيوم.

الوالد فرج غنايم يروي شهادته قائلًا: «كان ابني عماد فـي المظاهرة (فـي سخنين) يُعبر عن رأيه كباقي أبناء شعبنا، كنت أرى المتظاهرين اليهود يغلقون الشوارع الرئيسية ويحرقون الإطارات ويتعاملون معهم بالحسنى، بينما كانوا يتعاملون مع شبابنا العرب بالرصاص الحي الذي وجّه إلى رأس عماد عندما حاول انقاذ صديقه وليد».

- **عماد فرج غنايم**
- **العمر:** 25 عاما
- **البلد:** سخنين
- **التاريخ:** 2000/10/2
- **مكان الاستهداف:** سخنين
- **حالة الملف:** إغلاق ملف التحقيق بقرار من المستشار القضائي

«كان ابني عماد فـي المظاهرة (فـي سخنين) يُعبر عن رأيه كباقي أبناء شعبنا، كنت أرى المتظاهرين اليهود يغلقون الشوارع الرئيسية ويحرقون الإطارات ويتعاملون معهم بالحسنى، بينما كانوا يتعاملون مع شبابنا العرب بالرصاص الحي الذي وجّه إلى رأس عماد عندما حاول انقاذ صديقه وليد».

7 وليد عبد المنعم أبو صالح (سخنين)

بعد أن عرفناه، أطلق النار على وليد

> وعندما عرف هذا الشرطي أننا عرفناه أطلق النار مباشرة على وليد فأصابه في بطنه ولم يستطع أحد الاقتراب منه سوى المغدور عماد الذي تقدم نحوه وحمله إلى الشباب وقد كان دمه ينزف بغزارة من ظهره.

أصيب الشاب وليد عبد المنعم أبو صالح (21 عامًا) بعيار حيّ في بطنه في مظاهرة في بلدة سخنين واستشهد في اليوم ذاته.

يوم 2000/10/2، شارك الشاب وليد عبد المنعم أبو صالح (21 عامًا) في التظاهرات في بلدته سخنين، وكان يهتف مع أصدقائه لشرطي، مطالبينه بترك عمله، إلا أنه بادلهم الهتاف بإطلاق كثيف للرصاص الحي، فأصاب عدة شبان، وكان وليد واحدًا منهم.

ويروي أحد أصدقاء وليد شهادته على الحدث ويقول: «كنا على مسافة قريبة من الشُّرطة وقد شتمونا بعبارات نابية وشتموا النبي عليه الصلاة والسلام، وشخصيات قيادية وأخواتنا وذلك عبر مُكبّرات الصوت التي كانت معهم وكأنهم يستفزوننا، وقد تأكدنا أنا ووليد ومعظم الأصدقاء من هوية الشرطي الذي كان يشتم فنحن نعرفه جيدًا وهو من قرية عربية مجاورة، وناديناه باسمه لماذا تفعل ذلك؟ فأهل سخنين جميعًا يعرفونه وأدخلوه إلى بيوتهم، وعندما عرف هذا الشرطي أننا عرفناه أطلق النار مباشرة على وليد فأصابه في بطنه ولم يستطع أحد الاقتراب منه سوى المغدور عماد الذي تقدم نحوه وحمله إلى الشباب وقد كان دمه ينزف بغزارة من ظهره وأيقنا أن إصابته خطرة جدًا، وتم نقله إلى مركز حياة للعلاج».

- **وليد عبد المنعم أبو صالح**
- **العمر:** 21 عاما
- **البلد:** سخنين
- **التاريخ:** 2000/10/2
- **مكان الاستهداف:** سخنين
- **حالة الملف:** إغلاق ملف التحقيق بقرار من المستشار القضائي

8 إياد صبحي لوابنة (الناصرة)
أول شُهداء النّاصرة

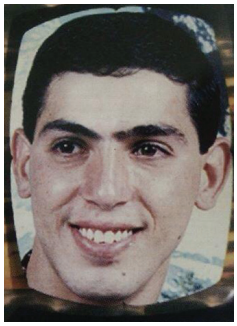

سمع الشاب إياد صبحي لوابنة (26 عامًا) عبر المذياع نداءً للدفاع عن النّاصرة يوم 2/10/2000، طلب منه والده ألا يخرج خوفًا عليه من القناصة. لكنه أصر على الخروج. أصيب إياد بعيار فـي صدره فـي مظاهرة شهدتها مدينة النّاصرة، وقد فارق الحياة، وكان أول شهداء النّاصرة.

يروي شاهد عيان: «كنا مجموعة من الشّبان نتصدى لرجال الشُّرطة الذين طاردونا بقانصاتهم ورحنا نختبئ فـي البيوت فـي الحي الشرقي- أحد أحياء مدينة النّاصرة- وقفت أنا وإياد واختبأنا وراء أحد الأعمدة فـي المكان. فحمل إياد حجرًا فـي يده اليسرى وحاول قذفه باتجاه الشُّرطة ثم حاول الهرب من المكان إلا أن أحد أفراد الشُّرطة ردّ بإطلاق النار باتجاهه فأصابه برصاصتين فـي جسده الأولى فـي القلب والثانية تحت القلب فسقط أرضًا. دنوت منه لمساعدته وعندما حاولت رفعه عن الأرض، رأيت عينيه وقد ابيضتا وسال الزبد من فمه، فأيقنت أنه فارق الحياة».

فحمل إياد حجرًا فـي يده اليسرى وحاول قذفه باتجاه الشُّرطة ثم حاول الهرب من المكان إلا أن أحد أفراد الشُّرطة ردّ بإطلاق النار باتجاهه فأصابه برصاصتين فـي جسده الأولى فـي القلب والثانية تحت القلب فسقط أرضًا.

- **إياد صبحي لوابنة**
- **العمر:** 26 عاما
- **البلد:** الناصرة
- **التاريخ:** 2000/10/2
- **مكان الاستهداف:** الناصرة
- **حالة الملف:** إغلاق ملف التحقيق بقرار من المستشار القضائي

9

رامز عباس بشناق (كفر مندا)

صلاة رغم الإصابة

> وحينما نادى المُؤذّن للصلاة رفض رامز التوجه إلى المسجد وقام بأداء الصلاة على قطعة من العشب الأخضر، وكان في تلك الأثناء قد أصيب برصاصة مطاطية، إلا أن ذلك لم يردعه أو يمنعه من الصمود والمقاومة بعزيمة أكبر.

- **رامز عباس بشناق**
- **العمر:** 24 عاما
- **البلد:** كفر مندا
- **التاريخ:** 2000/10/3
- **مكان الاستهداف:** كفر مندا
- **حالة الملف:** إغلاق ملف التحقيق بقرار من المستشار القضائي

أصيب الشاب رامز بشناق (24 عامًا) بعيار فـي رأسه فـي مظاهرة فـي بلدة كفر مندا يوم 2000/10/3 وتوفـي فـي اليوم ذاته.

يقول حلمي بشناق، وهو الشقيق الأصغر للشاب رامز وشاهد عيان على قتل شقيقه مساء يوم 2000/10/3: «إن رامز كان من أبرز المقاومين خلال المواجهة مع الجنود وأفراد الوحدات الخاصة. وفـي الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر توجهنا جميعًا نحن الأشقاء الستة إلى مدخل القرية لمقاومة ومواجهة أفراد الشُّرطة ورجال الوحدات الخاصة والجيش، وكان رامز يحمل مقلاعًا ويصوب نحو رجال الشُّرطة ويضرب بكل ما لديه من عزيمة وقوة ولم يكن يكلّ أو يتعب حتى ساعات المساء. وحينما نادى المُؤذّن للصلاة رفض رامز التوجه إلى المسجد وقام بأداء الصلاة على قطعة من العشب الأخضر، وكان فـي تلك الأثناء قد أصيب برصاصة مطاطية، إلا أن ذلك لم يردعه أو يمنعه من الصمود والمقاومة بعزيمة أكبر. أصيب رامز برصاصة فـي أعلى رأسه، فاقتربت منه وكانت حالته صعبة للغاية، وقد أدركت بأن رامز يلفظ أنفاسه الأخيرة، وأخذ يتلفظ بالشهادة قبل أن يفارق الحياة، حيث حمله الشبان بين أذرعهم ووضعوه داخل سيارة خصوصية وتوجهوا به إلى مستشفى العائلة المقدسة فـي النّاصرة، حيث فارق الحياة فـي الطريق».

10 محمد غالب خمايسي (كفر كنا)

شهيد كفر كنا

اشترك الشاب محمد غالب خمايسي (19 عامًا) مع الشبان في تظاهرات في بلدة كفركنا، وفي ساعات غروب يوم 2000/10/3 وصل خبر إصابته برصاصة قناص إلى أهله، إضافة لإصابة شباب آخر اسمه محمد. نُقل خمايسي إلى عيادة الزهراء في كفركنا، ومنها إلى المستشفى، وكانت الرصاصة اخترقت رجله وخرجت من الطرف الآخر. عانى من مضاعفات وصلت إلى انهيار الجّهاز العصبي، فنقل إلى مشفى العفولة حيث ازداد وضعه سوءًا إلى أن فارق الحياة.

- **محمد غالب خمايسي**
- **العمر:** 19 عاما
- **البلد:** كفر كنا
- **التاريخ:** 2000/10/3
- **مكان الاستهداف:** كفر كنا
- **حالة الملف:** إغلاق ملف التحقيق بقرار من المستشار القضائي

11 عمر محمد عكاوي (الناصرة)

في الدفاع عن الحي الشرقي

أصيب الشاب عمر محمد عكاوي (42 عامًا) بعيار في صدره في مظاهرة بالنّاصرة يوم 2000/10/8 وتوفي في اليوم ذاته.

وحدث أنه في يوم 2000/10/8، هاجم إسرائيليون من مستوطنة «نتسيرت عيليت» – يطلق عليها اليوم (نوف هجليل)- الحي الشرقي في مدينة النّاصرة، فخرج مع الأهالي للدفاع عن الحي، وكان ينبه الشباب من القناصة، وأثناء اختبائه وراء عمود كهرباء، أصيب على يد قناص في صدره، مما أودى بحياته على الفور.

- **عمر محمد عكاوي**
- **العمر:** 42 عاما
- **البلد:** الناصرة
- **التاريخ:** 2000/10/8
- **مكان الاستهداف:** الناصرة
- **حالة الملف:** إغلاق ملف التحقيق بقرار من المستشار القضائي

فخرج مع الأهالي للدفاع عن الحي، وكان ينبه الشباب من القناصة، وأثناء اختبائه وراء عمود كهرباء، أصيب على يد قناص في صدره، مما أودى بحياته على الفور.

12 وسام حمدان يزبك (الناصرة)

شهيد الحي الشرقي

هاجمت مجموعة من المستوطنين اليهود من سكان «نتسيرت عيليت» الحي الشرقي من مدينة النّاصرة، فشارك الشاب وسام يزبك من النّاصرة في الدفاع عن المدينة مع الشبان.

يوم 2000/10/8، هاجمت مجموعة من المستوطنين اليهود من سكان «نتسيرت عيليت» الحي الشرقي من مدينة النّاصرة، فشارك الشاب وسام يزبك (25 عامًا) من النّاصرة في الدفاع عن المدينة مع الشبان، حاول أهله وأقرباؤه الاتصال معه عبر هاتفه الخلوي دون جدوى، فبدأوا عملية البحث عنه في المستشفيات دون جدوى، لم يحمل بطاقة الهوية يومها، ولم يتم التعرف عليه، إلى أن أبلغهم أصدقاؤه بوجوده في مستشفى «رَمْبام » في حيفا، حيث توفي على الفور. وتبين أن وسام يزبك أصيب بعيار حيّ في عنقه من الخلف في مظاهرة النّاصرة ضد المستوطنين المُعتدين على أهالي الحي الشرقي.

- **وسام حمدان يزبك**
- **العمر:** 25 عاما
- **البلد:** الناصرة
- **التاريخ:** 2000/10/8
- **مكان الاستهداف:** الناصرة
- **حالة الملف:** إغلاق ملف التحقيق بقرار من المستشار القضائي

مرحلة ما بعد
هبة القدس والأقصى
(2000 - 2022)

13 أحمد ترابين الصانع (شقيب السلام/ النقب)

إغلاق الملف لعدم «كفاية الأدلة»

الشاب أحمد ترابين (21 عامًا) من قرية شقيب السلام فـي النَّقب، قُتل على يد أفراد الشُّرطة الإسرائيلية بعد مطاردته بالسيارة يوم 2000/10/19 فـي منطقة «متسبيه رامون». وكانت الشُّرطة قد وضعت حاجز طيّار فـي تلك المنطقة وأوقفت عدة سيارات للتفتيش. وبحسب ما ورد من تفاصيل، فإن الشُّرطة أطلقت الرصاص فـي الهواء وفـي اتجاه إطارات سيارتين قبل أن تصلا إلى الحاجز وأثناء ذلك أصيب أحمد ترابين فـي ظهرة ومات متأثرًا بجراحه فـي المستشفى نتيجة إطلاق الشُّرطة النار عليه.

فـي يوم 2000/10/29، قرر قسم التحقيقات مع أفراد الشُّرطة (ماحاش)، إغلاق ملف التحقيق مع الضالعين بمقتل الشاب أحمد ترابين، «لعدم كفاية الأدلة»، بحسب ادّعائهم، واعترضت يومها مراكز حقوقية على هذا القرار وأكّدت أنه لا يوجد أي سبب كافٍ يدعو لإطلاق النار على الشاب ترابين فـي الوقت الذي كان بالإماكن فـيه تحييد المغدور وتجنب عملية قتله واعدامه ميدانيًا.

- **أحمد ترابين الصانع**
- **العمر:** 21 عاما
- **البلد:** شقيب السلام/ النقب
- **التاريخ:** 2000/10/19
- **مكان الاستهداف:** «متسبيه رامون»
- **حالة الملف:** إغلاق ملف التحقيق

> قرر قسم التحقيقات مع أفراد الشُّرطة (ماحاش)، إغلاق ملف التحقيق مع الضالعين بمقتل الشاب أحمد ترابين، «لعدم كفاية الأدلة»،

14 محمود أحمد ترابين الصانع (الترابين/النقب)

حارس الأمن أطلق النار

أثناء مظاهرة احتجاجية أمام مكاتب مديرية البدو فـي مدينة بئر السبع نُظمت فـي 2001/1/15، قُتل الشاب محمود أحمد ترابين (20 عامًا) من عشيرة ترابين الصانع فـي منطقة النَّقب، وقُتل الشاب ترابين برصاص أحد حراس الأمن الإسرائيلي عندما دخل سوية مع مجموعة متظاهرين منطقة المديرية. وقد تبين أن حارس الأمن أطلق النار على القسم العلوي من جسد محمود ترابين ما أدّى إلى موته على الفور. وقررت الشُّرطة فـي وقت لاحق إغلاق الملف فـي هذه القضية.

15 هيثم أبو سمهدانة (وادي الخليل/النقب)

لم يشكّل خطرًا على سلامة الجنود

- **محمود أحمد ترابين الصانع**
- **العمر:** 20 عاما
- **البلد:** الترابين/ النقب
- **التاريخ:** 2001/1/5
- **مكان الاستهداف:** بئر السبع
- **حالة الملف:** إغلاق ملف التحقيق

قتل الشاب هيثم أبو سمهدانة (23 عامًا) من قرية وادي الخليل مسلوبة الاعتراف فـي النَّقب، برصاص قوات الجيش الإسرائيلي بالقرب من الجدار الأمني فـي قطاع غزة فـي 2001/10/26. ورفضت عائلة أبو سمهدانة رواية الجيش الإسرائيلي الذي يدّعي فـيها أن ابنهم المغدور هيثم سافر على بلدوزر «شوفل» واقترب من الجدار الأمني، وانتقل مع «الشوفل» إلى الجّانب الآخر من الجدار. وتدّعي رواية الجيش أيضًا أن هيثم لم يستجب لمناداته بالتوقف، فأطلق الجنود الرصاص فـي الهواء، ومن بعدها فـي اتجاه رجليه وفـي الأخير أطلقوا النار عليه. حيث تقول العائلة إن ابنها هيثم ذو إعاقة نفسانية، ولم يعرف قيادة التراكتورات.

- **هيثم أبو سمهدانة**
- **العمر:** 23 عاما
- **البلد:** وادي الخليل/النقب
- **التاريخ:** 2001/10/26
- **مكان الاستهداف:** حدود قطاع غزة
- **حالة الملف:** إغلاق ملف التحقيق

غير أن اللافت للانتباه هنا، هي رواية الجيش الإسرائيلي نفسها التي تؤكد أن المغدور هيثم أبو سمهدانة لم يشّكل خطرًا على سلامة الجنود، بحكم وجوده فـي الجّانب الآخر من الجدار ولم يحمل السلاح أيضًا. أمّا بشأن قضية التحقيق فـي مقتل الشاب هيثم فقد تقرر إغلاق الملف بالرغم من وجود أدلة قاطعة تبين أنه قتل نتيجة سياسة «الإعدام الميداني» وبدم بارد برصاص الجيش الإسرائيلي.

16

منهل ضراغمة (باقة الغربية)

التقطوا الصور مع جثة المغدور!

عند حاجز باقة الشرقية العسكري، تعرّض الشاب منهل ضراغمة (23 عامًا) من بلدة باقة الغربية لإطلاق النار عليه من جانب الجيش الإسرائيلي ما أدى إلى مقتله على الفور. وبعدها قام الجنود الضالعين بمقتل الشاب منهل بالتقاط الصور لأنفسهم مع جثة المغدور!

وبحسب ما رُوي من تفاصيل، فإن إطلاق نار بين أفراد من الجيش الإسرائيلي وبين مُسلحين فلسطينيين وقع يوم 2002/1/21 على حاجز باقة الشرقية العسكري، وأثناء ذلك، أصيب الشاب منهل ضراغمة برصاص الجيش الإسرائيلي خلال المواجهة ومات على الفور. وبشأن ملف التحقيق فـي ملابسات مقتل الشاب ضراغمة، فقد أُغلق رغم ادّعاء جهات رسمية إسرائيلية بأنها تعمل على جمع أدلة للتحقيق حول أسباب إصابة المغدور برصاص الجيش الإسرائيلي على الحاجز العسكري، ورغم الادّعاء باتخاذ الإجراءات اللازمة بحال الوصول إلى نتيجة التي حقيقتها توضح جليًّا أن هناك استهتار بحياة الإنسان وأن إطلاق النار على المواطنين الفلسطينيين واعدامهم ميدانيًا أصبح أمرًا عاديًا بالنسبة إليهم.

تعرّض الشاب منهل ضراغمة من بلدة باقة الغربية لإطلاق النار عليه من جانب الجيش الإسرائيلي ما أدى إلى مقتله على الفور. وبعدها قام الجنود الضالعين بمقتل الشاب منهل بالتقاط الصور لأنفسهم مع جثة المغدور!

- **منهل ضراغمة**
- **العمر:** 23 عاما
- **البلد:** باقة الغربية
- **التاريخ:** 2001/10/26
- **مكان الاستهداف:** حاجز باقة الشرقية
- **حالة الملف:** إغلاق ملف التحقيق

17

بلال صبحي بدران (أم الفحم)

بعد أيام وُجدت جثته في أبو كبير

بلال صبحي بدران
- **العمر:** 29 عاما
- **البلد:** أم الفحم
- **التاريخ:** 2002/4/17
- **مكان الاستهداف:** حاجز عسكري قرب أم الفحم
- **حالة الملف:** لم يفتح ملف للتحقيق

الشاب بلال صبحي بدران (29 عامًا) من مدينة أم الفحم، طالب جامعي فـي مجال علم قياس الأرض واللغة الإنجليزية فـي جامعة تل أبيب. اختفى بدران من بيته يوم 2002/4/17، وأعلن الجيش الإسرائيلي أن شابًا قتل على حاجز عسكري للجيش عند خط التماس بين مدينة أم الفحم والضفة الغربية، واتضح بعد الفحص أنه الشاب الجامعي بلال بدران. ومما يذكر أن عائلة المغدور لم تعرف أين اختفى ابنها إلا بعد ثلاثة أيام حيث وجدته فـي معهد الطبي العدلي للتشريح فـي «أبو كبير» بتل أبيب.

تقول عائلة المغدور بلال بدران، إنها لا تعرف أي تفاصيل عن حادثة قتل ابنها عند الحاجز العسكري ولم يكن معه أي أحد ليوثق حقيقة ما جرى، بالإضافة إلى أنها لم تصل إلى أية أدلة تثبت عكس رواية الجيش الإسرائيلي الوحيدة التي تدّعي أن الشاب بلال بدران «اقترب من دورية للجيش عند حاجز عسكري على خط التماس وطُلب منه التوقف فتوقف، وعندما طُلب منه الجلوس ظل واقفًا. عندما اقترب منه أحد الجنود تهجم عليهم بحركة طعن، فأطلق الرصاص عليه وقتله. وعثر تحت الجثة على سكين». بالإضافة إلى رفض العائلة رواية الجيش الإسرائيلي الوحيدة فـي حادثة مقتل ابنها بلال، فهي أيضًا تنفـي قطعيًا أن يُقدم ابنها الطالب الجامعي المتفوق فـي مجال تعليمه والطموح فـي مستقبل واعد، كما تقول، على تصرف يؤدي إلى مقتله. وحتى لو أن رواية الجيش صحيحة، فإن عائلة المغدور بلال بدران تؤكد أن ابنها قتل بدم بارد وكان بالإمكان تفادي ارتكاب مثل هذه الجّريمة البشعة. من الجدير ذكره، أن المُستشار القضائي للحكومة فـي ذاك الوقت، قرر عدم فتح ملف تحقيق فـي ظروف مقتل بلال بدارن برصاص الجيش الإسرائيلي.

> اختفى بدران من بيته، وأعلن الجيش الإسرائيلي أن شابًا قتل على حاجز عسكري للجيش عند خط التماس بين مدينة أم الفحم والضفة الغربية، واتضح بعد الفحص أنه الشاب الجامعي بلال بدران.

18

سمية زيدان (ميسر)

التهمة سيارة تتجاوز دبابة

قُتلت السيدة سميَّة زيدان (47 عامًا) من قرية ميسر، برصاص الجيش الاسرائيلي يوم 2002/5/17، عند سفرها بسيارة أختها في شارع قرية «شويكة» في منطقة طولكرم، ذلك بعد أن سمح لها جنود الجيش الإسرائيلي الذين وقفوا في الحاجز، بالدخول إلى تلك المنطقة من قبل.

وبحسب رواية العائلة، فإن المغدورة سميَّة سافرت مع أمها وأختها رُقيَّة بسيارة في منطقة طولكرم بعد أن انتهين من المشتريات في المكان، وكن في اتجاه قرية شويكة. وأشار جنود كانوا مسافرين بدبابة بالقرب من حاجز عسكري في منطقة باقة الشرقية بالضفة للسيارة بتجاوز الدبابة. وبحسب أقوال رُقيَّة، حاولت التجاوز من اليسار، لكن، فجأة، بدأ أحد الجنود الإسرائيليين في الدبابة بإطلاق النار عليهن من مسافة قريبة. فأصيبت سميَّة نتيجة إطلاق النار إصابة بالغة وتضرَّرت السيارة وتوقفت. وتضيف رُقيّة أن الدبابة عبرت من أمامهن من دون أن تتوقف لمساعدتهن. وبحسب أقوالها، رفض الجنود حتى السماح لهم بنقل سميَّة لتلقي العلاج الطبي في بلدة باقة الغربية.

توجه مركز «مساواة» الحقوقي، يوم 2002/5/27، إلى وزير الأمن الإسرائيلي في ذاك الوقت طالبًا تشكيل لجنة تحقيق في مجمل ظاهرة «اليد الخفيفة على الزّناد» تجاه الفلسطينيين مواطني إسرائيل، وفي مجمل ذلك فحص حالة قتل سميَّة زيدان. لم يُتلق ردَّ على هذا الطلب. وبدل ذلك، تمّ تلقي ردّ من رئيس قسم توجهات الجمهور في وزارة الأمن، يوم 2002/6/30 جاء فيه: «تم فحص الموضوع من جانب النيابة العسكرية وكانت النتيجة أن العملية المذكورة لا تثير أي شك في مخالفة تبرر فتح تحقيق جنائي». وفي عام 2011 أمرت المحكمة المركزية في حيفا الدولة بدفع تعويضات مالية لعائلة سمية زيدان دون أن توجه أي تهمة للجنود الضالعين بقتلها.

- **سمية زيدان**
- **العمر:** 47 عاما
- **البلد:** ميسر
- **التاريخ:** 2002/5/17
- **مكان الإستهداف:** حاجز عسكري قرب طولكرم
- **حالة الملف:** لم يفتح ملف للتحقيق

> أشار جنود كانوا مسافرين بدبابة بالقرب من حاجز عسكري في منطقة باقة الشرقية بالضفة للسيارة بتجاوز الدبابة. وبحسب أقوال رُقيَّة، حاولت التجاوز من اليسار، لكن، فجأة، بدأ أحد الجنود الإسرائيليين في الدبابة بإطلاق النار

19 باسم أبو سبيت (حورة/النقب)

ملف تحقيق بقي طيّ النسيان

> إنه عندما مرّ ابنه راجلًا بالقرب من حاجز الشُّرطة، انقض عليه ستة أفراد يرتدون ملابس مدنيّة وظهر أمامهم فجأة شخصان يرتديان ملابس عربية من جهة قناة بجانب الشارع وأطلق عليهم النار من مدى قريب.

سافر الشاب باسم أبو سبيت (22 عامًا) من بلدة حورة فــي النَّقب، بسيارته فــي شارع الظاهرية- بئر السبع يوم 2002/5/23، بمحاذاة الخط الأخضر، قريبًا من مستوطنة «تينا» جنوب مدينة الخليل. توقف عند حاجز عسكري ونزل راجلًا ليعبر الحاجز، وليس واضحًا إذا حاول الشاب أبو سبيت الفرار من الشرطيين أم لا، لكن الواضح أن الشرطيين أطلقوا النار فــي اتجاهه فأصيب فــي الرأس والصدر ومات على الفور.

يروي والد المغدور أبو باسم، شحادة أبو سبيت، مدير مدرسة فــي حورة، روايته التي تستند إلى شهود عيان رأوا الحادثة ويقول، إنه عندما مرّ ابنه راجلًا بالقرب من حاجز الشُّرطة، انقض عليه ستة أفراد يرتدون ملابس مدنيّة وظهر أمامهم فجأة شخصان يرتديان ملابس عربية من جهة قناة بجانب الشارع وأطلق عليهم النار من مدى قريب. ثم حاول شاب من البلدة الفلسطينية القريبة، الرمدين، التوجه إليه لمعالجته، إلا أن الشرطيين منعوه من الاقتراب منه وقالوا له إنه «مخرب» من غزة. يعترض الوالد على رواية الشُّرطة الإسرائيلية التي تدّعي أن ابنه باسم هرب من الشُّرطة وأثناء ذلك ألقى حجارة على الشرطيين فاضطروا إلى إطلاق النار فــي اتجاهه. غير أن صحيفة «هآرتس» العبرية هي الوحيدة التي بُلّغت بمقتل «إسرائيلي» الشاب باسم أبو سبيت برصاص الشُّرطة، ولم يُذكر حتى اسمه فــي التقرير. كما لم يتعرّض رواية العائلة المذكورة فــي النص أعلاه. أمّا بشأن ملف التحقيق بمقتل المغدور، فإنه بقي طيّ النسيان رغم ادّعاء جهات إسرائيلية رسمية بتعيين فريق لفحص ملابسات جريمة مقتل باسم أبو سبيت فــي أيار 2003.

- **باسم أبو سبيت**
- **العمر:** 22 عاما
- **البلد:** حورة/النقب
- **التاريخ:** 2002/5/23
- **مكان الاستهداف:** بئر السبع
- **حالة الملف:** إغلاق ملف التحقيق

20 عماد حمدون (حيفا)

روايات تتعدد

تروي التفاصيل أن الشاب عماد حمدون (26 عامًا)، أب لطفلين، من مدينة حيفا، سافر على دراجة نارية فـي شارع وادي عارة بصحبة صديقه روعي دور يوم 2002/8/15. صادف بالقرب من أم الفحم حاجزًا طيّارا للشرطة. لم يتوقف حمدون فـي الحاجز وعلى مسافة ليست ببعيدة من الحاجز سقط عماد قتيلًا. وادّعت الشُّرطة أنه أصيب عندما كان يقود دراجته النارية.

عائلة الشاب عماد حمدون تقول فـي مقابلة إعلامية لها مع صحيفة «كولبو» العبرية، إن الشُّرطة ضغطت على ابنها ليعمل مخبرًا معها. فـيما ادّعت الشُّرطة فـي البداية، أن مواطنًا أطلق النار على حمدون لأنه شاهده يجتاز حاجز الشُّرطة فرجح أن يكون مخربًا. ولاحقًا، يوم 2002/8/23 صرحت الشُّرطة بأن حمدون سقط من على دراجته النارية ولم تكن لها علاقة بمقتله.

تتعدد روايات الشُّرطة المختلفة فـيما يتعلق بظروف مقتل الشاب بلال حمدان إن كان قد قُتل بحادث جرّاء المطاردة البوليسية له أو برصاصة من أحد أفراد الشُّرطة أو من مواطن أخر كما تدّعي الشُّرطة، غير أنه فـي نهاية المطاف أغلق قسم التحقيقات مع الشُّرطة (ماحاش) ملف التحقيق وتم تحويله إلى ملف مدني.

- **عماد حمدون**
- **العمر:** 26 عاما
- **البلد:** حيفا
- **التاريخ:** 2002/8/15
- **مكان الاستهداف:** قرب أم الفحم
- **حالة الملف:** إغلاق ملف التحقيق

سافر على دراجة نارية فـي شارع وادي عارة بصحبة صديقه روعي دور يوم ٢٠٠٢/٨/١٥. صادف بالقرب من أم الفحم حاجزًا طيّارا للشرطة. لم يتوقف حمدون فـي الحاجز وعلى مسافة ليست ببعيدة من الحاجز سقط عماد قتيلًا.

21 صبري حمدان أمارة (كفر كنا)

اليد الخفيفة على الزّناد

- **صبري حمدان أمارة**
- **العمر:** 29 عاما
- **البلد:** كفر كنا
- **التاريخ:** 2002/12/4
- **مكان الاستهداف:** قرب كفر كنا
- **حالة الملف:** إغلاق ملف التحقيق

عند حاجز طيّار نصبته الشُّرطة فــي مفترق طرق «بيت ريمون» قرب بلدة كفركنا يوم 2002/12/4، أوقفت الشُّرطة سيارة الشاب صبري حمدان أمارة (29 عامًا) من كفركنا، وفــي ذاك الوقت أطلق شرطي الرصاص على السيارة صبري وقتله وأصاب مسافرًا آخر كان معه.

تروي عائلة المغدور روايتها وتقول إن سيارة الشُّرطة طوقت ابنها صبري عند مفترق طرق «بيت ريمون» وأطلق أفرادها النار بالهواء من دون تحذيره، الأمر الذي أصاب صبري بتوتر دفعه لمحاولة الهرب من المكان، وأثناء ذلك فقد السيطرة على السيارة، وأصاب شرطيًا. وعندها أطلق عليه أحد أفراد الشُّرطة النّار عليه. وحسب أقوال العائلة، فإن أفراد الشُّرطة أطلقوا النار على ابنها صبري من مسافة قصيرة وهو ملقى على الأرض للتأكيد على قتله المُتعمّد.

عائلة المغدور صبري أماره تنفــي رواية الشُّرطة التي تزعم أن ابنها حاول أن يدهس شرطيًا أثناء محاولته الهرب من المكان، فأطلق الشرطي النار فــي الهواء وطلب منه التوقف. لم يستجب صبري لطلب الشرطي وقام بدهس شرطي آخر بإطاري السيارة الخلفــيين، كما تزعم رواية الشُّرطة.

تؤكد العائلة بأنه لم يُعثر فــي سيارة ابنها صبري التي أوقفتها الشُّرطة للتفتيش على سلاح، وإذا كان الشاب صبري قد هدّد حياة الشُّرطة فكان بإمكان الشُّرطة إطلاق نار فــي اتجاه إطارات سيارته وليس قتله ومن مسافة قصيرة وهو ملقى على الأرض، كما تقول العائلة. فــي يوم 2003/3/27، أغلق قسم التحقيقات مع الشُّرطة (ماحاش) ملف التحقيق بحجة عدم ثبات التهمة على الضالعين بجريمة قتل المغدور صبري أماره، فــي حين عبرت العائلة عن غضبها وسخطها الشديدين، وقالت إنها لم تتلقَ أي معلومات حول مسار التحقيق ولم يتم طلبها للإدلاء بإفادتها، وبحسبها، لم تتم دعوة أحد من القرية للإدلاء بإفادته.

سيارة الشُّرطة طوقت صبري أمارة وأطلق أفرادها النار بالهواء من دون تحذيره، الأمر الذي أصاب صبري بتوتر دفعه لمحاولة الهرب من المكان، وأثناء ذلك فقد السيطرة على السيارة، وأصاب شرطيًا. وعندها أطلق عليه أحد أفراد الشُّرطة النّار عليه.

22 صدقي إدريس (الطيبة)

لا لذنبٍ في مقهى

- **صدقي إدريس**
- **العمر:** 35 عاما
- **البلد:** الطيبة
- **التاريخ:** 2002/12/25
- **مكان الاستهداف:** الطيبة
- **حالة الملف:** إغلاق ملف التحقيق

كان الشاب صدقي إدريس (35 عامًا) من مدينة الطيبة وأب لثلاثة أولاد، جالسًا في مقهى في الطيبة يوم 2002/12/25 في وقت كانت الشُّرطة الإسرائيلية تطارد فيه مواطن آخر. أطلق أفراد الشُّرطة النار في الشارع، فأصيب صدقي إدريس من إطلاق النار إصابة بالغة. ثم نقل إلى مستشفى «بيلنسون» في مركز البلاد في حالة موت سريري ليتم الإعلان عن وفاته بعد ذلك بقليل.

المغدور صدقي إدريس ضُرب بالنار ليس لذنب ارتكبه. لم تكن له علاقة بالمشتبه به المطارد ولم يتورط في أي عمل إجرامي ولم يحاول إعاقة عمل أفراد الشُّرطة بطريقة ما، كان عابر سبيل في مدينته الطيبة، كما أن الشُّرطة تعترف هي الأخرى بأنه ضرب بالنار، خطأً.

وبحسب رواية شهود عيان، فإن المشتبهة به المطارَد قد وقف على مقربة من المقهى في الطيبة، وعندما رأى أفراد الشُّرطة دخل سيارته وانطلق في اتجاه الشُّرطة، ثم أخرج أفرد الشُّرطة مُسدّساتهم وأطلقوا النار في اتجاهه. فأصيب المغدور إدريس من خلال إطلاق الرصاص ولم يتقدّم أفراد الشُّرطة لمساعدة إدريس الجريح، لكنهم حوّطوا المنطقة ومنعوا الطريق إليها. أما المشتبهة به المطارَد فقد نجح بالهرب.

من أهمية الإشارة بمكان، أنه جرى إطلاق النار في شارع مكتظ بالناس، وذلك رغم أن تعليمات إطلاق النار تلزم إطلاق النار في حال التأكد من عدم إصابة آخرين، هذا فضلًا أن رصاص الشُّرطة أصاب شخصًا بريئًا. وبشأن ملف التحقيق في جريمة قتل المغدور صدقي إدريس، بعد مرور أعوام قليلة أعلن قسم التحقيقات (ماحاش) انتهاء التحقيق في الملف مع أفراد الشُّرطة الضالعين بالجّريمة وأن «الملف ينتظر رأي محامٍ معالج».

كان الشاب صدقي إدريس من مدينة الطيبة وأب لثلاثة أولاد، جالسًا في مقهى في الطيبة في وقت كانت الشُّرطة الإسرائيلية تطارد فيه مواطن آخر. أطلق أفراد الشُّرطة النار في الشارع، فأصيب صدقي إدريس من إطلاق النار إصابة بالغة.

23 مرسي جبالي (الطيبة)

التفافٌ عند حاجز طيّار

لسبب أعمال الترميم في شارع الدخول إلى الطيبة، سار عن طريق الخطأ اتجاه السير المعاكس. عندما أدرك ذلك، قام بالتفاف «حذوة حصان»، وعندها صادف سيارة «حرس الحدود».

تروي التفاصيل أن الشاب مرسي جبالي (28 عامًا) من مدينة الطيبة وأب لطفلة، انضم صباح يوم 2003/7/22 إلى سفرية لمركز مدينة الطيبة بسيارة السوبارو المملوكة لصاحبه، شهاب جبارة. وفي المدخل الرئيسي للطيبة صادفا سيارة «حرس حدود». كانت الشُّرطة في تلك الساعات قد نصبت حواجز طيّارة في منطقة الساحل «هشارون» لسبب إنذار بعملية تفجيرية، فأشار أفراد «حرس الحدود» للسوبارو بالتوقف. تابعت السيارة المسير 200 مترًا أخرى فطاردها أفراد «حرس الحدود» وهم يطلقون النار. أصيب مرسي جبالي من إطلاق النار إصابة بالغة، وأصيب السائق جبارة إصابة خفيفة، ولكنه نجح في الهرب من السيارة. ثم استدعيت سيارة إسعاف تابعة إلى «نجمة داود الحمراء» إلى المكان، لكن أفراد «حرس الحدود» لم يسمحوا لها بالاقتراب من الجريح. وقد تم إخلاء جبالي، لاحقًا، إلى المستشفى بسيارة شحن عسكرية، حيث وصل إلى قسم الطوارئ ميتًا.

شهاب جبارة يروي شهادته ويقول، إنه لسبب أعمال الترميم في شارع الدخول إلى الطيبة، سار عن طريق الخطأ اتجاه السير المعاكس. عندما أدرك ذلك، قام بالتفاف «حذوة حصان»، وعندها صادف سيارة «حرس الحدود». وبحسب روايته، بدأ أفراد الشُّرطة بإطلاق النار مباشرة، من دون أن يحذروهما. قام بالانحناء، لاحظ أن صديقه جبالي أصيب، وتابع السير 200 متر أخرى وعندها هرب من السيارة. يقول شهاب جبارة إن في حيازته رخصًا سارية المفعول ولم يكن هناك سبب خاص للهرب من الشُّرطة.

> لم تكن في سيارة الشحن العسكرية التي أخلت جبالي في نهاية الأمر إلى المستشفى أية معدات طبية، وبما أنه لم تجرِ للشاب مرسي جبالي عملية تشريح فليس واضحًا ما إذا كان التأخير في تقديم العون الطبي له قد قرر مصير جبالي وأدى إلى موته.

رواية جبارة هذه تنفي رواية الشُّرطة التي تزعم أنها تلقت أنباء تفيد بأن (مُخربين مشتبهين يسافرون بسيارة «سوبارو ستيشن» (عائلية) لاحظتها الشُّرطة عند مدخل الطيبة، وطلبوا منها بمُكبر الصوت التوقف، توقفت السيارة لحظة، وعندها هربت مرة أخرى. وبدأت الشُّرطة بمطاردتها، وأطلقوا النار في الهواء وعندها أطلقوا النار لغرض الإصابة. وأن السائق شهاب جبارة لم تكن في حيازته رخصة قيادة وسيارة ساريتا المفعول، ولذلك هرب من الشُّرطة.

صدّق شهود آخرون أن الشرطيين قاموا بإطلاق النار من دون إنذار وأن النار أطلقت عندما توقفت السيارة في المكان. وعلى الرغم من أن الجريح كان في حالة صعبة جدًا. وبحسب شهود عيان، لم تكن في سيارة الشحن العسكرية التي أخلت جبالي في نهاية الأمر إلى المستشفى أية معدات طبية، وبما أنه لم تجرِ للشاب مرسي جبالي عملية تشريح فليس واضحًا ما إذا كان التأخير في تقديم العون الطبي له قد قرر مصير جبالي وأدى إلى موته.

تقول عائلة جبالي وشهود عيان من الطيبة، أن الحديث يدور عن «يد خفيفة للشرطة على الزّناد». وجاء من قسم التحقيق (ماحاش) مع أفراد الشُّرطة الضالعين بمقتل مرسي جبالي أن التحقيق في القضية انتهى. وأن «الملف ينتظر رأي محام معالج».

- **مرسي جبالي**
- **العمر:** 28 عاما
- **البلد:** الطيبة
- **التاريخ:** 2003/7/22
- **مكان الاستهداف:** الطيبة
- **حالة الملف:** إغلاق ملف التحقيق

24

ناصر أبو القيعان (حورة /النقب)

سيارة متوقفة أمام الشارة الضوئية الحمراء تحرّكت إلى الخلف!

- **ناصر أبو القيعان**
- **العمر:** 23 عاما
- **البلد:** حورة /النقب
- **التاريخ:** 2003/7/24
- **مكان الاستهداف:** مفرق شوكت/النقب
- **حالة الملف:** إغلاق ملف التحقيق

أطلق جندي إسرائيلي من حرس الحدود يدعى «ألكس تيغاوكر» النار على الشاب ناصر أبو القيعان (23 عامًا) من قرية حورة فـي النَّقب عند مفرق شوكت (السقاطي)، يوم 2003/7/24 وأرداه قتيلًا. وزعم الجندي أمام المحكمة أنه أطلق النار على المغدور أبو القيعان، دفاعًا عن النفس لأنه كان سيدهسه!! غير أن شهادة الجندي مخالفة لشهود العيان، الذين اعتمدهم قسم التحقيق (ماحاش) مع رجال الشُّرطة فـي تقديمه للائحة الاتهام.

وقد حاول جنود «حرس الحدود» فـي حينه تبرير الجّريمة من خلال الادّعاء بأن المغدور ناصر حاول دهس الجندي، إلا أن شهود العيان، من عرب ويهود، الذين تواجدوا عند مفترق الطرق أثبتوا زيف الادّعاء. وكان المغدور ترك وراءه زوجة وثلاثة أولاد.

وزعم الجندي أمام المحكمة أنه أطلق النار على المغدور أبو القيعان، دفاعًا عن النفس لأنه كان سيدهسه!! غير أن شهادة الجندي مخالفة لشهود العيان، الذين اعتمدهم قسم التحقيق (ماحاش) مع رجال الشُّرطة في تقديمه للائحة الاتهام.

محمد عبد الفتاح من شهود العيان على ما حدث، روى التفاصيل قائلًا: «توقفنا فـي المسار الأوسط فـي مفرق شوكت، وكانت وجهتنا الظاهرية. من الجهة اليسرى وقفت سيارة بيضاء اللون، وكان هناك مجال لدخول سيارة أخرى فـي الجّانب الأيمن. بعد لحظة ظهر جيب «حرس الحدود» فـي الجهة اليمنى، ونزل منه جنديان ووقفا أمام سيارة ناصر. وقد خاف ناصر وعاد بسيارته قليلًا إلى الوراء مسافة مترين، وقام أحد جنود «حرس الحدود» بالاقتراب إلى شباكه وأطلق

نزل جنديان ووقفا أمام سيارة ناصر. وقد خاف ناصر وعاد بسيارته قليلا إلى الوراء مسافة مترين، وقام أحد جنود «حرس الحدود» بالاقتراب إلى شباكه وأطلق عيار ناري واحد، حطم الزجاج وأصاب ناصر.. بعد إطلاق النار فتح الشرطي باب السيارة، وأخرج ضمادة من جيبه ووضعها على جرح ناصر، فيما بدت عليه علامات الصدمة حيث كان يرتعد كله..

عيار ناري واحد، حطم الزجاج وأصاب ناصر.. بعد إطلاق النار فتح الشرطي باب السيارة، وأخرج ضمادة من جيبه ووضعها على جرح ناصر، فيما بدت عليه علامات الصدمة حيث كان يرتعد كله.. وبعدها رفع قميص ناصر فرأى أن الرصاصة أصابت قلب المغدور، وخرجت من ظهره.. وبعدها ابتعد عن السيارة، في حين نطق المرحوم بالشهادتين وتوفي في الحال. بعدها مباشرة حضر رجال شرطة إلى المكان وأخذونا للتحقيق. لقد أعطيت هذه الإفادة للشرطة ولحرس الحدود ولمحامي العائلة.. هذا ما حدث بالضبط». وأضاف عبد الفتاح، أن جنود «حرس الحدود» ربتوا على ظهره وقالوا له «لقد حاول دهسك. الكل على ما يرام».

قسم التحقيق مع رجال الشُّرطة (ماحاش)، قد قدم لائحة إتهام في الثاني من تشرين الأول/أكتوبر 2003، إلى المحكمة المركزية في بئر السبع، ضد شرطي «حرس الحدود»ألكس تيغاوكر (26 عامًا) المقيم في إحدى مدن الجنوب، بتهمة قتل المغدور ناصر أبو القيعان في تموز 2003.

وفي أواخر شهر تشرين الأول من العام 2010، استمعت المحكمة المركزية في بئر السبع، إلى شهادة جندي حرس الحدود، ألكس تيغاوكر، وقال في شهادته بالمحكمة، إن «هدف السائق كان دهسي. في المرة الأولى صدمني فسقطت الى الخلف». وزعم «كانت سيارته متوقفة أمام الشارة الضوئية الحمراء، وكان يحركها إلى الخلف وإلى الأمام، المسألة كانت إما أنا وإما هو: آسف لأنني قتلته. كل يوم أرى هذا الحادث أمامي ولا أستطيع النوم»!. وبعد هذه الشهادة من جندي «حرس الحدود»، أغلقت المحكمة المركزية في بئر السبع الملف.

25 متعب محمد النباري (تل السبع /النقب)

جثّة مُلقاة خلف مديرية التنسيق المدني تحت أشعة الشّمس

- **متعب محمد النباري**
- **العمر:** 30 عاما
- **البلد:** تل السبع /النقب
- **التاريخ:** 2003/10/12
- **مكان الاستهداف:** مستوطنة «نغوهوت»
- **حالة الملف:** إغلاق ملف التحقيق

متعب النّباري (30 عامًا)، متزوج وأب لطفلة، من قرية تل السبع فــي النَّقب، خرج من بيته مساء يوم الاثنين الموافق 2003/10/12 فــي سيارة من نوع تندر سوبارو فــي طريقه إلى بلدة إذنا، قضاء الخليل، لجباية دين من أحد السكان المحليين. وفــي الطريق تعطلت سيارته فــي منطقة مستوطنة «نغوهوت» المجاورة لبيت عوا. وروى شقيقه عطوة، أن شقيقه اتصل به وأخبره أنه فــي طريقه إلى الشاب الفلسطيني ومنذ ذلك الحين لم يجدد الاتصال به. وتبين لاحقًا أنه قتل على حاجز عسكري قرب مستوطنة «نغوهوت».

> بعد ثلاث ساعات من تلقي الخبر عن طريق وسائل الإعلام، وهذا أمر غير معقول وغير مقبول، وصلنا إلى مديرية التنسيق المدني وهناك فوجئنا بجثة أخي ملقاة خلف أحد الأبنية تحت أشعة الشّمس».

شقيق المغدور قال إنه فــي اللحظة التي عرفنا فــيها عن «قتل شقيقي بدم بارد وصلنا إلى المكان وقد سلّمنا الجيش الجثة بدون أن يتم نقلها لإجراء جراحة فــي معهد الطب الشرعي فــي أبو كبير، لمعرفة سبب وظروف الوفاة بالرغم من أن عملهم هذا ضد القانون وأن القانون واضح بأن الموت غير الطبيعي يستوجب التشريح. بعد ثلاث ساعات من تلقي الخبر عن طريق وسائل الإعلام، وهذا أمر غير معقول وغير مقبول، وصلنا إلى مديرية التنسيق المدني وهناك فوجئنا بجثة أخي ملقاة خلف أحد الأبنية تحت أشعة الشّمس».

وكانت عائلة المغدور متعب محمد النباري، قد طالبت بإقامة لجنة

تحقيق خارجية، للتحقيق فـي ظروف مصرع ابنها. وقال ذوو المغدور إنهم وجدوا جثته ملقاة بجانب أحد الأبنية فـي مديرية التنسيق المدني، فـي منطقة الخليل، تحت أشعة الشّمس وذلك بعد وصولهم إلى هناك فـي ساعات الظهر.

وبالحديث عن رواية الجيش الإسرائيلي، فإنها تزعم أن قوات الجيش أمرت المغدور النباري بالتوقف إلا أنه لم يستجب وتم إطلاق عيارات نارية فـي الهواء. وتدعي رواية الجيش أن الشاب متعب اختبأ فـي مكان قريب وشرعت القوة فـي تمشيط المنطقة تخوفًا من محاولة القيام بعملية. وخلال عملية التّمشيط قفز متعب من بين شجيرات تجاه أحد الجنود الذي قام بإطلاق النار عليه وأصابه.

> بعد مرور ما يقارب ثلاث سنوات على آخر جلسات الاستماع فـي القضيّة، رفضت المحكمة إصدار أمر للجيش بتقديم المعلومات التي بحوزته بخصوص ملابسات الوفاة لعائلة السيد النّباري، والتي لا تزال تنتظر منذ سنوات لتلقي أية معلومة.

فـي يوم 2008/6/29، رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية، التماسًا قدّمه مركز «عدالة» باسم السيّد عطوة النباري، شقيق المغدور السيّد متعب النّباري، وباسمه، ضد رئيس هيئة الأركان العسكرية، والمدّعي العسكري الرئيسي ورئيس الادّعاء العسكري. ولقد طالب الالتماس باستصدار أمر يلزم الجيش الإسرائيلي بكشف تلخيص تقرير العمليات العسكرية حول قتل السيد النّباري، وهو مواطن فلسطيني من قرية تل السبع. وبعد مرور ما يقارب ثلاث سنوات على آخر جلسات الاستماع فـي القضيّة، والتي انعقدت فـي آذار 2005، رفضت المحكمة إصدار أمر للجيش بتقديم المعلومات التي بحوزته بخصوص ملابسات الوفاة لعائلة السيد النّباري، والتي لا تزال تنتظر منذ سنوات لتلقي أية معلومة. فـي كانون الثاني من العام 2007 رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية، التماسًا إضافـيًا قدّمه «عدالة» مطالبًا بأن تصدر المحكمة أمرًا إلى رئيس الادّعاء العسكري بمقاضاة جنود مسؤولين عن قتل النّباري. فـي تلك القضية ولم تجد المحكمة العليا سببًا كي تتدخّل فـي قرار رئيس الادّعاء العسكري بعدم مُقاضاة هؤلاء المسؤولين على التسبّب بالوفاة.

26 محمود السعدي (اللد)

15 عيار ناري حي باتجاه سيارة مُشتبه بها

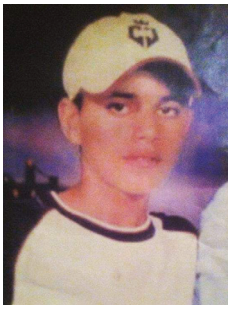

مساء يوم 2003/12/8، خرج الشاب محمود السعدي (17 عامًا) من مدينة اللد، من بيته بالسيارة التي تملكها شقيقته، ومعه صديقيه. وتروي التفاصيل أن الثلاثة تجولوا فـي مدينة الرملة، وساروا فـي مرحلة معينة فـي شارع «الهستدروت» إلى أن توقفوا عند إشارة ضوئية فـي تقاطع شارع «بنتسبي». وتوقفت بجانب سيارة السعدي سيارتا شرطة لفحص عن بلاغ وصلهم عن إطلاق نار خرج من سيارة مازدا بيضاء اللون (مُشابهة لسيارة السعدي) واشتبهت الشُّرطة أن الرصاص أطلق من سيارة السعدي. وبعد مرور ثواني معدودات على نزول الشُّرطة من سياراتهم واقترابهم من سيارة السعدي، أطلق اثنان منهم النار إلى داخلها. أصيب محمود السعدي برصاصة فـي رأسه وبرصاصة أخرى فـي كتفه، فـيما أصيب صديقه إصابة طفـيفة. أخرج السعدي من السيارة، ونُقل إلى مستشفى «كابلان» فـي مركز البلاد وتوفـي هناك فـي اليوم التالي.

> بعد مرور ثواني معدودات على نزول الشُّرطة من سياراتهم واقترابهم من سيارة السعدي، أطلق اثنان منهم النار إلى داخلها.

وتبيّن، بحسب شهادات أفراد من الشّرطة، أن السيارة التي كان يقودها المغدور محمود السعدي ليست هي السيارة التي أطلق منها النار، وعندما سُئل الشرطي فـيما إذا السيارة التي أخبر عنها هي ذاتها التي رآها بعد قتل السعدي، أجاب «كلا». وأطلق أفراد الشُّرطة ما لا يقل عن 15 عيار ناري حي باتجاه محمود السعدي وسيارته. ووفقًا لتقرير التشريح الطبي لجثة محمود السعدي اتضح أن الرصاصة

> وتبيّن، بحسب شهادات أفراد من الشّرطة، أن السيارة التي كان يقودها المغدور محمود السعدي ليست هي السيارة التي أطلق منها النار، وعندما سُئل الشرطي فيما إذا السيارة التي أخبر عنها هي ذاتها التي رآها بعد قتل السعدي، أجاب «كلا».

القاتلة كانت قد أطلقت من الخلف وأصابت رأس الفقيد من الجهة اليمنى. وقد أطلق الشرطي النار من الخلف «باتجاه السائق» على حد تعبيره فـي إفادته، حين شعر بأن حياته مهددة، وذلك عندما رأى أن أضواء السيارة الخلفـية كانت بيضاء مما يعني أنها كانت متوجهة خلفا نحوه. وأطلق الشرطي آخر رصاصة أخرى أصابت السعدي فـي صدره من جهة اليسار. وادّعى بأن الشاب السعدي شكل خطرًا عليه إذ وجّه نحوه مُسدّسًا. غير أن الأدلة أثبتت بأن قتل الشاب محمود السعدي كان غير قانوني، ونفذ من خلال ارتكاب جريمة جنائية.

فـي شهر نسيان/أبريل من العام 2004، قرر قسم التحقيق مع الشُّرطة (ماحاش) إغلاق الملف ضد الشُّرطة الضالعين فـي مقتل الشاب محمود السعدي، وقدم قدم مركز عدالة الحقوقي استئنافًا إلى نيابة الدولة، ضد القرار. وذلك بعد أن قام بالاطلاع على الوثائق المتعلقة بالملف، لا سيّما التقرير الطبي لتشريح جثة الفقيد، وإفادات أفراد الشُّرطة وغيرهم، وتقرير حول بصمات المغدور أثناء قتله، التي تشير بشكل واضح أن الشاب محمود السعدي، قد قتل على يد الشُّرطة بشكل غير قانوني ودون أن يشكل خطرًا على أي أحد من أفراد الشُّرطة.

- **محمود السعدي**
- **العمر:** 17 عاما
- **البلد:** اللد
- **التاريخ:** 2003/12/8
- **مكان الاستهداف:** الرملة
- **حالة الملف:** إغلاق ملف التحقيق

27 محمد محمود خطيب (كفر كنا)

حرس الحدود على مفرق كفر كنّا

- **محمد محمود خطيب**
- **العمر:** 20 عاما
- **البلد:** كفر كنا
- **التاريخ:** 2004/4/18
- **مكان الاستهداف:** قرب كفر كنا
- **حالة الملف:** لم يفتح ملف للتحقيق

قُتل الشاب محمد محمود خطيب (20 عامًا)، من بلدة كفر كنّا فـي 2004/4/18 بالقرب من مفرق كفر كنّا بنيران «حرس الحدود»، وأصيب معه فـي نفس الحادث الشاب علاء موسى (21 عامًا) من قرية كفر مندا برجله الذي جرى اعتقاله وقتئذ.

شاهد عيان تحدّث أمام ذوي الشأن من آل خطيب بأنه قد رأى كل ما حدث مُؤكدًا أن الشّاب محمد خطيب والشّاب الجريح من كفر مندا لم يُطلقا النار على الشُّرطة ولم يهاجماها بتاتًا، بل قال بأنه رأى الشُّرطة تُطلق النّار على الشابين دون تحذير ودون سابق إنذار.

لم يُفتح ملف تحقيق فـي جريمة قتل المغدور محمد خطيب، ولم يُفتح أيضًا ملف تحقيق فـي إصابة الشاب علاء موسى من بلدة كفر مندا الذي جرى اعتقاله. ومما يذكر فـي هذا السياق، أنّ وسائل الإعلام العبرية تبنّت رواية الشّرطة وانبرت للدفاع عنها، هذه الرواية التي تدّعي أن المغدور محمد خطيب وصديقه المصاب علاء موسى حاولا تنفـيذ عملية «تخريبية» اغتيال عناصر من الشُّرطة قرب كفر كنا، على حد تعبيرهم.

شاهد عيان تحدّث أمام ذوي الشأن من آل خطيب بأنه قد رأى كل ما حدث مُؤكدًا أن الشّاب محمد خطيب والشّاب الجريح من كفر مندا لم يُطلقا النار على الشُّرطة ولم يهاجماها بتاتًا، بل قال بأنه رأى الشُّرطة تُطلق النّار على الشابين دون تحذير ودون سابق إنذار.

28 تامر صرصور (كفر قاسم)

مُطاردة عِند أحد الحواجز العسكرية

> بدأت الشُّرطة بإطلاق النار على المغدور وهو يقف على مسافة قصيرة منها وهو في سيارته، وفي أعقاب ذلك سارع الشاب تامر صرصور للهرب في سيارته، وبعد مرور السيارة على الجنود المُتمركزين عند الحاجز العسكري، فتحوا نيرانًا كثيفة من أسلحتهم تجاه مؤخرة السيارة

قتل الشاب تامر صرصور (20 عامًا) من بلدة كفرقاسم في 2004/11/15 على يد أفراد من الشُّرطة الإسرائيلية أثناء مطاردة بوليسية له عند أحد الحواجز العسكرية في الضفة الغربية. ولم يفتح ملف قضائي ضد الشرطي قاتل الشاب تامر صرصور.

وبحسب التفاصيل، بدأت الشُّرطة بإطلاق النار على المغدور وهو يقف على مسافة قصيرة منها وهو في سيارته، وفي أعقاب ذلك سارع الشاب تامر صرصور للهرب في سيارته، وبعد مرور السيارة على الجنود المُتمركزين عند الحاجز العسكري، فتحوا نيرانًا كثيفة من أسلحتهم تجاه مؤخرة السيارة حتى توفي تامر وهو ينزف دمًا قرب أحد مداخل مدينة قلقيلة في مناطق الضفة الغربية. وعليه فإن العائلة تقول إن الجنود أطلقوا النار على ابنها تامر دون أي مُبرّر ولم يكن يشكل خطرًا على حياة أحد منهم.

- **تامر صرصور**
- **العمر:** 20 عاما
- **البلد:** كفر قاسم
- **التاريخ:** 2004/11/15
- **مكان الاستهداف:** حاجز عسكري قرب كفرقاسم
- **حالة الملف:** لم يفتح ملف للتحقيق

مجزرة شفاعمرو

(2005/8/4)

29. دنيا تركي نمارنة- شفاعمرو

30. هزار تركي نمارنة- شفاعمرو

31. ميشيل بحوث- شفاعمرو

32. نادر حايك- شفاعمرو

من اليمين إلى اليسار: ميشيل بحوث، نادر حايك، هزار تركي، دينا تركي

فـي عام 2005، صعد جندي إسرائيلي حافلة مواصلات عامة، وحين وصلت إلى قلب مدينة شفاعمرو بدأ بإطلاق النار وقتل أربعة من أبناء البلدة، خلال ثوان كان آلاف الشفاعمريين حول الحافلة ليوقفوا المجزرة والإرهابي، ونجحوا فـي منع كارثة أكبر تحصد أرواح عشرات الأبرياء.

وكان الجندي الإسرائيلي الإرهابي زاده يستقل حافلة يوم ٢٠٠٥/٨/٠٤ تمر من مدينة شفاعمرو، حيث بدأ بإطلاق النار على مستقلي الحافلة، ما أدى إلى مقتل ٤ من أهالي المدينة

وعلى أثرها، قامت الشُّرطة وجهاز الأمن العام «الشاباك» بملاحقة أهالي شفاعمرو بتهم الاعتداء على المجرم «نتان زاده» والتحقيق مع أكثر من ١٢ شخصًا بتهمة الاعتداء عليه.

وقد ارتكبت المجزرة من قبل الإرهابي «ناتان زاده»، فـي حافلة مواصلات عامة كانت تقل العشرات. وكان الجندي الإسرائيلي الإرهابي زاده يستقل حافلة يوم 2005/08/04 تمر من مدينة شفاعمرو، حيث بدأ بإطلاق النار على مستقلي الحافلة، ما أدى إلى مقتل 4 من أهالي المدينة هم: هزار (21 عامًا) ودينا (20 عامًا) تركي نمارنة (شقيقتان)، ميشيل بحوث (56 عامًا) ونادر حايك (55 عامًا). وإصابة 15 آخرين، قبل أن يتمكن مواطنون غاضبون من شفاعمرو من صد الإرهابي ومنعه من مواصلة جريمته.

وعلى أثرها، قامت الشُّرطة وجهاز الأمن العام «الشاباك» بملاحقة أهالي شفاعمرو بتهم الاعتداء على المجرم «نتان زاده» والتحقيق مع أكثر من 12 شخصًا بتهمة الاعتداء عليه.

أهالي ضحايا شهداء مجزرة شفاعمرو، قدموا للمحكمة العليا الإسرائيلية طلبا بإعادة فتح ملف التحقيق فـي المجزرة التي ارتكبها الارهابي نتان زاده فـي شفاعمرو فـي عام 2005، والحصول على ملف التحقيق الخاص بجهاز الأمن العام (الشاباك).

قامت الشُّرطة وجهاز الأمن العام «الشاباك» بملاحقة أهالي شفاعمرو بتهم الاعتداء على المجرم «نتان زاده» والتحقيق مع أكثر من ١٢ شخصًا بتهمة الاعتداء عليه.

- **دنيا تركي نمارنة**
- **العمر:** 20 عاما
- **هزار تركي نمارنة**
- **العمر:** 21 عاما
- **ميشيل بحوث**
- **العمر:** 56 عاما
- **نادر حايك**
- **العمر:** 55 عاما

- **البلد:** شفاعمرو
- **التاريخ:** 2005/8/4
- **مكان الاستهداف:** شفاعمرو
- **حالة الملف:** لم يفتح ملف للتحقيق

33 ندیم جمال ملحم (عارة)

عیاران ناریان فـي الظّهر

- **ندیم جمال ملحم**
- **العمر:** 27 عاما
- **البلد:** عارة
- **التاریخ:** 2004/11/15
- **مكان الاستهداف:** عارة
- **حالة الملف:** إغلاق ملف التحقیق

بزعم أنه كان يحمل مُسدّسًا وعرض حياة رجال الشُّرطة للخطر، أطلقت الشُّرطة الإسرائيلية النار على الشاب نديم ملحم (27 عامًا) من سكان قرية عرعرة فـي المثلث الشمالي يوم 2006/1/19، بينما تصر عائلته على أن الشُّرطة أطلقت النار على ابنها ملحم وهو فـي فراشه لرفضه التعاون مع جهاز الأمن العام (الشاباك).

جمال ملحم، والد نديم، روى تسلسل الأحداث، وقال إن ابنه كان نائمًا لحظة وصول الوحدة الشرطية للبيت، فأفاق على صوت قرع الباب الشديد، ولما خرج إليهم أطلقوا النار عليه، دون سابق إنذار أو أي سبب يدعوهم لذلك. ثم سقط ابنه على بعد عشرة أمتار من مدخل البيت على الأرض، وبقي حوالي نصف ساعة، وهم يمنعون أحدًا من الاقتراب منه أو إسعافه، رغم وجود شخص يعمل بالإسعاف لحظتها.. وحضر شقيق المغدور نبيل ملحم، وبدأ بالصراخ عليهم فضربوه هو الآخر، وكلما اقترب أحد من المغدور، صرخ أفراد الوحدة مهددين بالقتل.. وأضاف والد الشاب يقول: «على ما يبدو بأن دم المواطن العربي فـي إسرائيل مباح ورخيص، ولا تتوانى الشُّرطة أو تتريث، حينما تصوب بنادقها وأسلحتها تجاه الفلسطينيين وتسارع بالضغط على الزّناد».

وزعم أحد عناصر شرطة «حرس الحدود» أنه تعرّض لمحاولة دهس قرب قرية عارة فـي المثلث الشمالي، وأن السائق فر من المكان إلى داخل القرية، إلا أنه تبين فـي ما بعد كذب رواية الشرطي، التي كان

بزعم أنه كان يحمل مُسدّسًا وعرض حياة رجال الشُّرطة للخطر، أطلقت الشُّرطة الإسرائيلية النار على الشاب نديم ملحم بينما تصر عائلته على أن الشُّرطة أطلقت النار على ابنها وهو فـي فراشه لرفضه التعاون مع جهاز الأمن العام (الشاباك).

> وزعم أحد عناصر شرطة «حرس الحدود» أنه تعرّض لمحاولة دهس قرب قرية عارة في المثلث الشمالي، وأن السائق فر من المكان إلى داخل القرية، إلا أنه تبين في ما بعد كذب رواية الشرطي

من الممكن أن تؤدي إلى فاجعة أخرى دفاعًا عن حياة رجال الشُّرطة، وتبيّن أن إصابة الشرطي نجمت عن «مزاح ثقيل الظل» مع زميل له، وحاول نسب التهمة لآخرين من سكان عارة.

وثبُت أن الشرطي أطلق النار على المغدور نديم ملحم، قرب منزله في عرعرة، وأنه أصيب بعيارين ناريين في ظهره مما يؤكد صحة رواية عائلة ملحم بأن ابنها قتل ولم يكن مسلحًا ولم يشكل أي خطر على أفراد الشُّرطة الذين وصلوا إلى منزلهم بادعاء التفتيش عن سلاح في حينه. أعلن قسم التحقيقات مع أفراد الشُّرطة في وزارة القضاء (ماحاش) أنه سيجري تحقيقا. وفي 2009/6/15، برأت المحكمة المركزية في حيفا الشرطي الضالع في قتل نديم ملحم وتم اغلاق الملف.

34 محمود محمد غنايم (باقة الغربية)

لم يكن «خطرا ملموسا»

- **محمود محمد غنايم**
- **العمر:** 24 عاما
- **البلد:** باقة الغربية
- **التاريخ:** 2006/7/4
- **مكان الاستهداف:** برديس حنا
- **حالة الملف:** ادانة القاتل وسجنه 15 شهرا

الشاب محمود محمد غنايم (24 عامًا) من باقة الغربية، قُتل على يد شرطي إسرائيلي في بلدة برديس حنا قرب المجاورة لباقة الغربية يدعى شاحر مزراحي، يوم 2006/7/4.

أقرّت المحكمة بعد استماعها لإفادة الشرطي شاحر مزراحي الضالع في قتل محمود غنايم ولإفادة خبراء مختصين بأنه لم يكن هناك «خطر ملموس» على حياة الشرطي، أي أن المغدور غنايم لم يهدد حياة الشرطي ولم يشكل عليه خطرًا. وبأن استعمال الشرطي للمُسدّس وإطلاق النار كان مخالفًا للقانون والنظم الداخلية للشرطة. القانون يسمح للشرطي ويعطيه الحق باستعمال سلاحه الخاص فقط في حال تعرّضت حياته للخطر. وبحسب رواية الشُّرطة، فإن حيثيات جريمة قتل الشاب محمود غنايم، تعود إلى يوم 4 تموز من عام

2006 الساعة العاشرة ليلًا من ذلك اليوم وخلال قيام سيارة الشُّرطة بمطاردة سيارة كان يقودها الشاب غنايم، حيث أغلق الشرطي القاتل شاحر مزراحي بواسطة سيارة الشُّرطة التي قادها فـي الطريق أمام سيارة المغدور محمود غنايم، وبعد أن عرّف نفسه بأنه رجل شرطة، طلب من محمود غنايم التوقف وعدم الاستمرار بالسير. غير أن غنايم ترجل من السيارة التي ركبها وفرّ راكضًا باتجاه سيارته الخاصة فقام الشرطي مزراحي باللحاق به راكضًا أيضًا.

استمرت المطاردة عشرات الأمتار حيث قبض الشّرطي على المغدور غنايم، أمسك به و «ألصقه» بسيارته الخاصة وهنا حدث عراك بين الاثنين حيث استطاع المغدور غنايم دفع الشرطي إلى الخلف، على الفور قام غنايم بالدخول إلى سيارته بقصد الهروب من المكان. هُنا قام الشرطي مزراحي بإخراج مُسدّسه الشخصي، حطم زجاج باب سيارة المغدور غنايم وأطلق رصاصة واحدة كانت كافـية بأن ترديه قتيلا. (على هذه التفاصيل لم يكن خلاف بين المحكمة والشرطي القاتل وطاقم الدفاع عنه).

أُدين الشرطي مزراحي بجريمة قتل المغدور غنايم، غير أن رئيسة المحكمة العليا القاضية بينيش، حينذاك، قد سوغت قرار المحكمة وشرحته قائلة: «حسب ما حددت المحكمة المركزية فـي قرار الإدانة، فإن مزراحي لم يشعر بالخطر الحقيقي على حياته وإطلاق الرصاص على المغدور نبع من رغبة الشرطي بمنعه من الهروب من ساحة الحدث». وأضافت: «أنه وحسب قرار المحكمة المركزية لو أن الشرطي شعر بالخوف على حياته من المغدور فإن الإجراء الذي اتخذه لمنع هذا الخطر كان إجراءً متطرفًا وغير معقول وكان أمام الشرطي طرق أخرى لمنع الخطر والتي ممكن أن المغدور شكله عليه، ومنها إطلاق الرصاص على إطارات السيارة التي جلس بها المغدور وإطلاق الرصاص على أرجله». فـي 2010/7/21، أصدرت المحكمة العليا قرارها بالحكم على الشرطي شاحر مزراحي بالسجن لمدة 30 شهرًا بعد إدانته بقتل الشاب محمود غنايم. وكانت المحكمة المركزية فـي «بيتح تيكفا» قد أصدرت قبل نحو عام من قرار العليا، قرارًا بسجن الشرطي مزراحي 15 شهرًا فقط. ودخل الشُّرطة شاحر مزراحي السجن فـي شهر 2010/8 وخرج فـي شهر 2012/3، أي أمضى 19 شهرًا فـي السجن بعد أن تم تخفـيض ثلث المدة، وكذلك تخفـيض شهرين من الفترة الإدارية.

> أقرّت المحكمة بعد استماعها لإفادة الشرطي شاحر مزراحي الضالع فـي قتل محمود غنايم ولإفادة خبراء مختصين بأنه لم يكن هناك «خطر ملموس» على حياة الشرطي،

35

أحمد محمود خطيب (كفر مندا)

معركة قضائية لمُؤسسة ميزان لحقوق الانسان

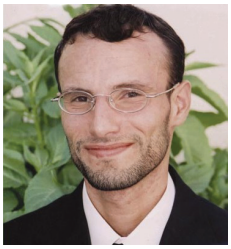

- **أحمد محمود خطيب**
- **العمر:** 27 عاما
- **البلد:** كفر مندا
- **التاريخ:** 2007/8/10
- **مكان الاستهداف:** القدس
- **حالة الملف:** إغلاق ملف التحقيق

قتل الشاب أحمد محمود خطيب (27 عامًا) من قرية كفرمندا فـي 2007/8/10 على يد رجال الأمن الإسرائيلي، قرب المدرسة الدينية «عطيرت كوهانيم» فـي البلدة القديمة بالقدس المحتلة.

عائلة الشاب خطيب شكّكت بالرّواية الإسرائيلية التي تدّعي أن ابنها أحمد تهجم على رجلي أمن وحاول اختطاف سلاح أحدهما قبل قيام الثاني بإطلاق النار عليه وقتله وإصابة عشرة من المارة بجروح.

ونفت العائلة رواية «العملية العسكرية» وقالت فـي بيانها اعتمادًا على رواية شهود عيان أكدوا أن الشاب لم يكن يحمل سلاحًا، واتهمت قوات الأمن الإسرائيلية بقتل ابنها المغدور بدم بارد بمُحاذاة المدرسة الدينية الاستيطانية «عطيرت كوهنيم». فـي سياق ذلك، قال الأب الأستاذ محمود خطيب -وهو معلم بإحدى مدارس القرية- إن ابنه سافر إلى القدس برفقة العشرات من أهل قريته لأداء صلاة الفجر حيث أبلغهم بنيته البقاء بالقدس لأداء صلاة الجمعة. إلّا أن قسم التحقيقات مع أفراد الشُّرطة (ماحاش)، تبنى رواية الشُّرطة الإسرائيلية وأغلق ملف التحقيق فـي مقتل الشاب أحمد محمود خطيب بحجة عدم وجود أدلة.

وكانت الشُّرطة الإسرائيلية قد نشرت فـي ذلك الوقت شريطًا مصورًا حول عملية إطلاق النار التي أسفرت عن مقتل الشاب أحمد خطيب وإصابة عشرة آخرين، مقاطع مختارة من تسلسل الأحداث، حيث

عائلة الشاب خطيب شكّكت بالرّواية الإسرائيلية التي تدّعي أن ابنها أحمد تهجم على رجلي أمن وحاول اختطاف سلاح أحدهما قبل قيام الثاني بإطلاق النار عليه وقتله وإصابة عشرة من المارة بجروح.

خلال مدة المداولة القانونية قامت مُؤسسة ميزان لحقوق الانسان بتقديم أدلة وشهادات تثبت أن المغدور أحمد خطيب قتل بدم بارد على يد عناصر أمن يهودية وأن المغدور لم يكن على أي علاقة بتنظيمات أو مُؤسسات محظورة بل الحديث عن إنسان مسالم ملتزم دينيًا وصاحب خلق إسلامي، رب عائلة متميز له الطموح بإكمال دراسته الجامعية وبناء مستقبل أفضل له ولعائلته.

يظهر استيلاء الشاب أحمد خطيب على مُسدّس أحد المستوطنين الذي يتعارك مع الخطيب ويصاب برصاصة، والمقاطع التي بعد ذلك تظهر ملاحقة الحارس الثاني لأحمد خطيب. ثم يتعرّض فـي نهاية الشريط الخطيب إلى إصابة ويقع على الأرض ويتوقف الشريط. وقالت الشُّرطة فـي بيانها إن الحارس، استنادًا إلى شريط فـيديو سجلته كاميرا مثبتة فـي حي النصارى شرقي القدس، قد تصرف كما يجب وبشكل «مهني».

على أثر هذه الأحداث، خاضت مُؤسسة ميزان لحقوق الانسان (النّاصرة) معركة قضائية بداية فـي إجراءات استعادة الجثمان وإجراء مراسيم الدفن وتلا ذلك إجراءات قضائية للتحقيق فـي ظروف الحادث حصلت المُؤسسة من خلالها على جميع مواد التحقيق من ملف شرطة القدس بعد أن كانت الشُّرطة قد رفضت إعطاء أي معلومات أو تفصيلات عن الحادث بادّعاءات واهية لسرية المواد. وشملت لائحة الدعوى التي تقدّمت بها مُؤسسة ميزان باسم عائلة المغدور بواسطة المحامون حسّان طباجه، محمد سليمان، عمر خمايسي، بنود أهمها بأن المغدور لم يكن إرهابيًا بل هو ضحية قتل غير مبرر وأن ادّعاء الخلفـية القومية للحادث لا أساس أو دليل عليه بل هو افتراء من خلق المُؤسسة الاسرائيلية لتبرير عدم مواصلة التحقيق فـي الحادث.

خلال مدة المداولة القانونية قامت مُؤسسة ميزان لحقوق الانسان بتقديم أدلة وشهادات تثبت أن المغدور أحمد خطيب قتل بدم بارد على يد عناصر أمن يهودية وأن المغدور لم يكن على أي علاقة بتنظيمات أو مُؤسسات محظورة بل الحديث عن إنسان مسالم ملتزم دينيًا وصاحب خلق إسلامي، رب عائلة متميز له الطموح بإكمال دراسته الجامعية وبناء مستقبل أفضل له ولعائلته.

سلمان العتايقة- (وادي النعم/ النقب)

36

سيارة الشُّرطة تدهسه بمطاردة بوليسية

- **سلمان العتايقة**
- **العمر:** 30 عاما
- **البلد:** وادي النعم/النقب
- **التاريخ:** 2008/2/21
- **مكان الاستهداف:** وادي النعم/النقب
- **حالة الملف:** لم يفتح ملف للتحقيق

الشاب سلمان العتايقة (30 عامًا)، أب لأربعة أطفال، من بلدة وادي النعم (العزازمة)، غير المُعترف بها فـي منطقة النَّقب، قتل على أيدي الشُّرطة الإسرائيلية إثر مطاردة بوليسية له الساعة التاسعة ليلًا على مرأى من أبناء قريته فـي وادي النعم فـي تاريخ 2008/2/21. وقد وجد العتايقة نفسه مضطرًا للهرب من الشُّرطة كونه لا يملك تأمينًا لدراجته النارية التي كان يستقلها، حيث تمّت مطاردته داخل قريته، وهذه المطاردة البوليسية المخالفة لكل قانون، كما يقول أقارب الشاب المغدور، أدّت إلى اصطدام سيارة الشُّرطة بدراجة سلمان العتايقة، وواصلت سيارة الشُّرطة سيرها بعد أن سقط سلمان عن دراجته ودهسته، وبعد دهسه رجعت سيارة الشُّرطة للخلف لتدهسه مرّة أخرى.

أعتبر أهل المغدور سلمان أن الشُّرطة تواصل عمليات القتل ضد العرب على غير وجه حق، فلا يعقل أن يقيم أفراد الشُّرطة محاكم ميدانية فـي الحقل لتحكم على الناس بالإعدام كما حدث مع المغدور سلمان. بحسب أقوال الأهل.

هذه المطاردة البوليسية المخالفة لكل قانون، كما يقول أقارب الشاب المغدور، أدّت إلى اصطدام سيارة الشُّرطة بدراجة سلمان العتايقة، وواصلت سيارة الشُّرطة سيرها بعد أن سقط سلمان عن دراجته ودهسته، وبعد دهسه رجعت سيارة الشُّرطة للخلف لتدهسه مرّة أخرى.

وقد طالبت جهات عربية عدة وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي، حينئذٍ، بفتح تحقيق فوري وجاد ضد أفراد الشُّرطة الإسرائيلية الذين نفذوا عملية بحق الشاب سلمان العتايقة، عندما قاموا بدهسه مرارًا وتكرارًا بسيارتهم أمام عيون المواطنين للتأكد من قتله، دون أي ذنب ارتكبه ودون أن يشكل تهديدًا على حياتهم.

يوم 2008/3/4 توجه مركز «عدالة» الحقوقي، بالتنسيق مع المجلس الإقليمي للقرى غير المُعترف بها، بطلب لمحكمة الصلح في بئر السبع ضد الشُّرطة الإسرائيلية، لمطالبتها بتعيين قاضٍ مُحقّق للتحقيق بأسباب وظروف وفاة المغدور سلمان العتايقة، نتيجة ارتطام سيارة شرطة بدراجته النارية، وذلك بعد مطاردة بوليسية متواصلة له في منطقة ترابية صحراوية مفتوحة. وشدد الطلب على وجود خرق قانوني جنائي واستهتار بحياة المغدور من الشُّرطة، ما أودى بحياته. وبحسب إفادات شهود عيان على الحادث كانت هنالك إمكانية متاحة لإيقاف الدراجة بواسطة تجاوز سيارة الشُّرطة لها دون الارتطام بشكل قوي وقاتل كما حدث، كون منطقة الحادث مفتوحة ومضاءة من قبل مروحية الشُّرطة. غير أنه لم يفتح ملف تحقيق في مقتل الشاب سلمان العتايقة.

يُشار في السياق، أن المحكمة، وفي أعقاب طلب سابق من الشُّرطة، وبموافقة العائلة، قررت تشريح جثة المغدور سلمان العتايقة وذلك لكشف الحقائق حول أسباب الوفاة، للاعتقاد منهم أن أسباب الوفاة كانت غير طبيعية.

37

صبري عطوة جرجاوي- (وادي النعم/ النقب)

رفض الانصياع لأوامر تفتيش على شاطئ عسقلان

رقد الشاب صبري عطوة الجرجاوي (26 عامًا) من قرية وادي النعم فـي النَّقب، فـي المستشفى مدة ثلاثة أشهر حيث كان فـي حالة غيبوبة كاملة، وذلك أثر اعتداء رجلي استخبارات (تابعة للشرطة) عليه فـي منطقة شاطئ أشكلون (عسقلان) فـي تاريخ 2008/7/3.

عن تفاصيل قتل صبري الجرجاوي، قال شقيقه إبراهيم: فـي وقت الاعتداء خرج أخي صبري برفقة شاب من اللقية يدعي إسماعيل أبو محارب (21 عامًا) إلى نزهه إلى شاطئ عسقلان (أشكلون)، وبينما كانا جالسين فـي المكان إذا برجلي استخبارات يقتربان منهما، ويشرعان بضرب الشابين، واعتقل الشاب إسماعيل علي الفور، بينما استمر الرجلان بضرب صبري بأعقاب المصابيح المحمولة التي كانت بحوزتهم علي منطقة الرأس، والوجه وبالركلات، وبالأيدي، واستمر الضرب حتي وقع صبري أرضًا مغشيًا عليه، واستمر ضربه بعنف فـي منطقة الصدر.

ويضيف شقيق المغدور قائلًا: كانت النية من ضرب أخي صبري هي قتله، ولهذا الكلام أدلة كثيرة، أولًا: عدم وجود أي خدوش فـي منطقة

- **صبري عطوة جرجاوي**
- **العمر:** 26 عاما
- **البلد:** وادي النعم/النقب
- **التاريخ:** 2008/7/3
- **مكان الاستهداف:** شاطئ عسقلان
- **حالة الملف:** إغلاق ملف التحقيق

> خرج أخي صبري برفقة شاب من اللقية إلى نزهه إلى شاطئ عسقلان، وبينما كانا جالسين في المكان إذا برجلي استخبارات يقتربان منهما، ويشرعان بضرب الشابين، واعتقل الشاب إسماعيل فورا، بينما استمر الرجلان بضرب صبري بأعقاب المصابيح المحمولة التي كانت بحوزتهم علي منطقة الرأس، والوجه وبالركلات، وبالأيدي، واستمر الضرب فوقع صبري أرضًا مغشيًا عليه، واستمر ضربه بعنف في منطقة الصدر.

الأيدي أو الجسم السفلي، وهذا يعني أنه لم تكن محاولة لاعتقاله. ثانيًا: جميع الضربات والإصابات فـي منطقة الوجه، والرأس والصدر أي القلب، الرئات، والمخ، وهذا خير دليل علي حقد هؤلاء المجرمين، الذين قاموا بفعلتهم هذه لمجرد كرههم للعرب ليس إلا، ثالثًا: من يحافظ علي القانون يعمل وفق القانون، علمًا أن للاعتقال قوانين وأسسًا، ولم يعمل بها. فهم أرادوا قتله لا غير.

أما الوالد الحاج عطوة الجرجاوي فقال، إن ما أقدمت عليه الشُّرطة هو جريمة بكل ما تحمل الكلمة من معنى، ولا يوجد فـي الدنيا أي مبرر يؤدي للاعتداء بهذه الوحشية علي ابني واعتقد أن هناك مسلسلًا لاستهداف كل ما هو عربي فـي النَّقب، فقبل شهر قاموا بقتل الشاب سلمان العتايقة من نفس القرية.

يقول إبراهيم شقيق المغدور صبري: «لم نسمع إلا ادّعاءات الشُّرطة الباطلة، المتناقضة، وفـي كل مناسبة يدّعون ادّعاء آخر، فالصحافة قالوا، إن صبري رفض الانصياع للأوامر بالتفتيش، نظرًا لوجود شك بحيازة المخدرات، ومن ثم ادّعوا أن صبري وزميله اعتديا علي رجال الاستخبارات، ومن ثم قالوا إن صبري وقع علي الأرض مما سبب له الإصابات، والسؤال هل يعقل أن تكسر جمجمة إنسان عدة كسور، وأن تكسر عظام وجهه، وأن تكسر أضلاعه لمجرد وقوعه علي الأرض؟!! هذا هراء وكذب وتغطية علي الجّريمة من قبل الشُّرطة.

«لم نسمع إلا ادّعاءات الشُّرطة الباطلة، المتناقضة، وفـي كل مناسبة يدّعون ادّعاء آخر، فالصحافة قالوا، إن صبري رفض الانصياع للأوامر بالتفتيش، نظرًا لوجود شك بحيازة المخدرات».

وفـي شهادة أخرى، قال الدكتور منصور الجرجاوي، شقيق المغدور صبري إن العائلة ما زالت مصدومة من حادثة قتل شقيقه، وأن الحالة النفسية لزوجته وأولاده صعبة للغاية، الأمر الذي جعل زوجته تتغيب عن حضور المؤتمر الصحفـي بسبب تأثرها على فقدان زوجها.

ويضيف الدكتور الجرجاوي أن أفراد الشُّرطة قتلوا شقيقه بدم بارد وفق ما نقله صديقه الذي تواجد معه ساعة الاعتداء عليه، حيث واصلوا الاعتداء عليه بعد فقدانه الوعي، وتسببوا له بكسر فـي الجمجمة، وفـي عظام الوجه، وقد عانى طوال فترة تواجد فـي المستشفى (أكثر من ثلاثة أشهر) من نزيف فـي الرئة. ووصف الجرجاوي الاعتداء على أخيه بالهمجي وأنه يأتي من دوافع عنصرية، كون المغدور مواطن عربي ليس إلا، وهو لم يقترف أي ذنب وبريء من ادّعاءات رجال الشُّرطة المجرمين التي ذكروها. وقد أعلن خلال المؤتمر الصحفـي تشكيل لجنة لذوي الشهداء فـي النَّقب، لمتابعة ملف مقتل الثمانية

القتلى المغدورين على يد رجال الشُّرطة والجيش، وللمطالبة بفتح جميع الملفات التي أغلقت حول ملابسات مقتل الشهداء. وطالب المجتمعون بإقصاء رجال الشُّرطة المتورطين فـي مقتل الشبان من مناصبهم ومقاضاتهم، وتحويل التحقيق لجسم خارج الشُّرطة.

وقال د. جرجاوي أن أهالي المغدورين سوف يعملون وينسقون مع مُؤسسات حقوقية وأهلية من أجل متابعة هذه الملفات وعدم اغلاقها وبالتالي تقديم المجرمين من رجال الشُّرطة إلى المحاكمة. وقدمت العائلة شكوى فـي قسم التحقيق مع رجال الشُّرطة، وبعد انتظار طويل للتحقيق من أجل معاقبة المجرمين المتسببين بقتل ابنهم صبري جرجاوي، أغلق الملف بحجة عدم وجود أدلة كافـية للإدانة!!.

38 حسين الأطرش (النقب)

ادعاء محاولة ارتكاب مخالفة جنائية فـي المكان

فـي الساعات الأولى من فجر يوم 2009/9/1، أطلق ضابط أمن إسرائيلي فـي «كفار بن نون»، جنوب الرّملة، النار على الشاب حسين الأطرش (38 عامًا) من عشيرة الأطرش فـي النَّقب، مما أدّى إلى إصابته بجروح خطيرة ووفاته متأثرًا بإصابته.

- **حسين الأطرش**
- **العمر:** 38 عاما
- **البلد:** عشيرة الأطرش (النقب)
- **التاريخ:** 2009/9/1
- **مكان الاستهداف:** جنوب الرملة
- **حالة الملف:** إغلاق ملف التحقيق

> جاء أن ضابط الأمن فـي «كفار بن نون»، لاحق الشاب الأطرش، ومعه شخص آخر، بادعاء محاولة ارتكاب مخالفة جنائية فـي المكان، وأطلق النار باتجاههما. ويدعي ضابط الأمن أنهما خرجا من المركبة وتوجها نحوه، وعندها أحس بالخطر فأطلق النار بحجة الدفاع عن النفس، ما أدى إلى مصرع أحدهما.

وجاء أن ضابط الأمن فـي «كفار بن نون»، لاحق الشاب الأطرش، ومعه شخص آخر، بادعاء محاولة ارتكاب مخالفة جنائية فـي المكان، وأطلق النار باتجاههما. ويدعي ضابط الأمن أنهما خرجا من المركبة وتوجها نحوه، وعندها أحس بالخطر فأطلق النار بحجة الدفاع عن النفس، ما أدى إلى مصرع أحدهما.

رفضت عائلة حسين الأطرش هذه الادعاءات، وبحسبها، فإن ما حصل هو جريمة قتل متعمدة لابنها حسين. وردًا على ادّعاءات الشُّرطة التي تتهم حسين وصديقه بمحاولة ارتكاب مخالفة جنائية، قال شقيقه سليمان الأطرش إن الشُّرطة تستطيع أن تدّعي ما تشاء، وأن ما حصل لشقيقه هو جريمة قتل.

ويؤكد أن إطلاق النار على شقيقه لم يكن دفاعًا عن النفس، وإنما بهدف القتل. وبحسبه، فقد عاين على جثة شقيقه ثلاث إصابات بالرصاص، الأولى في الرقبة واثنتان في الصدر، ما يعني أنه حصلت عملية «تثبيت قتل» على حد قوله. ورغم ادّعاءات الشُّرطة إلا أن كثيرين ممن شاركوا في تشييع جثمانه قد أعربوا عن استغرابهم من ادّعاءات الشُّرطة، وأكدوا أنه كان لطيفًا، ولم يحصل وأن تورط في قضايا جنائية.

تجدر الإشارة أن المغدور حسين الأطرش متزوج ولديه 8 أولاد، وكان قد صدر أمر هدم لمنزله بذريعة البناء غير المرخص، ما اضطره إلى الانتقال إلى منزل آخر في القرية.

في نهاية مطاف إجراءات متابعة الملف قضائيًا، برّأت المحكمة ضابط الأمن الإسرائيلي من تهمة القتل وتم إغلاق ملف التحقيق.

المغدور حسين الأطرش متزوج ولديه 8 أولاد، وكان قد صدر أمر هدم لمنزله بذريعة البناء غير المرخص، ما اضطره إلى الانتقال إلى منزل آخر في القرية.

39 محمود أحمد عبيد الهيب (طوبا الزنجرية)

مُطاردة، انقلاب، فرار واطلاق نار

الشّاب محمود أحمد عبيد الهيب (28 عامًا) من بلدة طوبا الزنجرية، قُتل برصاص شرطي إسرائيلي وهو في منطقة الحاصباني شمالي البلاد، وهو يتيم الأب وأعزب ويعيش بكنف والدته وشقيقاته الثلاث.

وجاء أن الشاب محمود أحمد عبيد الهيب قد لقي مصرعه متأثرًا بجراحه بعد إصابته بعيارات نارية في جسده في منطقة الحاصباني شمال البلاد في 2011/11/1. وقد نُقل وهو مصاب إلى مدخل قرية مجد الكروم حيث وصل إلى (عيادة المجد الطبية) وهناك حاول الطاقم الطبي في العيادة وبمساعدة الطاقم الطبي للعلاج المكثف من مركز حيان الطبي بإنقاذ حياة شاب إذ وصل إلى المكان وهو ينزف من إصابة بالغة الخطورة نتيجة تعرّضه لعيارات نارية،

وقد قام الطاقم الطبي بمحاولات لإنعاشه إلا أن جميع المحاولات باءت بالفشل وتم إقرار وفاته.

أحد أقرباء المغدور محمود روى تفاصيل عملية القتل، وقال إن قريبه قتل برصاص أطلقته الشُّرطة عليه، عندما تمت مطاردة المركبة التي استقلها برفقة شخص آخر، قبل أن تنقلب فـي منطقة «كيبوتس هجوشريم فـي الشمال». وأكّد أن راكبي السيارة لم يصابا بأذى نتيجة انقلاب السيارة، إلا أنهما وخلال محاولتهما الفرار من رجال الشُّرطة، أطلق أحد أفرادها النار صوبهما، مما أدّى ذلك إلى إصابة قريبه.

وحول البُعد الجغرافـي بين المنطقة التي وقع فـيها الحادث بحسب رواية العائلة، عن بلدة مجد الكروم التي وصلها المغدور وهو ينزف قبل وفاته قال: إننا لا نعرف حتى الآن كيف وصل قريبي إلى مجد الكروم، وسنواصل فحصنا لهذه القضية حتى تظهر الحقيقة كاملة، فهذا ليس حادثًا عابرًا، إنما جريمة قتل متعمدة برصاص الشُّرطة.

واتّضح من مداولات محكمة الصلح فـي حيفا فـي ملف مقتل الشاب محمود هيب، أن الشرطي درور يعقوبي، قد لاحق سيارة سكودا جلس فـيها المغدور الهيب وأطلق النار تجاهه بعد توقف السيارة وإصابته بقدمه، أحيل على أثرها إلى عيادة فـي مجد الكروم ولكنه توفـي بسبب فقدان جسمه كمية كبيرة من الدّم. وتم رفض ادّعاء الشرطي أنه شعر بالخطر، إلا أن الشرطي الضالع فـي مقتل محمود هيب لم يعاقب على جريمته واكتفى القاضي بإلزامه بدفع تعويضات مالية لأهل المغدور بعد أن اضطرت العائلة إلى ملاحقة القتلة بالمسار المدني بدل قيام قسم التحقيق مع رجال الشُّرطة بواجبهم وقف العنف الشرطوي، بحسب مركز «مُساواة» الذي تابع هذا الملف.

- **محمود أحمد عبيد الهيب**
- **العمر:** 28 عاما
- **البلد:** طوبا الزنجرية
- **التاريخ:** 2011/11/1
- **مكان الاستهداف:** منطقة الحاصباني
- **حالة الملف:** فتح ملف تحقيق وتحويله للمسار المدني ولم تقدم لائحة اتهام بحق القاتل.

تمت مطاردة المركبة التي استقلها برفقة شخص آخر، قبل أن تنقلب فـي منطقة «كيبوتس هجوشريم فـي الشمال». وأكّد أن راكبي السيارة لم يصابا بأذى نتيجة انقلاب السيارة، إلا أنهما وخلال محاولتهما الفرار من رجال الشُّرطة

40 أمير مصاروة (الطيبة)

أسئلة كثيرة

- **أمير مصاروة**
- **العمر:** 21 عاما
- **البلد:** الطيبة
- **التاريخ:** 2012/5/16
- **مكان الاستهداف:** الطيبة
- **حالة الملف:** لم يفتح ملف للتحقيق

قُتل الشاب أمير مصاروة (21 عامًا) من مدينة الطيبة على يد قوات الشُّرطة. وقالت عائلة المغدور أمير، أنه فــي ظهيرة يوم 2012/5/16، تواجد أفراد من وحدة المُستعربين فــي منزل غير مأهول إلى جوار بيت أسرة أمير مصاروة، وبعد مرور وقت قصير ولأسباب لم تعرف، قُتل أمير مصاروة برصاص الشُّرطة، وأصيب قريبه بجروح. ولفتت الأسرة إلى أن هناك أسئلة كثيرة حول ملابسات الجّريمة وأسباب تواجد وحدة المُستعرِبين فــي ذلك المنزل غير المأهول بالسكان لا زالت تبحث عن أجوبة، ولم تتلق الأسرة الثكلى أجوبة من الشُّرطة، سوى الادّعاء أن أمير مصاروة شكّل خطرًا على حياة أفرادها، الأمر الذي فنّدته العائلة بشكل قاطع.

وسرد والد أمير هاني مصاروة، تفاصيل الجّريمة وأكد إنه رأى حين دفن نجله ثلاث رصاصات كانت بالجهة الخلفــية فــي رأسه، وقال: «تفاجأتُ من المنظر، هذا يثبت أن ابني لم يصطدم مع أفراد الشُّرطة وجها لوجه كما ادّعوا، هم من أطلقوا النار عليه من الخلف دون أن يفعل شيئا».

ورفض الوالد ادّعاءات الشُّرطة أن أمير كان مسلحًا وحاول إطلاق النار عليها، وقال: «إنها ادّعاءات باطلة، ونتائج تشريح الجثة أثبت عكس ذلك تمامًا، إضافة إلى ادّعائهم ضبط مُسدّسين وبندقية وذخيرة معه، فلو كان أكبر جندي فــي العالم لما استطاع أن يحمل هذا السلاح لوحده». وأكّد الوالد أن وحدة المُستعرِبين فــي الشُّرطة هي التي قتلت ابنه، جاءت من أجل القتل فقط، جاءت ومعها مخطط جاهزًا، والدليل على ذلك أنه فــي اليوم ذاته كانت محطة الشُّرطة تعج بالسيارات على غير عادتها. وأشار إلى إنه فــي محيط مكان الجّريمة وعلى بعد أمتار معدودة يوجد بستان للأطفال، وفــي الجّانب الآخر توجد مدرسة إعدادية، اقترفوا الجّريمة فــي وضح النهار ولم يأبهوا بوجود العشرات

> «تفاجأتُ من المنظر، هذا يثبت أن ابني لم يصطدم مع أفراد الشُّرطة وجها لوجه كما ادّعوا، هم من أطلقوا النار عليه من الخلف دون أن يفعل شيئا».

من الأطفال والأولاد فـي الشوارع. وتساءل: كيف سمح هؤلاء لأنفسهم أن يطلقوا النار فـي مكان يعج بالأطفال والطلاب؟

وروت والدة أمير، آمنة مصاروة، التي كانت شاهدة عليها فور عودتها من عملها، وقالت إنني سمعت صوت إطلاق نار متقطع، لم أهتم بما يحدث ولم يخطر ببالي أنهم أفراد شرطة، كانوا بلباس عمال طوب، وبدوا كأنهم عرب، فجأة بدأت أسمع صراخ الناس ولمست تحركات غير طبيعية فـي الشارع.

وأضافت أن بعض الجيران بدأوا بالتوافد إلى منزلنا، فسألتهم عمّا يحدث، لكن التزموا الصمت، شعرت أن أمرا سيئًا يحدث هنا، ومن ثم اعتلت الأصوات وازدادت، وحين خرجت من المنزل رأيت الصورة التي لن تغيب عن ذهني أبدا، رأيت أفراد الشُّرطة وهم ملثمون يحيطون بشابين من كل الجهات، كان ابني أمير أحدهما، حاولت تكذيب نفسي وما رأيت من مشاهد مروعة إلا أن ابني كان قد قتل برصاص الشُّرطة. وبذريعة تعريض حياة أفراد الشُّرطة لخطر، لم تفتح الشُّرطة تحقيقًا رسميًا بالملف وتم إغلاقه.

> «إنها ادّعاءات باطلة، ونتائج تشريح الجثة أثبت عكس ذلك تمامًا، إضافة إلى ادّعائهم ضبط مُسدّسين وبندقية وذخيرة معه، فلو كان أكبر جندي فـي العالم لما استطاع أن يحمل هذا السلاح لوحده».

41 رامي كمال فاخوري (الناصرة)

صدم مُتعمَّد لدراجة نارية

الفتى رامي فاخوي (16 عامًا)، من مدينة النّاصرة، اتهمت عائلته الشُّرطة الإسرائيلية بقتله بينما كان يقود دراجته هاربًا من مطاردة الشُّرطة له فـي تاريخ 2014/6/11.

وكان شريط مُصوّر قد فنّد ادعاءات الشُّرطة بأن سائق دراجة نارية كان يقود دراجته بدون أضواء، كما يبين اقتراب مركبة الشُّرطة الشديد من الدراجة النارية خلال المطاردة، وبالنتيجة فقد اصطدمت الدراجة بحافة الرصيف، وارتطمت بعامود فـي المكان، ما أسفر عن مصرع الفتى فاخوري، وإصابة شاب آخر كان معه.

واتهم وسام فاخوري، عم الفتى رامي فـي تصريح إعلامي له، الشُّرطة بقتل ابنهم رامي بشكل مُباشر ومُتعمد، وبين أن لديهم أدلة وشهادات كافـية لتقديم شكوى ضد الشّرطة، بمُساعدة البلدية وجهات أخرى. مضيفًا أن المطلب الأساسي هو إظهار الحقيقة، وإظهار الأسباب التي دفعت الشُّرطة إلى ملاحقة رامي دون أن يشكل خطرًا على أحد.

- **رامي كمال فاخوري**
- **العمر:** 16 عاما
- **البلد:** الناصرة
- **التاريخ:** 2014/6/11
- **مكان الاستهداف:** الناصرة
- **حالة الملف:** ملف التحقيق قيد البحث

> شريط مُصوّر قد فنّد ادعاءات الشُّرطة بأن سائق دراجة نارية كان يقود دراجته بدون أضواء، كما يبين اقتراب مركبة الشُّرطة الشديد من الدراجة النارية خلال المطاردة، وبالنتيجة فقد اصطدمت الدراجة بحافة الرصيف، وارتطمت بعامود في المكان، ما أسفر عن مصرع الفتى فاخوري، وإصابة شاب آخر كان معه.

أما خليل فاخوري عم الفتى رامي، فقد أكّد أن رامي لم يمت موتًا عاديًا، وإنما قتل قتلًا متعمدًا بدم بارد. وقال: وحدات «اليَسام» قامت بصدمه متعمدة والشاهد الملكي مُؤنس الذي كان يجلس خلف ابن عمه رامي أكّد أن الشُّرطة قامت بفعلتها عن طريق العمد. فيما تنفي الشُّرطة هذا الأمر وتدعي أن الشاب توفي بحادث سير وقد فقد السيطرة خلال القيادة واصطدم بحافة الشارع ثم بالعامود.
ومما يذكر أن ملف التحقيق في مقتل المغدور رامي كمال الفاخوري ما يزال قيد المُماطلة في وحدة التحقيقات مع أفراد الشُّرطة (ماحاش) حتى هذا الوقت (وقت إصدار الكتاب).

42 خير الدين حمدان (كفر كنا)

إعدام ميداني

- **خير الدين حمدان**
- **العمر:** 22 عاما
- **البلد:** كفر كنا
- **التاريخ:** 2014/11/8
- **مكان الاستهداف:** كفر كنا
- **حالة الملف:** إغلاق ملف التحقيق

في مُنتصف ليل 2014/11/8 أطلق أحد أفراد الشُّرطة الإسرائيلية النيران على الشاب خير الدين حمدان (22 عامًا) وقتله بطريقة الإعدام الميداني خلال نشاط للشرطة داخل بلدة كفركنا لتنفيذ اعتقال أحد الشبان من أقرباء المغدور. وكان أحد أفراد الشُّرطة قد رش الغاز المسيل للدموع في وجه المغدور حمدان، بعد اعتقال قريبه، ثم واصلوا سيرهم بطريقة استفزازية، عندها طلب خير الدين منهم التوقف لفهم ما يحدث، وبعدما واصلوا طريقهم، استدار سائق سيارة الشُّرطة وعاد باتجاه المغدور، ثم نزل أحد أفراد الشّرطة من السيارة وأطلق عليه النار من مسافة قريبة جدًا، رغم أنه لم يكن يشكل خطرًا على أي منهم.
وكان أفراد الشُّرطة ادّعوا أن خير الدين حمدان حاول طعنهم، غير

أن شريطًا مصورًا أظهر أنه كان بعيدًا عنهم، وكان يحاول العودة إلى منزله عندما أطلق الشرطي النار عليه وأصابه فـي ظهره، وذلك خلافًا لتعليمات إطلاق النار.

مُؤسسة ميزان لحقوق الإنسان فـي النّاصرة، تابعت ملف قتل المغدور خير الدين حمدان فـي المحاكم الإسرائيلية، وبعد خمس سنوات من العراك القانوني فـي أروقة المحاكم من مقتل حمدان، أصدرت المحكمة العليا قرارًا صدر من ثلاثة قضاة وبَيّنَ أن القاضي سولبرغ دعا إلى إغلاق الملف، بينما القاضيين جورج قرا وجروسكوبف قبلا الاستئناف وقاما بالإلزام المُستشار القضائي للحكومة بتقديم الشرطي القاتل للمحاكمة حسب البند الذي يختاره المُستشار القضائي للحكومة بخصوص الوفاة.

وحدة التحقيقات مع أفراد الشُّرطة (ماحاش) قد أغلقت الملف بعد مُماطلة غير مُبرّرة، منذ مقتل الشّاب خير الدين حمدان، وعليه فقد قدم استئناف للمُستشار القضائي للحكومة، وكان قراره بالمُصادقة على إغلاق الملف مرة أخرى، بادّعاء أنه لا توجد أدلة تدين رجال الشُّرطة بقتل المغدور خير الدين، وأنهم تصرفوا حسب تعليمات الشُّرطة ووفق الاجراءات المتبعة، ومن أجل سلامة أفراد الشُّرطة، مدّعين أن المغدور حاول طعنهم وشكل خطرًا على حياة أفراد الشُّرطة.

> عندها طلب خير الدين منهم التوقف لفهم ما يحدث، وبعدما واصلوا طريقهم، استدار سائق سيارة الشُّرطة وعاد باتجاه المغدور، ثم نزل أحد أفراد الشّرطة من السيارة وأطلق عليه النار من مسافة قريبة جدًا، رغم أنه لم يكن يشكل خطرًا على أي منهم.

43 محمود القاضي (رهط)

الشرطة ترفض التشريح!

- **محمود القاضي**
- **العمر:** 40 عاما
- **البلد:** رَهط
- **التاريخ:** 2014/12/1
- **مكان الاستهداف:** شرطة كريات جات
- **حالة الملف:** ملف التحقيق قيد البحث

وجدت جثة الشاب محمود القاضي (40 عامًا) من مدينة رَهَط داخل غرفة الاعتقال فـي مركز شرطة مدينة «كريات جات» فـي 2014/12/1. ونفت العائلة رواية الشُّرطة التي ادّعت فـي حينه أن ابنها المُعتقل أقدم على الانتحار داخل المُعتقل، وأكّدت أنها جريمة قتل، واعتبرته شهيدًا قُتل تحت التعذيب.

الشُّرطة فـي روايتها، ادّعت أنه تم العثور على جثة الشاب محمود القاضي فـي مركز شرطة «كريات جات»، بزنزانة اعتقال المشبوهين الموقوفـين على ذمة التحقيقات، بعد أن وضع وعلى ما يبدو حدا لحياته شنقًا فـي مرحاض الزنزانة، بحسب الادّعاء. عائلة القاضي من جهتها، نفت رواية الشُّرطة، التي ادّعت أن ابنها المُعتقل، محمود قد أقدم على الانتحار داخل المُعتقل، وأكّدت أنها جريمة قتل.

بينما أكّدت فاطمة القاضي زوجة محمود، أن ما حدث لزوجها جريمة قتل ارتكبتها الشُّرطة، وقالت إن الشُّرطة قامت بمُداهمة البيت واعتقلت أحد أبنائها لأسباب لم تعرفها، وفـي تلك الأثناء اتصلت بزوجها محمود ليعود للبيت ويتابع قضية الابن المُعتقل، وأعلمها أنه توجه إلى محطة الحافلات فـي «سديروت» للعودة إلى البيت، وعندما تأخر حاولت إعادة الاتصال به قرابة سبع مرات، لكنه لم يجب، وفـي آخر اتصال أجابت هاتفه الشُّرطة، وأعلمتها بأمر اعتقاله دون ذكر الأسباب. وأضافت الزوجة أنه فـي اتصال آخر، بعد إخبارها بأنه زوجها مُعتقل، وقبل انطلاقها للمُعتقل كرّرت الاتصال، وأخبرتها الشُّرطة مرة أخرى أنه نقل إلى مُعتقل «كريات غات»، وطالبوهم بإحضار ملابس دافئة له، وتوجهت مع أصدقاء زوجها برفقة محام للمُعتقل وصلوا قرابة الساعة التاسعة والنصف، إلا أنهم منعوا المحامي من مقابلته كما منعوا زوجته من رؤيته. أحد أصدقائه أكّد أنه سمع صوت محمود فـي المُعتقل وكأنه يختنق، وقالت لهم الشُّرطة انصرفوا وسترونه غدًا فـي المحكمة فـي عسقلان، لكنه لاحظ أيضًا، بعد أن أخذوا هاتفه الشخصي، أنهم بحالة ارتباك ويتهامسون، ما أثار لديه عدّة شكوك بأن شيئًا ما حدث أو سيحدث. بحسب التفاصيل التي روتها زوجة محمود القاضي.

فـي صباح اليوم التالي، تقول الزوجة فاطمة إنها ذهبت إلى عسقلان

إلا أنهم رفضوا أن يكشف عن الجثة، مما أثار الشكوك أكثر وأكثر لديهم. وقالت إن رفض الشُّرطة لإجراء التشريح أثار شكوكنا أكثر، لأن العادة والمتبع هو أن الشُّرطة هي من تطلب التشريح، وأكّد تسلسل الأحداث من الحركة الأولى للشرطة وتصرفاتها حتى استلام الجثة أن هناك أمرًا مشبوهًا.

لتحضر المحكمة، إلا أنها تلقيت اتصالًا من رقم مجهول، وتبين أنه من الشُّرطة، وأخبروها أن زوجها موجود فـي «كريات غات»، بعدها بلحظات اتصلت بها شرطة رَهَط وأخبرتها أن تأتي لمركز الشُّرطة فـي المدينة، وبعد أن عادت أدراجها وقابلتهم هناك، أخبروها أن زوجها انتحر، وكذبت هذا الخبر فورًا، إذ لا يوجد أي سبب يجعل زوجها يقدم على الانتحار.

وأكّدت فاطمة القاضي أنه عندما ذهب أبناء العائلة للمُعتقل، أحضرت الشُّرطة لهم ملابسه المُلطخة بالوحل وقالوا تستطيعون أخذ الجثة مع التوقيع على الاستلام، إلا أنهم رفضوا أن يكشف عن الجثة، مما أثار الشكوك أكثر وأكثر لديهم. وقالت إن رفض الشُّرطة لإجراء التشريح أثار شكوكنا أكثر، لأن العادة والمتبع هو أن الشُّرطة هي من تطلب التشريح، وأكّد تسلسل الأحداث من الحركة الأولى للشرطة وتصرفاتها حتى استلام الجثة أن هناك أمرًا مشبوهًا.

ورأت أن ادّعاء الانتحار كاذب ولا صحة له إطلاقًا، وأكدت أنها متيقنة كما الجميع أن زوجها قتل فـي جريمة بشعة للشرطة، «فأنا أعرف زوجي جيدًا وأعرف كم كان يحبنا ويتمتع بالحياة ولم تفارق الابتسامة وجهه أبدًا، ولم نعان من أي مشكلة كانت». وقالت إنه قبل الدفن، وبعد ثلاث أيام على قتله، أرادت إلقاء نظرة الوداع الأخيرة عليه، إلا أن عمها والد زوجها منعها من ذلك لبشاعة المنظر، ومع إصرارها تم كشف جانب بسيط من وجهه كي لا ترى حال الجثة كاملة، فقد وكان ما رأته بشعًا ومفزعًا، بحسب روايتها. وطالبت جهات عدة بإقامة لجنة تحقيق مستقله للتحقيق فـي ملابسات حادث القتل من جهة، وبالتحقيق بمُماطلة أفراد الشُّرطة وتعاملهم المُهين لأفراد عائلة المغدور محمود القاضي، والتي جاءت لرفضهم محاولات الشُّرطة بدفن ابنهم دون تشريحه ومعرفة الأسباب الحقيقية التي أدّت إلى وفاته. وبشأن ملف التحقيق فـي مقتل المغدور محمود القاضي، فإنه ما يزال قيد المُماطلة فـي وحدة التحقيقات مع أفراد الشُّرطة (ماحاش) حتى وقت إصدار الكتاب.

44 بصير محمد محاميد- أم الفحم

دخل سليمًا وخرج جثة هامدة.

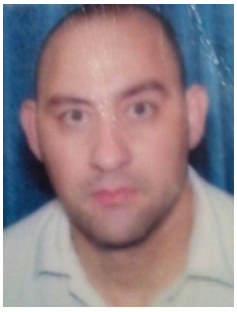

بصير محمد محاميد
العمر: 36 عاما
البلد: أم الفحم
التاريخ: 2014/12/25
مكان الاستهداف: شرطة عارة
حالة الملف: إغلاق ملف التحقيق

لقي الشاب بصير محمد محاميد (36 عامًا) من مدينة أم الفحم، حتفه أثناء توقيفه رهن الاعتقال للتحقيق معه فـي حادثة جنائية مشتبه بها فـي مركز شرطة وادي عارة فـي 2014/12/25.

ادّعت الشُّرطة فـي رواياتها أنه قد تم العثور على الشاب محاميد فـي غرفة زنزانة توقيف المُعتقلين فاقدًا وعيه ليتم على الفور استدعاء الاسعاف التي سرعان ما أعلنت عن وفاته، ولمحت فـي بيانها إلى احتمال انتحار الشاب شنقًا، وهذا ما نفته جملة وتفصيلًا عائلة بصير محاميد، وقالت إن الشُّرطة قامت بالاعتداء الاجرامي على ابنها.

وحمّلت عائلة الشاب بصير محمد مصطفى محاميد الشُّرطة المسؤولية عن وفاته، فـي أعقاب العثور عليه ميتًا فـي زنزانة توقيف المُعتقلين فـي مركز شرطة وادي عارة حيث كان مُعتقلًا. وقال رجل الأعمال مصطفى عفن محاميد، وهو ابن عم الشاب المغدور، إن العائلة ترفض رواية الشُّرطة حول ظروف وفاة بصير جملة وتفصيلًا ولا تقبل العائلة ولا بأي حال من الأحوال ما تدّعيه الشُّرطة بأنه وضع حدّا لحياته، مؤكدًا أنه قتل فـي المُعتقل، لأن بصير دخل مركز الشُّرطة سليمًا وخرج منه جثة هامدة. وطالب يومها بلجنة تحقيق حيادية ونزيهة للتحقيق فـي ظروف وملابسات وفاة المغدور.

يذكر أن الشُّرطة أعلنت تعيين مُحقّق كبير للتحقيق فـي الحادثة للكشف عن أسباب الوفاة وأغلق ملف التحقيق بعد وقت قصير.

العائلة ترفض رواية الشُّرطة حول ظروف وفاة بصير جملة وتفصيلًا ولا تقبل العائلة ولا بأي حال من الأحوال ما تدّعيه الشُّرطة بأنه وضع حدّا لحياته، مؤكدًا أنه قتل فـي المُعتقل، لأن بصير دخل مركز الشُّرطة سليمًا وخرج منه جثة هامدة.

45 سامي الجعار (رهط)

تفتيش يؤدي الى مُواجهات

الشاب سامي الجعار (22 عامًا) من مدينة رَهَط فــي النَّقب، قتل على يد أحد أفراد الشُّرطة الإسرائيلية مساء يوم 2015/1/14 بإصابات خطيرة برصاص الشُّرطة خلال مُواجهات معها وقعت فــي تلك الليلة، وتم نقله إلى مستشفى «سوروكا» فــي بئر السبع، إلا أنه فارق الحياة متأثرًا بإصابته.

وذكرت التفاصيل أن قوات من الشُّرطة وصلت إلى مدينة رَهَط، بداعي إجراء تفتيش فــي بلدة رَهَط، حينها وقعت مُواجهات بينهم وبين عدد من الشبان. وأكّد ذوو الشاب سامي الجعار على أنه كان أعزل حين تعرّض لإطلاق النار من قِبل أحد عناصر الشُّرطة، ولم يشكل أي خطر على أحد، بعكس ادّعاء النيابة العامة والمُستشار القضائي للحكومة أن المغدور الجعار دخل فــي مواجهة مع الشرطي عندما حاول الأخير اعتقاله، وعندها أطلق عليه النار.

فــي نهاية شهر آذار من العام 2016، أغلقت وحدة التحقيقات مع أفراد الشُّرطة ملف الشرطي الضالع بقتل سامي الجعار، رغم إبلاغ الشُّرطة والد المغدور بأن الملف سيبقى مفتوحًا إلى حين تقدم عائلة المغدور ادّعاءاتها ضد إغلاق الملف.

وكانت وحدة قسم التحقيق مع الشُّرطة الإسرائيلية (ماحاش) قالت إن الشرطي الضالع بجريمة القتل، قام بإطلاق النار على الشاب سامي الجعار دون أن يشكل المغدور أي خطورة على سلامته. وأضافت بأن الشرطي أنكر فــي بداية التحقيق معه أن يكون أطلق النار، وحاول تغيير إفادته عدة مرات، ما يدل على أنه كذب فــي جميع التحقيقات معه. تبين أن عقوبة الشرطي قاتل سامي الجعار كانت التوبيخ من قبل الشُّرطة، رغم ثبوت كذبه خلال التحقيق، وتأكيد إطلاقه النار على المغدور. وادّعى المُستشار القضائي للحكومة، أفــيحاي مندلبليت أنه اقتنع بأنه لا يمكن تقديم لائحة اتهام ضد الشرطي، بزعم أنه لا يوجد أدلة تنفــي روايته بأن «الضغط على الزّناد كان غير إرادي». وجاء أن الشُّرطة، وبخت الشرطي بداعي أنه كذب لدى التحقيق معه من قبل الوحدة للتحقيق مع أفراد الشُّرطة، وأخفى حقيقة أنه أطلق النار على المغدور الجعار.

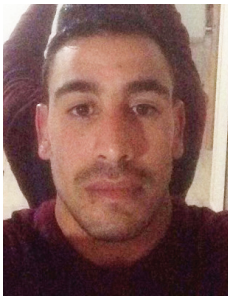

- **سامي الجعار**
- **العمر:** 22 عاما
- **البلد:** رهط
- **التاريخ:** 2015/1/14
- **مكان الاستهداف:** رهط
- **حالة الملف:** إغلاق ملف التحقيق

> الشُّرطة وصلت بداعي إجراء تفتيش فــي بلدة رَهَط، حينها وقعت مُواجهات بينهم وبين عدد من الشبان. وأكّد ذووه على أنه كان أعزلا حين تعرّض لإطلاق النار من قِبل أحد عناصر الشُّرطة، ولم يشكل أي خطر على أحد

46 سامي الزيادنة (رهط)

اختناق بالغاز المُسيل للدموع

سامي الزيادنة
العمر: 47 عاما
البلد: رَهط
التاريخ: 2015/1/18
مكان الاستهداف: رَهط
حالة الملف: لم يفتح ملف للتحقيق

أثناء تشييع جثمان المغدور سامي الجعار فـي مدينة رَهَط مساء يوم 2015/1/18، قتل سامي الزيادنة (47 عامًا) من سكان رَهَط، نتيجة للاختناق بالغاز المسيل للدموع الذي أطلقته الشُّرطة الإسرائيلية على المشاركين فـي تشييع الجنازة.

اعتدت قوات الشُّرطة على الجنازة وأطلقت الرصاص الحي إضافة إلى تحليق مروحية فوق المقبرة وقت الجنازة. وأكّد الأهالي فـي روايتهم بأن الشُّرطة هي التي استفزت المشاركين فـي الجنازة ودفعت بقواتها إلى المقبرة على الرغم من الاتفاق المسبق مع بلدية رَهَط بأن لا تقترب من المكان خلال تشييع جثمان الشهيد، منعا لتوتير الأجواء والتصعيد. الشُّرطة كانت قد تعهدت لبلدية رَهَط التي نظمت الجنازة بأنها لن تنتشر فـي المفارق القريبة من مسار الجنازة إلى المقبرة التي تقع خارج المدينة، إلا أن المشاركين فـي الجنازة فوجئوا بأن الشُّرطة انتشرت فـي المكان ودفعت بقوات كبيرة لتنفـيذ اعتداء مُبيت. وقد سبق الاعتداء، محاولة مُرور استفزازية من أحد أفراد الشُّرطة بمركبته من الشارع المحاذي للمقبرة الذي أغلق نتيجة العدد الكبير من سيارات المشاركين فـي الجنازة المركونة على طرفـي الطريق. وبحسب شهود عيان فإن رجل الشُّرطة أصر على فتح الطريق وقام بصدم عدة سيارات مركونة فـي المكان ليستخدم لاحقًا سلاحه ما أدّى إلى توتير الأجواء وتدخل الشُّرطة التي تجمعت على مقربة من المكان.

رغم كل هذه التفاصيل التي تؤكد ضلوع الشُّرطة بمقتل الشاب سامي الزيادنة أثناء مشاركته فـي تشييع جنازة المغدور سامي الجعار، أقرّ قسم التحقيقات مع أفراد الشُّرطة (ماحاش) أنه لا مجال لفتح ملف فـي هذه الجّريمة.

> أثناء تشييع جثمان المغدور سامي الجعار فـي مدينة رَهَط، قتل سامي الزيادنة من سكان رَهَط، نتيجة للاختناق بالغاز المسيل للدموع الذي أطلقته الشُّرطة الإسرائيلية على المشاركين فـي تشييع الجنازة.

47 مهند العقبي (النقب)

تنفيذ عملية إطلاق نار

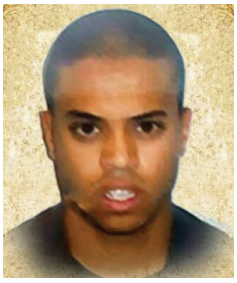

مهند العقبي
العمر: 21 عاما
البلد: حورة/ النقب
التاريخ: 2015/10/19
مكان الاستهداف: بئر السبع
حالة الملف: لم يفتح ملف للتحقيق

قتل الشاب مهند العقبي (21 عامًا) من سكان عشيرة العقبي بضواحي بلدة حورة في النَّقب في 2015/10/19، بزعم تنفيذه عملية إطلاق نار في المحطة المركزية في مدينة بئر السبع في النَّقب، بحسب رواية الشُّرطة، والتي أسفرت عن مقتل جندي إسرائيلي وجرح 11 آخرين، فيما قتلت الشُّرطة الإسرائيلية بالإضافة للعقبي، طالب لجوء إريتري بالخطأ، ظنًا منهم أنه من نفّذ العملية.

واحتجزت السُّلطات الإسرائيلية جثة العقبي منذ أن قتلته ورفضت مرارًا وتكرارًا تسليمها لعائلته لدفنه، وادّعت أن العقبي كان على علاقة بمنظمات فلسطينية، أنه تلقى التوجيه منهم للقيام بالعملية.

في 2015/12/19، سلّمت السُّلطات الإسرائيلية جثمان مهند العقبي، ووضعت شروطًا مُقيّدة للعائلة لتشييعه، منها مشاركة عدد قليل واستبعاد بعض أقاربه. واشترطت على العائلة مشاركة 50 شخصًا كحد أقصى، إضافة إلى منع العديد من أقاربه من تأبين المغدور، وفي حال لم تنفذ العائلة أحد الشروط ستعيد السُّلطات الجثمان إلى معهد الطب الشرعي أبو كبير. وتم دفن الشاب العقبي في مقبرة السقاطي في قرية حورة في النَّقب، بمشاركة العدد الذي اشترطته السُّلطات الإسرائيلية. ولم يفتح تحقيق في هذا الملف.

> تنفيذ عملية إطلاق نار في المحطة المركزية في مدينة بئر السبع في النَّقب، بحسب رواية الشُّرطة، والتي أسفرت عن مقتل جندي إسرائيلي وجرح ١١ آخرين، فيما قتلت الشُّرطة الإسرائيلية بالإضافة للعقبي، طالب لجوء إريتري بالخطأ، ظنًا منهم أنه من نفّذ العملية.

نشأت ملحم (عرعرة)

48 مُتهم بتنفيذ عملية في تل أبيب

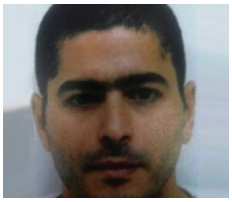

- **نشأت ملحم**
- **العمر:** 29 عاما
- **البلد:** عارة
- **التاريخ:** 2016/1/8
- **مكان الاستهداف:** عارة
- **حالة الملف:** لم يفتح ملف للتحقيق

في 2016/1/16، قامت قوّات من وحدات شرطيّة وعسكريّة خاصّة بقتل الشاب نشأت ملحم (29 عامًا) من قرية عارة في المثلث المُتهم بتنفيذ عملية في تل أبيب في 2016/1/1، وذلك بعد أن طوّقت هذه الوحدات أحياءً كاملة من قرية عرعرة، بعد توفّر معلومات عن وجود ملحم في مسقط رأسه، بجانب «المركز الإسلامي» بعرعرة. وذلك بعد أسبوع كامل من البحث المتواصل والمكثّف عنه. وزعم جهاز الأمن العامّ (الشباك) في بيان عمّمه بشأن نشأت ملحم، أنّه وبناءً على معلومات استخباراتيّة، وصلت قوّات خاصّة من الشّرطة والجيش الإسرائيليّين لمنطقة قرية عارة، إلى منطقة اختباء ملحم.

وزعمت أجهزة الأمن أنّ نشأت قام بالتعرّف على مقاتلي جهاز الأمن العامّ والوحدات الخاصّة الآخذة في الاقتراب من البناية التي اختبأ بها. فحاول الفرار. ليطلق النيران لاحقًا صوب القوّات، من سلاح «فالكون» الذي بحوزته. القوّات الخاصّة أطلقت النّيران صوبه وأردته قتيلًا على الفور. وزَعَم البيان أنّ السّلاح الذي استخدمه ملحم لحظةَ المواجهة، هو ذات السّلاح الذي استخدمه في عمليّة تل أبيب. ولم يفتح تحقيق في هذا الملف.

> قامت قوّات من وحدات شرطيّة وعسكريّة خاصّة بقتل الشاب نشأت ملحم من قرية عارة في المثلث المُتهم بتنفيذ عملية في تل أبيب، وذلك بعد أن طوّقت هذه الوحدات أحياءً كاملة من قرية عرعرة، بعد توفّر معلومات عن وجود ملحم في مسقط رأسه، بجانب «المركز الإسلامي» بعرعرة.

49 مازن سليمان أبو حباك العزازمة (شقيب السلام)

السّائق لم يستجب لمطالبة دورية بالتوقف

مازن سليمان أبو حباك العزازمة

- **العمر:** 18 عاما
- **البلد:** شقيب السلام/ النقب
- **التاريخ:** 2016/2/2
- **مكان الاستهداف:** النقب
- **حالة الملف:** إغلاق ملف التحقيق

فــي الثاني من شباط/ فبراير 2016 توفــي بالمستشفى الشاب مازن سليمان أبو حباك العزازمة (18 عامًا) من سكان مسعودين العزازمة بضواحي شقيب السلام فــي النَّقب، بعد خمسة أيام متأثرًا بجراحة البالغة جرّاء إصابته بعيار ناري من قِبل الشُّرطة.

وتعود حيثيات القضية إلى مُطاردة الشُّرطة يوم 2016/2/2 لسيارة جيب قرب بلدة «أشبال» فــي النَّقب، وأدّعت الشُّرطة أن سائق الجيب لم يستجب لمطالبة دورية شرطة بالتوقف، عندها طُورد وأثناء المطاردة اصطدم الجّيب بدورية شرطة وأطلقت عليه النار، غير أن ركاب الجيب تمكنوا من الفرار وعثر على الجيب محروقًا بعد ساعات فــي مفرق «نوكديم»، وبعد ساعة وصل مازن أبو حباك مصًابا بعيار ناري فــي ظهره إلى عيادة فــي مدينة رَهَط ومنها نقل إلى مستشفى «سوروكا» فــي بئر السبع وتوفــي بعد خمسة أيام متأثرًا بجراحه.

وحدة التحقيقات مع أفراد الشُّرطة حققت بعد مرور عام مع الشرطي المشتبه به بإطلاق النار على أبو حباك، تحت طائلة التحذير. غير أنه بعد عام من الحادثة، أغلق قسم التحقيقات مع أفراد الشُّرطة (ماحاش) ملف التحقيق ضد خادم فــي شرطة «حرس الحدود» الإسرائيلية اشتُبه بالتسبّب فــي مقتل الشاب مازن سليمان أبو حباك العزازمة، وذلك بادّعاء عدم توفر أدلة كافــية لتقديم لائحة اتهام ضده، بعد مرور أكثر من عام على قتله.

سليمان أبو حباك، والد الشاب المغدور قال إن وحدة (ماحاش) لم تحقق أصلًا فــي ظروف مقتل ابنه مازن، وماطلت 9 شهور فــي سماع أقوال الشهود، وقال إن هذا نهج متبع بشكل دائم فــي (ماحاش) عندما يكون القتيل عربيًا وهناك عدة حالات تشهد على ذلك. وأعرب عن عدم ثقته بتحقيقات (ماحاش)، لكنه أكّد أنه رغم ذلك سيتوجه لمتابعة وملاحقة قاتلي ابنه مازن قضائيًا.

> قال الوالد الثاكل إن ابنه «لم يكن معه رخصة قيادة سيارة، هذا كل ما كان؟ فهل تطلق الشُّرطة النار على كل شاب بسبب عدم توفر رخصة معه؟» وأكّد مرة أخرى أن (ماحاش) لم تحقق ولم تشأ أن تحقق أصلا في القضية، وماطلت 9 شهور أصلا دون فتح تحقيق في القضية.

ويبين والد الشاب أبو حباك أنه بعد 9 شهور من قتل ابنه توجه مجددًا للشرطة بالسؤال لماذا لا يتم استدعاء الشهود لسماعهم في ظروف إطلاق النار عليه؟ غير أنهم تجاهلوا توجهه فقدم شكوى في وحدة التحقيقات مع أفراد الشُّرطة التي ترفض حتى سماع الشهود في القضية.

وقال الوالد الثاكل إن ابنه «لم يكن معه رخصة قيادة سيارة، هذا كل ما كان؟ فهل تطلق الشُّرطة النار على كل شاب بسبب عدم توفر رخصة معه؟» وأكّد مرة أخرى في حديثه لوسائل الإعلام أن (ماحاش) لم تحقق ولم تشأ أن تحقق أصلًا في القضية، وماطلت 9 شهور أصلًا دون فتح تحقيق في القضية. كافة الأدلة متوفرة لديهم، لكنهم يستمرون بهذا النهج عندما يكون الضحية عربيًا، وهناك عدة حالات مماثلة ولم يجرِ التحقيق فيها، وإن جرى التحقيق فعلًا فلا ينتج عنه أي نتائج ويكتفون بالادّعاء أنه لا تتوفر أدلة. بحسب أقواله.

ورغم ما جاء في تقرير (ماحاش) بأن نتائج تشريح جثمان الشاب مازن أبو حباك أظهرت أنه هناك علاقة بين موته وبين إصابته بالعيار الناري، وأن حادثة حرق الجيب أثرت سلبًا على التحقيق، وكذلك انفجار العيار الناري أدّى إلى صعوبة إجراء فحوصات مخبرية فإنها قررت إغلاق ملف التحقيق. وادّعت (ماحاش) أن الحديث عن ملف كان مفتوحًا في الوحدة، وطيلة هذه الفترة نفذت إجراءات مختلفة في التحقيقات، ولا توجد أي دواع للإعلان عن التحقيقات، كون ذلك من شأنه أن يمس بالتحقيق. وزعمت أن الأدلة التي جمعت أثناء التحقيق غير كافية لتشكيل قاعدة أدلة للإدانة في ملف جنائي، يثبت فيه أن موت المغدور كان بسبب إطلاق نار برعونة من قبل متطوع حرس الحدود، وذلك بسبب إحراق الجيب وإنكار المسافرين معه بأنهم كانوا معه، وغياب شهادات تفصيلية، فيما ادّعى المتطوع في حرس الحدود أنه أطلق النار في الهواء، ورغم ذلك هرب الجيب ولم يلاحظ أي إصابة جراء إطلاق النار.

50 سند حاج يحيى (الطيبة)

العائلة: قتل بدم بارد

- **سند حاج يحيى**
- **العمر:** 26 عاما
- **البلد:** الطيبة
- **التاريخ:** 2016/2/27
- **مكان الاستهداف:** الطيبة
- **حالة الملف:** إغلاق ملف التحقيق

الشاب سند حاج يحيى (26 عامًا) من مدينة الطيبة فـي منطقة المثلّث الجنوبي، قتل يوم 2016/2/27 برصاص الشُّرطة الإسرائيليّة، وادّعت الشُّرطة فـي رواياتها أن الشاب سند طعن شرطي وشكل خطرًا على رجال الشُّرطة، وعليه تم اطلاق الرصاص باتجاهه.

عائلة المغدور حاج يحيى، أكّدت أن الشُّرطة أطلقت الرصاص على ابنها سند من مسافة صفر ليخترق القسم العلويّ من جسده. وقالت العائلة إنها ستلاحق الشُّرطة قضائيًّا، ولن تتنازل عن حقها، حيث شددت أن ابنها قتل بدم بارد، وقتله يؤكد استسهال ضغط أفراد الشُّرطة على الزّناد فـي التعامل مع المواطنين العرب.

الوالدة أم شوقي حاج يحيى قالت إن الشُّرطة قتلت ابنها دون أي سبب وبدم بارد، وحتى وإن كان هناك سبب، فكان من الممكن اعتقاله وحبسه ولا يوجد أي مبرر لقتله. وأوضحت أن «أفراد الشُّرطة ذهبوا إلى المحل التجاري التابع لشقيقه، وحضروا إلى منزلها، وطلبت العائلة من الشُّرطة إمهالها لتعيده وتتولى أمره وتسلمه للشرطة. لكنهم دخلوا إلى المنزل ومنزل سند وشقيقه وكسروا ما فـيه، وتعاملوا معهم ومع كل أبناء العائلة بوحشية، ولم نكن نعلم ما يدور، وماذا فعل؟، وعندها توجهنا لهم بالسؤال ليقولوا لنا ماذا يحدث، فلم يدلوا لنا بأي شيء وكل ما قالوه «إننا نبحث عن سند». بشأن ملف التحقيق فـي جريمة قتل الشاب سند حاج يحيى برصاص الشُّرطة، فقد جرى تحويله إلى وحدة التحقيقات فـي الشُّرطة (ماحاش). وفـي مُنتصف عام 2020 أغلق قسم (ماحاش) ملف التحقيق بادّعاء أن أفراد الشُّرطة «تصرفوا وفقا للإجراءات اللازمة». ومما يذكر أن الملف أغلق دون إبلاغ عائلة المغدور سند إلا بعد عام ونصف العام من إغلاق الملف.

الوالدة أم شوقي حاج يحيى قالت إن الشُّرطة قتلت ابنها دون أي سبب وبدم بارد، وحتى وإن كان هناك سبب، فكان من الممكن اعتقاله وحبسه ولا يوجد أي مبرر لقتله.

51 جبريل أحمد جاروشي (الرملة)

العائلة: لن نتنازل عن حق المغدور

- **جبريل أحمد جاروشي**
- **العمر:** 19 عاما
- **البلد:** الرملة
- **التاريخ:** 2016/7/27
- **مكان الاستهداف:** ريشون لتسيون (جنوب تل أبيب)
- **حالة الملف:** إغلاق ملف التحقيق

فـي الساعات الأولى من فجر يوم 2016/7/27 فـي شارع «ريشون لتسيون»، جنوب تل أبيب، قتل الشاب جبريل أحمد عامر جاروشي (19 عامًا) من حي الجواريش فـي الرملة برصاص الشُّرطة الإسرائيلية.

عائلة الشاب جبريل جاروشي، قالت إن أفراد الشُّرطة أطلقوا النار على جبريل ثلاث مرات رغم أنه لم يشكل خطرًا عليهم فـي تلك اللحظة. وبعد أن أصيب قام شرطيان بتكبيله بينما كان ملقى على الأرض ودون تقديم العلاج الطبي له لوقت طويل، ما أدّى إلى تدهور حالته الصّحية حتى توفـي فـي المستشفى متأثرًا بجراحه. فـيما تزعم رواية الشُّرطة أنه خلال نشاط لقواتها لاحظ أفرادها 4 مشتبهين، حيث تقدموا نحوهم بنية فحصهم، وقام أحدهم بإشهار مُسدّس موجهًا إياه نحو أفراد الشُّرطة الذين لم يترددوا فـي إطلاق النار عليه وإصابته بجراح خطيرة، فـيما هرب الآخرون ممن كانوا برفقته.

فـي مُنتصف شهر آب من العام 2017، أبلغت وحدة التحقيق مع أفراد الشُّرطة (ماحاش)، عائلة الشاب جبريل جاروشي بإغلاق ملف التحقيق دون تقديم أفرادها إلى العدالة. وتعقيبًا على ذلك، قالت عائلة جاروشي، إنه «مُنذ بداية القضية ونحن لا نؤمن بهذا القضاء ولا هذا القسم الذي يسمونه (ماحاش). لا يمكن لأفراد شرطة أن يحققوا مع أفراد شرطة مثلهم. هذه أكبر نكتة فـي الدولة. وتوقعنا إغلاق الملف، ولم يفاجئنا ذلك».

وبيّنت العائلة أنها منذ عام كامل وهي فـي أروقة المحاكم مقابل الشُّرطة والنيابة العامة و(ماحاش)، وهم يطالبونهم بمواد التحقيق، كي يتسنى لهم معرفة الحقيقة. إلا أنهم لم يوافقوا على إعطائهم أي شيء، لا أشرطة كاميرات المراقبة ولا نتائج تشريح الجثة. وهذا يدل على عدم مصداقية روايتهم، ويثير الكثير من الشكوك حولها، كما قالت العائلة، وشددت فـي الوقت نفسه أنها لن تتنازل عن حق المغدور جبريل، وسوف تقدم استئنافًا إلى المحكمة العليا، لإرغام الشُّرطة على فتح التحقيق مرة أخرى ومُحاسبة المُجرمين على ذلك، وسوف تتابع القضية حتى آخر رمق، حسب أقوال العائلة.

52 يعقوب أبو القيعان (النقب)

اطلاق النار باتجاه سيارة تسير بسرعة 10 كيلومتر في الساعة

- **يعقوب أبو القيعان**
- **العمر:** 47 عاما
- **البلد:** أم الحيران
- **التاريخ:** 2017/1/18
- **مكان الاستهداف:** أم الحيران
- **حالة الملف:** إغلاق ملف التحقيق

قتلت الشُّرطة الإسرائيلية برصاصها المربي يعقوب أبو القيعان (47 عامًا)، أثناء اقتحامها لقريته أم الحيران في النَّقب، وهدمت 12 منزلًا و8 منشآت زراعية في 2017/1/18. ومنذ اليوم الأول وبدون الاستناد إلى معطيات حقيقية، قررت الشُّرطة أن المغدور أبو القيعان كان يريد تنفيذ عملية مناهضة للسلطات الإسرائيلية وقصد دهس شرطي، حيث أسفرت الحادثة عن مقتل أبو القيعان برصاص الشُّرطة الإسرائيلية، ومقتل الشرطي «إيرز ليفي» دهسًا.

إلا أن تحقيقًا شاملًا أجراه قسم التحقيقات مع أفراد الشُّرطة (ماحاش) أكّد أن أحد أفراد الشُّرطة أطلق النار باتجاه سيارة أبو القيعان عندما كانت تسير بسرعة 10 كيلومتر في الساعة، وتلا ذلك إطلاق أفراد شرطة آخرين عشرات الأعيرة النارية باتجاه السيارة ما أدّى إلى استشهاد أبو القيعان، وفقدان السيطرة على سيارته التي أصابت الشرطي ليفي.

كذلك اتهم مسؤولون في (ماحاش) الشُّرطة بأنها شوشت ومنعتهم من الوصول إلى الحقيقة بما يتعلق بأحداث قرية أم الحيران، والتي قتل خلالها يعقوب أبو القيعان بنيران الشُّرطة. ومنع قرار المدعي العام في حينه، «شاي نيتسان»، بإغلاق ملف إطلاق النار على أبو القيعان، تحقيقًا حول أداء الشُّرطة وعرقلة التحقيق.

(ماحاش) أكّد أن أحد أفراد الشُّرطة أطلق النار باتجاه سيارة أبو القيعان عندما كانت تسير بسرعة 10 كيلومتر في الساعة، وتلا ذلك إطلاق أفراد شرطة آخرين عشرات الأعيرة النّارية باتجاه السّيارة ما أدّى إلى استشهاد أبو القيعان، وفقدان السّيطرة على سيارته التي أصابت الشرطي ليفي.

فــي مطلع شهر آب من العام 2021، طلبت النيابة العامة الإسرائيلية من المحكمة العليا تجاهل تقرير الرئيس السّابق لقسم التحقيقات مع أفراد الشُّرطة (ماحاش) والذي أكّد أن أحداث قرية أم الحيران، لم تكن عملية هجومية من جانب المغدور أبو القيعان. فــي 2021/10/21، رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية طلب عائلة المغدور يعقوب أبو القيعان، إعادة فتح ملف التحقيق ضد أفراد الشُّرطة الضالعين فــي إطلاق النار عليه.

واعتبر القاضي يتسحاق عَميت من المحكمة العليا، فــي قراره أنه لا مجال للتدخل فــي قرار نيتسان. وكتب أن «قضية أم الحيران ليست الفترة الجميلة للشرطة. وينبغي الأسف على الواقعة التي أدّت إلى وفاة المغدور والشرطي... وتدخل فــي قرار سلطات التحقيق وإنفاذ القانون بعدم فتح تحقيق أو محاكمة يتم فــي حالات استثنائية للغاية». وقال إن الأحداث التي قتل خلالها أبو القيعان من جراء نيران أطلقها أفراد الشُّرطة، جرت فــي «أجواء انعدام يقين»، وأنه «من الجائز أن الشرطي الذي أطلق النار فــي الظلام شعر أو سعى إلى منع خطر على حياته أو حياة زملائه، يخطئ فــي أدائه».

> اتهم مسؤولون فــي (ماحاش) الشُّرطة بأنها شوشت ومنعتهم من الوصول إلى الحقيقة بما يتعلق بأحداث قرية أم الحيران، والتي قتل خلالها يعقوب أبو القيعان بنيران الشُّرطة.

53

محمد طه (كفر قاسم)

فــيديو يظهر أن المغدور لم يشكّل أي خطر

قتل الشاب محمد محمود طه (27 عامًا) يوم 2017/6/5، برصاص الشرطي الذي كان حارسًا على مركز الشُّرطة فــي كفر قاسم. وأظهر توثيق لشريط فــيديو مصور كُشف عنه، التفاصيل الأخيرة فــي جريمة قتل المغدور محمد طه على يد حارس محطة الشُّرطة فــي كفر قاسم، وفنّد الشريط المصور ادّعاءات الشُّرطة بأن طه شكل خطرًا على حارس الأمن، قبل إطلاق النار عليه فــي القسم العلوي من جسمه.

وظهر فــي شريط الفــيديو بوضوح أن محمد طه كان على بُعد من حارس محطة الشُّرطة، فــيما تواجد الحارس فــي غرفته دون أن يشكّل عليه المغدور أي خطر، بعكس أقوال الشُّرطة فــي الملف، والتي ادّعت أن الشاب كان على مقربة من الحارس، وشكّل عليه خطر الموت.

أظهر توثيق لشريط فيديو مصور كُشف عنه، التفاصيل الأخيرة في جريمة قتل المغدور محمد طه على يد حارس محطة الشُّرطة في كفر قاسم، وفنّد الشريط المصور ادّعاءات الشُّرطة بأن طه شكل خطرًا على حارس الأمن، قبل إطلاق النار عليه في القسم العلوي من جسمه.

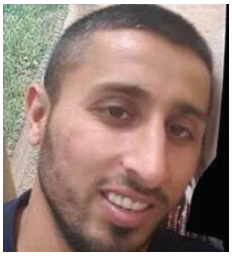

- **محمد محمود طه**
- **العمر:** 27 عاما
- **البلد:** كفر قاسم
- **التاريخ:** 2017/6/5
- **مكان الاستهداف:** كفر قاسم
- **حالة الملف:** إغلاق ملف التحقيق

وكانت الشُّرطة قد ادّعت في ملف التحقيق، أن النيران قد اشتعلت في مركز الشُّرطة من قبل المتظاهرين، قبل أن يطلق حارس الأمن النار على طه، بعد شعوره بالخطر.

وقررت النيابة العامة إغلاق ملف التحقيق مع حارس الأمن الذي قتل المغدور طه، من مسافة قريبة، ولم يقدّم للمحاكمة بعد أن ادّعت أنه عمل «وفق التعليمات» في مثل هذه الظروف. في 2021/11/21، أعلنت النيابة العامّة الإسرائيلية، وبعد أكثر من عامين ونصف على الجّريمة، قرارها بإغلاق الملف ضد حارس أمن مركز شرطة كفرقاسم، المشتبه بقتل المغدور محمد طه من مدينة كفرقاسم.

قتلى أحداث المسجد الأقصى
صيف 2017

- **محمد أحمد مفضي جبارين**
- **العمر:** 29 عاما
- **محمد حامد جبارين**
- **العمر:** 19 عاما
- **محمد أحمد محمد جبارين**
- **العمر:** 19 عاما
- **البلد:** أم الفحم
- **التاريخ:** 2017/7/14
- **مكان الاستهداف:** القدس
- **حالة الملف:** لم يفتح ملف للتحقيق

صباح يوم الجمعة الموافق 2017/7/14، قتل ثلاثة مواطنون فلسطينيون من مدينة أم الفحم على أيدي الشُّرطة الإسرائيلية في المسجد الأقصى خلال اشتباك مسلح في باحات المسجد الأقصى وهم: محمد أحمد محمد جبارين (29 عامًا)، محمد حامد عبد اللطيف جبارين (19 عامًا) ومحمد أحمد مفضل جبارين (19 عامًا).

وأسفر الاشتباك المسلح أيضًا عن مقتل اثنين من أفراد الشُّرطة الإسرائيلية وإصابة ثالث بجروح خطيرة، بحسب رواية الشُّرطة الوحيدة ولا توجد رواية أخرى غيرها في هذه الحادثة.

وبحسب رواية الشُّرطة، فإن الاشتباكات وقعت حوالي الساعة السابعة والربع بالتوقيت المحلي عند منطقة باب الأسباط المؤدي إلى الأقصى المبارك، عندما أطلق الشبان العرب الثلاثة النار على قوة للشرطة الإسرائيلية موجودة على الباب من مسافة قريبة جدًا، ثم دخلوا كما

يبدو إلى باحات المسجد الأقصى حيث طاردتهم قوات من الشُّرطة الخاصة واشتبكت معهم فقتلوا فـي صحن قبة الصخرة المشرفة.

وعلى الفور، فرضت السُّلطات الإسرائيلية طوقًا أمنيًا شاملًا على البلدة القديمة، وأعلنت منع إقامة الصلاة الجمعة اليوم بالمسجد الأقصى المبارك، وإخلاءه من جميع المصلين وإغلاق جميع أبوابه، فـي سابقة هي الأولى منذ حريق الأقصى عام 1969. ولم يفتح تحقيق فـي ملف القتلى الثلاثة.

54. محمد أحمد مفضي جبارين

55. محمد حامد عبد اللطيف جبارين

56. محمد أحمد محمد جبارين

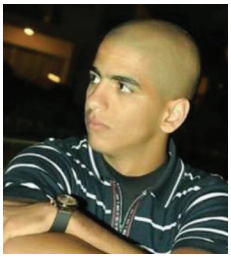

- **مهدي جمال السعدي**
- **العمر:** 22 عاما
- **البلد:** يافا
- **التاريخ:** 2017/7/29
- **مكان الاستهداف:** يافا
- **حالة الملف:** إغلاق ملف التحقيق

57 مهدي جمال السعدي (يافا)

اطلاق نار خلال مُطاردة

تعود حيثيات جريمة قتل الشاب مهدي جمال السعدي (22 عامًا)، من مدينة يافا، على يد الشُّرطة الإسرائيلية إلى يوم 2017/7/29، حينما أطلق عناصر من الشُّرطة النار على السعدي فـي شارع «بيفت» فـي المدينة دون أن يشكلا خطرًا على أحد، ليعلن وفاته فـي المستشفى لاحقًا.

وادّعت الشُّرطة عند وقوع الجّريمة، أن الشاب مهدي السعدي كان متورطًا فـي إطلاق نار على متجر لبيع اللحوم فـي شارع «بيفت» فـي المدينة، وقد أطلق عليه النار خلال مطاردة جرى خلالها تبادل إطلاق نار مع الشُّرطة التي ادّعت أن عناصرها تعرّضوا للخطر. فـي

المقابل، فإن عائلة السعدي أكّدت مرارًا أن ابنها أعدم بدم بارد، وقد أطلق عليه النار من مسافة قصيرة دون أن يشكل خطرًا على حياة عناصر الشُّرطة. وبحسب رواية شهود عيان فإن جريمة إطلاق النار وقعت فـي الساعة الرابعة فجرًا، وقد حضرت الشُّرطة إلى المكان فـي الساعة الرابعة والنصف، وفـي هذا الوقت ارتكبت جريمة القتل، لتشكل هذه الفجوة من الوقت شكوكًا كثيرة حول ادّعاءات الشُّرطة. فـي مُنتصف شهر آذار من العام 2019، قرر المدعي العام الإسرائيلي إغلاق ملف التحقيق بحق الشرطي قاتل الشاب مهدي السعدي، بحجة شح الأدلة ضده، وذلك بعد مُماطلة طويلة فـي قسم التحقيقات مع الشُّرطة، ولاحقًا تم إحالة الشرطي القاتل إلى محكمة الطاعة.

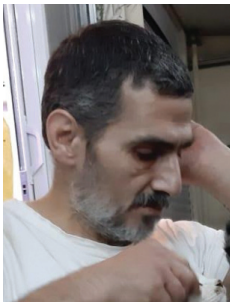

- **شادي بنا**
- **العمر:** 45 عاما
- **البلد:** حيفا
- **التاريخ:** 2020/2/13
- **مكان الاستهداف:** القدس
- **حالة الملف:** لم يفتح ملف للتحقيق

58 شادي بنا (حيفا)

شريط فـيديو يظهر أن بَنّا لم يطلق النار بسبب خلل بالمُسدّس

شادي بنا (45 عامًا)، من مدينة حيفا قتل برصاص الشُّرطة الإسرائيلية فـي البلدة القديمة بمدينة القدس يوم 2020/2/6 بادّعاء إطلاق النار على عناصرها.

ووُثق فـي شريط فـيديو مصور شادي بنا بعد إصابته وهو مُلقى على الأرض يلفظ أنفاسه الأخيرة دون أن يستدعي أفراد الشُّرطة الإسعاف له فـي حينه. كما يظهر الشريط أن بنا لم يطلق النار بعد أن سحب مُسدّسه بسبب خلل بالمُسدّس، كما يظهر شرطي يحمل مُسدّسًا مُوجهًا نحو بنا رغم أنه كان مصابًا وغير قادر على الحركة. ويشاهد فـي الشريط الكلب الذي كان يصطحبه المغدور بنا فـي القدس.

وُثق فـي شريط فـيديو مصور شادي بنا بعد إصابته وهو مُلقى على الأرض يلفظ أنفاسه الأخيرة دون أن يستدعي أفراد الشُّرطة الإسعاف له. كما يظهر الشريط أن بنا لم يطلق النار بعد أن سحب مُسدّسه، كما يظهر شرطي يحمل مُسدّسًا مُوجهًا نحو بنا رغم أنه كان مصابًا وغير قادر على الحركة.

فرضت أجهزة الأمن الإسرائيلية على أسرة شادي بنا دفنه فـي ساعات صباح يوم 2020/2/13 واقتصار المُشاركة فـي دفنه على أفراد أسرته بحيث لا يتجاوز عدد المشاركين الأربعين شخصًا. فـي حين أكّدت مصادر مقربة من عائلة المغدور بنا، أن الجثة لم تشرح ولم تطلع العائلة على حيثيات ما حصل مع ابنها، وتشكك فـي رواية الشُّرطة. مركز عدالة الحقوقي صرّح أنه يفحص إمكانيات المطالبة بفتح تحقيق حول ملابسات وأسباب قتل شادي بنا برصاص الشُّرطة.

59 سلامة حسان أبو كف (أم بطين/النقب)

لم يكن بحوزته سلاح

الشاب سلامة حسّان أبو كف (40 عامًا) من قرية أم بطين فـي النَّقب، قُتل فـي مدينة بئر السبع مساء يوم 2020/5/6، بعد ملاحقة بوليسية وبحجة تشكيله خطرًا عليها، وفقًا لادّعائها، وسرعان ما انطلق الإعلام الإسرائيلي لدعم رواية الشُّرطة والتحريض على القتيل العربي.

رفضت عائلة أبو كف ادّعاء الشُّرطة حول مقتل ابنها، وطالبت بكشف التفاصيل الحقيقية لمقتله ومعاقبة المجرمين. وحمّل الشيخ حسّان أبو كف، والد المغدور سلامة الشُّرطة، مسؤولية مقتل ابنه بإطلاق النار فـي مدينة بئر السبع وأكّد أن ابنه لم يشكل خطرًا على الشُّرطة، وأن الدافع من وراء قتله هو الحقد والعنصرية.

- **سلامة حسان أبو كف**
- **العمر:** 40 عاما
- **البلد:** أم بطين/ النقب
- **التاريخ:** 2020/5/6
- **مكان الاستهداف:** بئر السبع
- **حالة الملف:** ملف التحقيق قيد البحث

«مهما كانت الظروف، لا يحق لأحد أن يسلب حياة ابني الذي قتل دون أي دليل يثبت ادّعاء الشُّرطة، التي تدّعي تشكيله خطرًا عليها. كيف يشكل خطرًا، وهو أعزل، أمام ١٥ فردًا من الشُّرطة؟ لم يكن بحوزته سلاح ولا حتى سكينًا أو عصا، كل ما نشر عن إعدام ابني هو من الشُّرطة التي ادّعت ما ادّعت لتبرئة نفسها. والصور والشهادات تثبت أن ابني قُتل، وهو مقيد على الأرض وبدون مقاومة».

وقال إن شرطة إسرائيل قتلت ولدي، واختلقت قصة طويلة تغطي بها إجرامها مدعية إلحاقه الأذى بالمركبات ومطاردته وغيرها، رغم أن المجرمين من أفراد الشُّرطة لم يحاولوا إيقاف ابني لو أرادوا اعتقاله فعلا بأي طريقة أخرى سوى قتله، لم يستخدموا الغاز أو الكهرباء أو أي أداة قد يستخدموها مع مواطن يهودي لو أرادوا اعتقاله فعلًا. لقد قتلوه بهدف القتل، أياديهم سهلة على الزّناد.

وشدد على أن ابنه لم يعط أي فرصة حقيقية للخلاص أو تسليم نفسه، وقال إنه «مهما كانت الظروف، لا يحق لأحد أن يسلب حياة ابني الذي قتل دون أي دليل يثبت ادّعاء الشُّرطة، التي تدّعي تشكيله خطرًا عليها. كيف يشكل خطرًا، وهو أعزل، أمام 15 فردًا من الشُّرطة؟ لم يكن بحوزته سلاح ولا حتى سكنيًا أو عصا، كل ما نشر عن إعدام ابني هو من الشُّرطة التي ادّعت ما ادّعت لتبرئة نفسها وعناصرها القتلة. والصور والشهادات تثبت أن ابني قُتل، وهو مقيد على الأرض وبدون مقاومة، تم قتله وهو لم يشكل أي خطر بأي شكل».

وطالب الشيخ حسّان أبو كف بتحقيق حقيقي وواقعي في مقتل ابنه، وقال: «لا نصدق رواية الشُّرطة، وعناصر شرطة إسرائيل يصوبون أسلحتهم تجاه العرب ويقتلونهم لأنهم عرب، وكل مسؤول عن سفك دمائنا يجب أن يحاسب، ولن نتوقف حتى فضح الرواية الكاذبة وتقديم المجرمين للقضاء».

وجرى فتح التحقيق في ملابسات جريمة قتل سلامة أبو كف في وحدة التحقيق مع أفراد الشُّرطة «ماحاش» وما زال الملف قيد المعالجة حتى إصدار الكتاب.

«لا نصدق رواية الشُّرطة، وعناصر شرطة إسرائيل يصوبون أسلحتهم تجاه العرب ويقتلونهم لأنهم عرب، وكل مسؤول عن سفك دمائنا يجب أن يحاسب، ولن نتوقف حتى فضح الرواية الكاذبة وتقديم المجرمين للقضاء».

60

مصطفى يونس (عارة-عرعرة)

بعد الرّصاصة الأولى، واصَل الحُرّاس إطلاق النار

- **مصطفى محمود يونس**
- **العمر:** 40 عاما
- **البلد:** عارة
- **التاريخ:** 2020/5/13
- **مكان الاستهداف:** مستشفى تل هشومير (تل أبيب)
- **حالة الملف:** إغلاق ملف التحقيق

الشّاب مصطفى محمود يونس (26 عامًا)، من عارة- عرعرة مريض بالصرع ولعدة سنوات وهو يتردد على مستشفى «تل هَشُومير» في تل أبيب لتلقي العلاج النفسي، إلّا أنه في 2020/5/13 قتل برصاص عناصر الأمن الإسرائيلي في المستشفى بينما كان برفقة والدته في طريقه إلى الخروج من المستشفى في سيارة خاصة، حيث أخرجه رجال الأمن من المركبة وأطلقوا عليه النار من جميع الاتجاهات ولم يتركوا له فرصة للحياة.

وبعد أيام من قتله، نشرت قناة «كان» الإسرائيلية تقريرًا كذّبت فيه ادّعاء إدارة مستشفى «تل هَشُومير» في تل أبيب بأن رجال الأمن قتلوا مصطفى يونس وفق ضوابط إطلاق النار.

من اليسار صورة مصطفى محمود يونس، ومن اليمين مكان قتله أمام مستشفى تل هَشُومير في تل أبيب

> قتل برصاص عناصر الأمن الإسرائيلي في المستشفى بينما كان برفقة والدته في طريقه إلى الخروج من المستشفى في سيارة خاصة، حيث أخرجه رجال الأمن من المركبة وأطلقوا عليه النار من جميع الاتجاهات ولم يتركوا له فرصة للحياة.

بعد أيام من قتله، نشرت قناة «كان» الإسرائيلية تقريرًا كذّبت فيه ادّعاء إدارة مستشفى «تل هَشُومير» في تل أبيب بأن رجال الأمن قتلوا مصطفى يونس وفق ضوابط إطلاق النار.

بينت قناة «كان» الإسرائيلية أنه فور وقوع الحادث حاولت إدارة المستشفى الدفاع عن الحراس، بالتأكيد أنهم عملوا وفق ضوابط إطلاق النار المتبعة داخل المستشفيات. مضيفة أن وزارة الصحة رفضت اطلاعها على تلك الضوابط التي وضعها مسؤول الأمن بالوزارة ويخضع لها جميع حراس الأمن بالمستشفيات. إلا أن القناة حصلت على نص ضوابط إطلاق النار، ليتضح مخالفته بشكل فج من قبل حراس «تل هَشُومير ».

وتنص الضوابط على أنه يتم إطلاق نار مرة واحدة تجاه المهاجم، فيما يتضح من فيديوهات توثق مقتل مصطفى، قيام أحد الحراس بإطلاق 3 رصاصات تجاهه، فيما أطلقت حارسة رصاصتين، وأطلق ثالث رصاصة واحدة على الشاب. أي أن اثنين من بين 3 حراس أطلقوا النار على مصطفى بشكل يخالف التعليمات تمامًا.

وتنص الضّوابط أيضًا على أن إطلاق النار يتم فقط كمخرج أخير، بعد تنفيذ طرق عمل أخرى لإيقاف المهاجم. لكن وخلافًا لتلك التعليمات، وفي اللحظة الأولى التي يقول الحراس إن الشاب مصطفى طعن أحدهم فيها، بدأ حارسان في إطلاق النار عليه مباشرة. وحسب الضوابط يجب إعطاء الأولوية لإطلاق النار على رِجْل المهاجم، ويجب وقف إطلاق النار فورًا عندما لا يصبح المهاجم يمثل تهديدًا. لكن حتى بعد إطلاق الرصاصة الأولى التي «حَيَّدت» مصطفى تمامًا، واصل الحراس إطلاق النار تجاهه بلا هوادة لتأكيد مقتله.

في أعقاب مقتل مصطفى يونس، توجّهت مُؤسسة ميزان لحقوق الإنسان (النّاصرة)، باسم عائلة يونس إلى محكمة الصلح في تل أبيب، بطلب تعيين قاض للتحقيق في ظروف مقتله في حال لم تقم النيابة بمباشرة التحقيق في الملف وفق الإجراءات القانونية المتبعة. واستجابت المحكمة بتاريخ 2020/5/27، لطاقم المحامين الذي يمثل عائلة المغدور مصطفى يونس من عارة- عرعرة، بالرقابة على مُجريات التحقيق في مقتل مصطفى وأمهلت «الصُّلح» جِهات

أبلغت النيابة العامة الإسرائيلية، الطاقم الموكل بقضية المغدور يونس من مُؤسسة ميزان لحقوق الإنسان، بإغلاقها ملف التحقيق مع ٣ حراس أمن في مستشفى «تل هَشُومير»

التّحقيق (الشُّرطة والنيابة العامة)، فــي المَلَف، للرد فــي غضون أسبوعين على مسألة التحقيق مع «الحراس» قتلة المغدور يونس بحكم المشتبه بهم فــي القتل.

فــي 2020/6/10، صرّحت النّيابة العامة الإسرائيلية، لمحكمة الصلح فــي تل أبيب، أنها ستقوم بالتحقيق مع 3 حراس أمن فــي مستشفى «تل هَشُومير » بشبهة قتل يونس.

وفــي 2021/10/3، أبلغت النيابة العامة الإسرائيلية، الطاقم الموكل بقضية المغدور يونس كل من المحامي أحمد حمزة يونس والمحامي د. ضرغام سيف والمحامي عمر خمايسي من مُؤسسة ميزان لحقوق الإنسان، بإغلاقها ملف التحقيق مع 3 حراس أمن فــي مستشفى «تل هَشُومير» بشبهة قتل المغدور مصطفى يونس. وعقدت جلسة للتداول فــي الملف مع النيابة العامة فــي تل أبيب، حضرها والد المغدور مصطفى، السيد محمود يونس وعم الشهيد السيد عبد السلام يونس، إلى جانب طاقم المحامين.

مدير مُؤسسة ميزان المحامي عمر خمايسي، قال إن النيابة العامة فــي تل أبيب التي حققت فــي ظروف جريمة قتل مصطفى يونس أبلغتنا بإغلاق ملف التحقيق مع 3 حراس أمن فــي مستشفى «تل هَشُومير » بذريعة أنها (النيابة) أخذت بتقارير مُختصين التي تُبين أن حراس الأمن تصرفوا وفقًا للتعليمات الموجودة من قِبل الشُّرطة ولم يتجاوزها وعليه تم إغلاق الملف. وأشار الطّاقم إلى أن سيتسنى له طلب مواد التحقيق فــي هذا الملف لتصويره والاطلاع عليه وبعدئذ سيقدم استئنافًا للجنة الاستئنافات، وستستمر مُؤسسة ميزان لحقوق الإنسان فــي هذه الطريق لسنوات طويلة حتى النهاية.

تنص الضّوابط أيضًا على أن إطلاق النار يتم فقط كمخرج أخير، بعد تنفيذ طرق عمل أخرى لإيقاف المهاجم. لكن وخلافًا لتلك التعليمات، وفي اللحظة الأولى بدأ حارسان في إطلاق النار عليه مباشرة. وحسب الضوابط يجب إعطاء الأولوية لإطلاق النار على رِجْل المهاجم، ويجب وقف إطلاق النار فورًا عندما لا يصبح المهاجم يمثل تهديدًا. لكن حتى بعدها واصل الحراس إطلاق النار تجاهه بلا هوادة لتأكيد مقتله.

61

بشار برهان زبيدات (بسمة طبعون)

فـيديو يظهر أن الشرطي لم يُصَب بأذى وَواصل المُطاردة

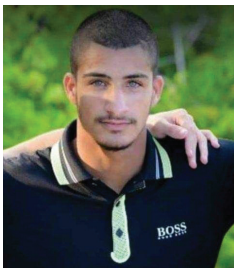

- **بشار برهان زبيدات**
- **العمر:** 18 عاما
- **البلد:** بسمة طبعون
- **التاريخ:** 2021/1/11
- **مكان الاستهداف:** حيفا
- **حالة الملف:** ملف التحقيق قيد البحث

فــي يوم 2021/1/11، أعلن فــي مستشفى «رَمْبام» بمدينة حيفا عن وفاة الشاب بشار برهان زبيدات (18 عامًا) من قرية بسمة طبعون قضاء حيفا، متأثرًا بإصابته الحرجة بإطلاق نار على يد الشُّرطة فــي حيفا فجر اليوم نفسه.

وبحسب مزاعم الشُّرطة، فإن سيارة مشبوهة دهست شرطيًا بعد أن أشار إلى سائقها بالتوقف فــي حيفا وفر من المكان. وخلال عمليات البحث، عُثر على السيارة وطاردتها وأثناء محاولتها الهرب، أطلقت الشُّرطة النار عليها، لكنها تمكنت من الهرب. وبعد ذلك، ورد بلاغ من مصادر طبية حول نقل مصابين إلى مستشفى «رَمْبام » فــي حيفا.

واعتقلت الشُّرطة شابًا (21 عامًا) من بسمة طبعون لمدة 3 أيام، وذلك بشبهة الضلوع فــي حادث دهس الشرطي.

وعلى أثر مقتل الشاب بشار زبيدات برصاص الشُّرطة، تظاهر العديد من أهالي قرية بسمة طبعون ورفعوا لافتات منددّة بسياسة الشُّرطة، فــيما أحرق آخرون إطارات فــي المكان. وجرى إغلاق مدخل القرية فــيما قامت الشُّرطة بتفريق المتظاهرين بالقنابل الصوتية والمسيلة للدموع.

مجلس محلي بسمة طبعون قال مُعقّبًا على ذلك، إن سكان بسمة طبعون ينتفضون غضبًا بعد مقتل الشاب بشار زبيدات من قبل الشُّرطة التي حمّلها كامل المسؤولية عما حصل. وذكر أن الأهالي انتفضوا ضد سياسة الشُّرطة والتمييز الواضح والفاضح والصارخ فــي التعامل مع المواطنين العرب.

وبيّن المجلس المحلي أن شريط الفــيديو يوضح توثيق لمطاردة الشُّرطة للشاب بشار برهان زبيدات من بسمة طبعون فــي حيفا والتي تخلّلها إطلاق النار عليه، وتوفــي متأثرًا بجروحه، فــيما أضاف أن «الشُّرطة كانت تدّعي بخلاف ما هو واضح فــي شريط الفــيديو أن الشاب قام

جرى فتح التحقيق فـي مُلابسات جريمة قتل الشاب بشار زبيدات فـي وحدة التحقيق مع أفراد الشُّرطة (ماحاش)، حيث أنه تبين وفق المعلومات أنه أثناء المطاردة البوليسية، أطلقت الشُّرطة النار فـي جميع الاتجاهات وأن زبيدات، الذي قالوا إنه كان جالسًا بجانب السائق، أصيب فـي رأسه. فـيما لم تصدر أي نتائج عن ملف التحقيق فـي جريمة قتل بشار حتى إصدار الكتاب.

بدهس شرطي ما تسبب بإطلاق النار عليه، لكن يبدو واضحًا وجليًا فــي الفــيديو أن الشرطي لم يصب بأذى وعاد إلى جيب الشُّرطة وتابع المطاردة».

وقد حمّل رئيس مجلس محلي بسمة طبعون، رائد زبيدات، الشُّرطة كامل المسؤولية عما حصل، مُؤكدًا على أن الدّم العربي ليس رخيصًا، وأن الشُّرطة سريعة الضغط على الزّناد عندما يتعلّق الأمر بالعرب بينما لا تمارس نفس السياسة تجاه اليهود، فــي أمور تحدث يوميًا تشمل الاعتداء على الشُّرطة والجيش.

وقال زبيدات إنه سيبرق برسالة مُستعجلة إلى وزير الأمن الداخلي (فــي ذاك الوقت)، أمير أوحانا، يطالبه فــيها بالإسراع فــي التحقيق وتقديم الجناة إلى المحاكمة وفرض أقصى عقوبة عليهم.

وجرى فتح التحقيق فــي مُلابسات جريمة قتل الشاب بشار زبيدات فــي وحدة التحقيق مع أفراد الشُّرطة (ماحاش)، حيث أنه تبين وفق المعلومات أنه أثناء المطاردة البُوليسية، أطلقت الشُّرطة النار فــي جميع الاتجاهات وأن زبيدات، الذي قالوا إنه كان جالسًا بجانب السائق، أصيب فــي رأسه. فــيما لم تصدر أي نتائج عن ملف التحقيق فــي جريمة قتل بشار حتى إصدار الكتاب.

62 أحمد حجازي (طمرة)

طالب التّمريض، المُتواجد عند صديقه الطبيب للدراسة

- **أحمد حجازي**
- **العمر:** 22 عاما
- **البلد:** طمرة
- **التاريخ:** 2021/2/1
- **مكان الاستهداف:** طمرة
- **حالة الملف:** إغلاق ملف التحقيق

قُتل الشاب أحمد حجازي (22 عامًا) من مدينة طمرة فـي 2021/2/1 برصاص الشُّرطة الإسرائيلية.

المغدور أحمد حجازي طالب التمريض، كان متواجدًا عند صديقه الطبيب محمد عرموش فـي بيته فـي مدينة طمرة للدراسة مساء يوم 2021/2/1، وعند سماع صوت إطلاق الرصاص خرجا لمعرفة ما يحدث، فأصابت رصاصة أطلقها عناصر الشُّرطة الإسرائيلية حجازي فـي الصدر، وتوفـي متأثرًا بإصابته، فـي حين أصيب صديقه عرموش برصاصة فـي ساقه.

فـي أعقاب ذلك، فتح قسم التحقيقات مع الشُّرطة الإسرائيلية «ماحاش»، فـي وزارة القضاء، تحقيقًا حول الأحداث فـي طمرة وإطلاق النار من قبل عناصر الشُّرطة، حيث تم التحقيق مع أفراد من الشُّرطة الذين تواجدوا فـي طمرة وشاركوا بإطلاق النار الذي تسبب بمقتل شابين وإصابة 4 أشخاص بجروح متفاوتة. وقد استصدرت الشُّرطة من المحكمة أمرًا يحظر نشر أي معلومات وتفاصيل من التحقيقات فـي الأحداث التي شهدتها طمرة، وذلك لمدة 7 أيام، على أن يبقى أمر حظر النشر ساري المفعول حتى تاريخ 2021/2/8.

ادّعت الشُّرطة أنه خلال نشاط عناصر لها فـي طمرة لاحظوا قيام 4 مُشتبهين بإطلاق النار نحو أحد المنازل، وعلى إثر ذلك حاول عناصر

المغدور أحمد حجازي طالب التمريض، كان متواجدًا عند صديقه الطبيب محمد عرموش فـي بيته فـي مدينة طمرة للدراسة، وعند سماع صوت إطلاق الرصاص خرجا لمعرفة ما يحدث، فأصابت رصاصة أطلقها عناصر الشُّرطة الإسرائيلية حجازي فـي الصدر، وتوفـي متأثرًا بإصابته، فـي حين أصيب صديقه عرموش برصاصة فـي ساقه.

الشُّرطة اعتقالهم ووقع تبادل إطلاق نار ما أسفر عن مقتل اثنين منهم وإصابة الآخرين بجروح.

مركز عدالة الحقوقي، تقدّم باسم عائلة الشهيد أحمد حجازي ومركز إعلام وعدد من الصحافـيين العرب، بالتماس عاجل للمحكمة يطلب فـيه إزالة أمر حظر النشر عن تفاصيل التحقيق فـي جريمة قتل المغدور أحمد حجازي فـي مدينة طمرة، وإتاحة المعلومات والتفاصيل لوسائل الإعلام ونشرها للناس لأن لهم الحق فـي التعبير عن الرأي والحق فـي النشر والحق فـي المعرفة.

وفـي مطلع شهر شباط/فبراير 2022 أعلن قسم التحقيقات مع أفراد الشُّرطة (ماحاش) والنيابة العامة، ورئيس قسم النيابة العامّة للشؤون الجنائيّة عن إغلاق ملف التحقيق ضدّ عناصر الشُّرطة المتورطين فـي مقتل المغدور أحمد حجازي. كما تقرّر نقل نتائج التحقيق الذي أجراه مُحقّقو (ماحاش) إلى شرطة إسرائيل وقائد المنطقة الشمالية، من أجل استخلاص العَبَر من هذا الحدث المأساوي، وفق مزاعم السُّلطات الإسرائيلية.

> أعلن قسم التحقيقات مع أفراد الشُّرطة (ماحاش) والنيابة العامة، ورئيس قسم النيابة العامّة للشؤون الجنائيّة عن إغلاق ملف التحقيق ضدّ عناصر الشُّرطة المتورطين فـي مقتل المغدور أحمد حجازي.

وبحسب بيان النيابة، فإنه بعد فحص جميع نتائج التحقيق والأدلة التي تمّ جمعها (من مكان الجّريمة فـي طمرة)، بما فـي ذلك أغطية الرصاص التي تمّ العثور عليها فـي مكان الحادث، ورواية شهود العيان وموقع إصابة المغدور حجازي، تبيّن أن الاثنين كانا أكثر عرضة للإصابة نتيجة إطلاق نار من قِبل الملثم الذي كان متواجدًا فـي الزقاق. كل من تواجد فـي ذلك الزقاق كان تحت خطر ملموس بما فـي ذلك رجال الشُّرطة والسكان.

وزعم البيان أنّ «إطلاق النار الذي قام به رجال (عناصر) الشُّرطة على الملثمين، من أجل حماية أنفسهم ومن حولهم، فـي الوضع الخطير الذي كانوا فـيه، قد استوفى شروط الدفاع عن النفس وكان مطلوبًا فـي ظروف القضية».

المحامي محمد صبحي جبارين من مُؤسسة ميزان لحقوق الإنسان، محامي عائلة المغدور أحمد حجازي، قال إن قرار وحدة التحقيقات فـي الشُّرطة الإسرائيلية (ماحاش) إغلاق ملف التحقيق فـي ظروف قتل الشاب حجازي وإصابة صديقه، كان متوقعًا مثل إغلاق عشرات الملفات التي تورط فـيها عناصر الشُّرطة الإسرائيلية بقتل شبان عرب فلسطينيين فـي إسرائيل، وأكّد أنه بصدد مواكبة الملف حتى النهاية

واتخاذ الإجراءات القانونية ذات الصلة. فـيما أشار إلى أنه هناك العديد من الثغرات فـي مسار التحقيق الذي أجراه (ماحاش).

وأضاف أن هناك العديد من الأسئلة التي لم يجب عنها تحقيق (ماحاش) بحسب القرار الشفوي الذي أبلغنا به، فمثلًا يزعم قسم التحقيقات أن شظايا الرصاص التي اخترقت جسد المغدور وأصابت صديقه الطبيب محمود عرموش لم يُعثر عليها!! من أجل تحديد مصدر الرصاص وإن كان من قبل الشُّرطة أم المشتبه فـيهم الذين كانت ترصدهم الشُّرطة خلال عملها فـي طمرة يوم الجّريمة، أيعقل أن تختفـي أغلفة الرصاصات من موقع الجّريمة؟! ثمّ أن الطبيب محمد عرموش الشاهد الحي على الجّريمة يؤكد أن الرصاص الذي أصابه والشهيد كان على يد عنصري الشُّرطة فـي المكان. بحسب أقوال المحامي جبارين.

من جهتها، أعلنت عائلة المغدور أحمد حجازي من طمرة عن رفضها قرار إغلاق ملف التحقيق ووصفته بالاستهتار الكبير، حتى أنهم لم يعتذروا عن الجّريمة التي اقترفتها الشُّرطة بحق المغدور أحمد، وأكّدت العائلة أنها ماضية فـي المسار القضائي حتى انتزاع حق ابنها وقالت إنها لن تنازل عن حقها ومطلبها العادل.

مُؤسسة ميزان لحقوق الإنسان (النّاصرة) قالت فـي بيان أصدرته عقب ذلك: إن إغلاق ملف التحقيق وعدم إدانة ومعاقبة المتورطين فـي مقتل الشاب أحمد حجازي، يؤكد مجددًا على أن الأصابع الأمنية والشرطية الخفـيفة على الزّناد تجاه كل ما هو عربي. ورأت مُؤسسة ميزان أن إغلاق ملف التحقيق وعدم إدانة ومعاقبة المتورطين فـي مقتل أحمد حجازي، يؤكد مجددًا على أن الأصابع الأمنية والشرطية الخفـيفة على الزّناد تجاه كل ما هو عربي لأنها تتلقى الحماية والدعم الكامل من جهات إسرائيلية رسمية عدة عملت على إغلاق ملفات المُتهم ين بالقتل.

واعتبرت مُؤسسة ميزان لحقوق الإنسان، أن «الإعدامات الميدانية» على أيدي الأذرع الإسرائيلية بغطاء سياسي وقانوني رسمي، انتهاكًا صارخًا للقوانين الدولية والإنسانية دون حساب ولا عقاب، وكأن قتل العربي على خلفـية قومية وعنصرية أمرًا لا يستحق المجرم العقاب عليه.

رأت مُؤسسة ميزان أن إغلاق ملف التحقيق وعدم إدانة ومعاقبة المتورطين فـي مقتل أحمد حجازي، يؤكد مجددًا على أن الأصابع الأمنية والشرطية الخفـيفة على الزّناد تجاه كل ما هو عربي لأنها تتلقى الحماية والدعم الكامل من جهات إسرائيلية رسمية عدة عملت على إغلاق ملفات المُتهم ين بالقتل.

63 منير أحمد عنبتاوي (حيفا)

القتل بدم بارد بدلا من توفير المساعدة

- **منير أحمد عنبتاوي**
- **العمر:** 33 عاما
- **البلد:** حيفا
- **التاريخ:** 2021/3/29
- **مكان الاستهداف:** حيفا
- **حالة الملف:** إغلاق ملف التحقيق

الشاب منير أحمد عنبتاوي (33 عامًا) يعاني من اضطرابات نفسية، قُتل بعيارات نارية على يد عناصر من الشُّرطة الإسرائيلية أمام منزله في حي «وادي النسناس» بمدينة حيفا، في 2021/3/29. وبحسب العائلة، فقد أطلقت الشُّرطة 5 رصاصات على ظهر عنبتاوي، ما أدّى إلى مقتله.

والدة الشاب، عطاف عنبتاوي قالت إن الشُّرطة قتلت ابنها بدم بارد بدلًا من توفير المساعدة له، كما أنها قامت باستجوابها للتحقيق دون أن تبلغها بوفاة ابنها الذي يعاني من اضطرابات نفسية.

وحول تفاصيل الواقعة، قالت الوالدة عطاف إنها استدعت الشُّرطة من أجل إيقاف ابنها الذي يعاني من احتياجات خاصة، بعد أن أخذ سكينًا من المطبخ وخرج إلى الشارع، لتقوم الشُّرطة بقتله بدلًا من حمايته. وأشارت الوالدة إلى أن ابنها منير كان على هيئة طفل كبير ترك خلفه طفلة أحبّها وأحبّته، ولطالما اعتنيت به وواظبت حتى يتلقى الدواء لأجل وضعه النفسي وهو كان يعتني بي أيضًا بسبب وضعي الصحي.

شقيقة المغدور قالت إن منير طلب من والدتها المال في الوقت الذي لم يتوفر معها، وفي أعقاب ذلك نزل إلى الشارع غاضبًا وهو يعاني

من اليمين منير عنبتاوي، ومن اليسار منزله الذي قتل أمامه

من اضطرابات نفسية. «والدتي هي من اتصلت بالشُّرطة حتى لا يشكل خطرًا على نفسه والآخرين ويتم نقله إلى المستشفى». وتساءلت: «كيف يعقل أن تطلق الشُّرطة رصاصات على شخص مريض بمنطقة الظهر بدلًا من اعتقاله؟».

وفــي اليوم التالي (2021/3/30) أطلق سراح الشرطي قاتل الشاب منير عنبتاوي دون أيّة شروط مقيّدة، لكنّه لم يُعد إلى عمله، وعزت مصادر فــي الشُّرطة عدم إعادته إلى العمل إلى أنه كان فــي عطلة صحيّة بعد إصابته. وتبّنت قيادة منطقة الشاطئ (حيفا) رواية الشرطي، وادّعت، استنادًا إلى شريط فــيديو من المكان، أنه لم يكن أمام الشرطي أي خيار للتصرّف بشكل آخر. ويدعم مسؤولو المنطقة الشرطي بشكل كامل، ويدّعون أن هذه ستكون نتيجة تحقيق وحدة التحقيق مع أفراد الشُّرطة (ماحاش).

وفــي 2021/5/23- أي بعد شهرين من قتل الشاب منير عنبتاوي- أغلق قسم التحقيقات مع عناصر الشُّرطة (ماحاش)، ملف جريمة قتل منير عنبتاوي وبرّأت (ماحاش) الشرطي القاتل، إذ قالت فــي بيان، إنّه «تقرّر تعليق القضية على المستوى الجنائي لعدم وجود تهمة».

وقالت (ماحاش) فــي بيان: «بعد إجراء تحقيق أساسي وشامل وفحص جميع الأدلة، قرّرت وحدة التحقيقات مع أفراد الشُّرطة أن نتائج حادث إطلاق النار، الذي قُتل خلاله المغدور منير عنبتاوي على يد رجل شرطة، تظهر أنه على الرغم من النتيجة المأساوية، إلا أن إطلاق النار تم تنفــيذه بما يتوافق مع القانون والإجراءات».

وعقّب المحامي الموكّل من قِبل عائلة المغدور، ألبير نحاس، على القرار بالقول: «نحن نرفض هذا الادّعاء وسنقوم بمراجعة تفاصيل الملف مع إمكانية الاستعانة بخبير فــي هذا الشأن، وسنستأنف على القرار للنائب العام وإذا احتاج الأمر سنقدم استئنافًا إلى المحكمة العليا بالقدس وكذلك دعوى مدنية باسم العائلة للحصول على تعويضات من الشُّرطة، لا سيّما وأنه كان لديها علم مسبق بحالة الضحية النفسية ومن غير المعقول الوصول إلى نتيجة القتل». وتابع نحاس: «كان حريًّا بالشُّرطة الحفاظ على السلامة، وعدم إطلاق النار والوصول إلى درجة القتل، وبحسب اعتقادي، مع وصول القضية إلى أروقة المحاكم فإنها لن تقبل بالنتيجة التي وصلت إليها الشُّرطة».

وعبّر وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي، آنذاك، أمير أوحانا، عن دعمه

تساءلت: «كيف يعقل أن تطلق الشُّرطة رصاصات على شخص مريض بمنطقة الظهر بدلًا من اعتقاله؟».

«نحن نرفض هذا الادّعاء وسنقوم بمراجعة تفاصيل الملف وإذا احتاج الأمر سنقدم استئنافًا إلى المحكمة العليا بالقدس، لا سيّما وأنه كان لديها علم مسبق بحالة الضحية النفسية ومن غير المعقول الوصول إلى نتيجة القتل».

للشرطي قاتل عنبتاوي، وتحدث مع الشرطي الضالع فـي جريمة القتل. وقال أوحانا، إنه «تم التحقيق فـي الحادث من قبل قسم التحقيق من أفراد الشرطي، كما ينبغي».

وأضاف أوحانا أنه «فـي الوقت نفسه، من المهم جدًا أن يعرف كل ضابط وضابطة فـي الشُّرطة بالفعل أنهم سيحصلون على الدعم الكامل لأي عمل يهدف إلى منع إلحاق الأذى بحياتهم وحياة المدنيين – وليس فقط الدعم، ولكن سيحظون بتقديرنا كذلك». وفـي 2022/5/17 رفض النائب العام الاستئناف على قرار النيابة اغلاق الملف ضد الشرطي الذي أطلق النار على منير عنبتاوي فـي حيفا، وأعلن المحامي الموكّل من قِبل عائلة المغدور أنه سيتوجه إلى المحكمة العليا بالقدس.

64

محمد محمود كيوان (أم الفحم)

أول قتيل يسقط خلال أحداث «هبّة الكرامة»

أصيب الشاب محمد محمود يوسف كيوان (17 عامًا) من مدينة أم الفحم، بجراح بالغة الخطورة جرّاء أصابته برصاص الشُّرطة الإسرائيلية فـي منطقة الرأس يوم الأربعاء 2021/5/12، فـي مفرق مستوطنة «ميعامي» قرب مدينة أم الفحم، خلال اعتداءات قوات الشُّرطة على الاحتجاجات التي انطلقت فـي البلدات العربية نصرة للقدس وغزة.

وأعلن عن وفاة محمد كيوان يوم 2021/5/19 بعد أن مكث لمدة أسبوع فـي العناية المكثفة فـي المستشفى منذ الإصابة وهو موصول بجهاز التنفس الاصطناعي، ومنذ ذلك اليوم لم يصحو من الغيبوبة حتى أعلن وفاته. على ضوء قتل الشاب محمد كيوان برصاص الشُّرطة، حمّلت مراكز حقوقية السُّلطات الإسرائيلية بجميع أذرعها المسؤولية، وطالبت بفتح تحقيق مستقل مع جهاز الشُّرطة ومتخذي القرارات حول سياسة الشُّرطة وتعاطيها المفرط فـي استعمال العنف واستعمالها غير القانوني للسلاح تجاه الفلسطينيين مواطني إسرائيل. واعتبرت أن السبب الرئيسي لإطلاق الرصاص الحي من قبل

- **محمد محمود كيوان**
- **العمر:** 17 عاما
- **البلد:** أم الفحم
- **التاريخ:** 2021/5/12
- **مكان الاستهداف:** قرب أم الفحم
- **حالة الملف:** إغلاق ملف التحقيق

الشرطي على رأس المغدور هو علمه يقينًا أنه لن يعاقب أو يحاسب، وأن المسؤولين عنه، بشكل مباشر أو غير مباشر وصولًا إلى مُتخذي القرارات حول السياسات فـي الموضوع، سيدافعون عنه ويجنبوه أي تحقيق جدي أو محاكمة.

وأضافت أن الشاب محمد كيوان هو أول قتيل يسقط خلال أحداث «هبّة الكرامة» برصاص قوات الأمن، بعد أن سقط المغدور موسى حسونة برصاص مستوطن. منذ بداية الهبة هدفت الشُّرطة إلى إحباطها بكل الوسائل العنيفة بما فـي ذلك استعمال الرصاص الحي ضد المواطنين العرب. وقد طالبت مراكز حقوقية فـي رسالة بعثتها لوزير الأمن الداخلي والمُستشار القضائي للحكومة والمفتش العام للشرطة، منع استخدام الرصاص الحي و/أو المطاطي لما فـيه من خطر على المواطنين.

فـي 2021/12/8، وجهت جهات حقوقية رسالة لوزير القضاء الإسرائيلي، آنذاك، غدعون ساعر، طالبته فـيها بالكشف عن مجريات التحقيق فـي ملف قتل الشاب محمد محمود كيوان. وقالت إن هذا التوجه يأتي بعد أن تم الإعلان فـي حينه أن هناك تحقيقًا فـي (ماحاش) فـي هذا الملف بمرافقة النيابة العامة، ورغم مرور أكثر من نصف عام حتى الآن (يوم 2021/12/8) لم تُقدم أي لائحة اتهام ولا علم عن أي تحقيق مع أفراد الشُّرطة الضالعين بمقتل محمد كيوان.

فـي 2022/9/15، أغلق قسم التحقيق مع أفراد الشُّرطة (ماحاش) ملف التحقيق بمقتل الشاب محمد كيوان، وأبلغت وزارة القضاء الإسرائيلية، عائلة المغدور محمد كيوان محاميد أنها قررت إغلاق ملف التحقيق ضد الشرطي قاتل ابنها بادّعاء «عدم توفر الأدلة».

وعقب والد المغدور بالقول إنه «سنة ونصف من المُماطلة والمعاناة لاتخاذ قرار من هذا النوع. سنلاحقهم بكل الوسائل القانونية المتاحة».

أصيب الشاب محمد محمود يوسف كيوان من مدينة أم الفحم، بجراح بالغة الخطورة جرّاء أصابته برصاص الشُّرطة الإسرائيلية فـي منطقة الرأس، فـي مفرق مستوطنة «ميعامي» قرب مدينة أم الفحم، خلال اعتداءات قوات الشُّرطة على الاحتجاجات التي انطلقت في البلدات العربية نصرة للقدس وغزة.

65 أمير أبو كف (أم بطين/ النقب)

حادث مُروّع مع دورية شرطة

- **أمير أبو كف**
- **العمر:** 19 عاما
- **البلد:** أم بطين/ النقب
- **التاريخ:** 2021/7/18
- **مكان الاستهداف:** النقب
- **حالة الملف:** إغلاق ملف التحقيق

فـي 2021/7/18، أعلن فـي مستشفى «سوروكا» فـي مدينة بئر السّبع، عن وفاة الشاب أمير أبو كف البالغ من العمر 19 عامًا، من بلدة أم بطين فـي النَّقب، بعد تدهور حالته الصحية، إثر تعرّضه لحادث مروع، مع دورية شرطة قبل يومين من لحظة إقرار وفاته (2021/7/16).

غير أن عائلة المغدور الشاب أمير محمد أبو كف، رفضت تسلم جثمانه من مستشفى «سوروكا»، وطالبت بإحالته إلى التشريح فـي معهد الطب العدلي فـي أبو كبير، للتأكد من سبب وفاته بسبب شكوكها بأن الشُّرطة قد دهست ابنها أمير بشكل مُتعمّد عندما اعترضته حين كان يقود دراجته النارية على مفرق السقاطي، مساء يوم الجمعة (2021/7/16).

وقالت عائلة أبو كف، وفق شهادتها، إنّ الشُّرطة دهست ابنها ما أسفر عن وفاته. وأكّدت أنها ستقدم شكوى إلى قسم التحقيقات مع أفراد الشُّرطة الإسرائيلية (ماحاش).

وكان الشّاب أبو كف قد رَقَد يومين فـي قسم العلاج المكثف بالمستشفى، بحالة حرجة للغاية، إلى أن أقرّ الطاقم الطبي عن وفاته إثر فشل كافة المحاولات لإنقاذ حياته، إذ كانت إصابته فـي منطقة الرأس بالغة الخطورة.

فـي 2021/8/22، تقدّمت مُؤسسة ميزان لحقوق الإنسان (النّاصرة)، باسمها وباسم عائلة المغدور أمير أبو كف، برسالة خطيّة لقسم مركز التحقيق فـي شرطة فـي بئر السبع طالبت فـيها فتح تحقيق جنائي فـي شبهة مقتل الشاب أبو كف دهسًا من قبل سيارة دورية شرطة. وطالبت مُؤسسة ميزان فـي رسالتها للتواصل معها حول حيثيات وتفاصيل حادثة دهس أمير أبو كف، كما وطالبت بمعرفة إذا كانت الشُّرطة قد فتحت ملف تحقيق جنائي بهذه القضية أو من خلال إجراءات فحص دون تحقيق تحت التحذير.

فـي التوازي مع الطلب المقدم من قبلها، تقدّمت مُؤسسة «ميزان» برسالتها للحفاظ على نقاء وطهارة التحقيق، وجمع صور لتوثيق

حادث الدهس من أكثر من جهة من المُفترض أنها قامت بذلك من أجل كشف الحقيقة (كاميرات سيارات ودوريات الشُّرطة، كاميرات المفرق الذي وقع فـيه الحادث، وتصوير لمواطنين آخرين كانوا فـي المكان وقت الحادث). حيث ادّعت الشُّرطة أن «سائق دراجة نارية غادر بلدة أم بطين فـي النَّقب، وهو يقود دراجته على عجلة واحدة وبصورة جنونية، وتمت مطاردته من قبل شرطي على دراجة نارية الذي استدعى قوات إضافـية لإغلاق الشارع أمامه، ما أدّى إلى التصادم بين سائق الدراجة النارية ودورية الشُّرطة».

وجاء فـي رسالة مُؤسسة ميزان الخطيّة لشرطة بئر السبع أن عائلة المغدور أمير أبو كف حصلت على معلومات موثوقة تفـيد بأن مواطنًا كان قد شهد الحادثة وقام بتوثيق جزءًا منها ثم تم القبض عليه من قبل الشُّرطة المتواجدة فـي المكان بشبهة عرقلة عمل الشرطي أثناء عمله. ويشتبه أن شاهد العيان تم الضغط عليه أثناء اعتقاله. وعليه فإن «ميزان» أخذت هذا السلوك على محمل الجد حيث تشتبه فـي حدوث اضطراب فـي إجراءات التحقيق، وطالبت الشُّرطة بالتحقيق حول هذا السلوك، حيث تم الإفراج عن شاهد العيان بدون تقديم ضده أية تهمة وطالبت كذلك بالتحقيق معه واستجوابه حول الحادثة وما إن كان قد تعرّض لتهديد بسبب تصوير الحادث. (اسم الشاهد: محمد حبيب قويدر من النَّقب).

وفـي 2022/8/17 أغلق قسم التحقيقات مع عناصر الشُّرطة (ماحاش)، ملف التحقيق بظروف وفاة الشاب أمير أبو كف جرّاء تعرّضه لمطاردة بوليسية.

وأعرب الوالد محمد أبو كف عن استيائه من قرار (ماحاش) بإغلاق ملف التحقيق بظروف وفاة ابنه أمير، بالرغم من التأكيد على أنّ الشُّرطة هي من دهست ابنه ما أسفر عن وفاته.

وعقّب مدير مُؤسسة ميزان، المحامي عمر خمايسي، بالقول: «أكّدنا خلال جلستنا مع قسم التحقيقات مع عناصر الشُّرطة (ماحاش) فـي مكتبهم الرّئيسي بالقدس، أن لدينا شُبهات تُؤكد أن الشُّرطة دهست الشاب أمير وعرضته للخطر جرّاء الملاحقة والمطاردة البوليسية على مفرق السقاطي فـي النَّقب. مضيفا أن بعد عام كامل من التحقيقات ومتابعة «ميزان» لقضية ظروف وفاة أمير أبو كف، أخبرنا قسم التحقيقات (ماحاش) أنه سيغلق الملف بادّعاء عدم وجود شبهات

عقّب مدير مُؤسسة ميزان، المحامي عمر خمايسي: «أكّدنا خلال جلستنا مع قسم التحقيقات مع عناصر الشُّرطة (ماحاش) فـي مكتبهم الرّئيسي بالقدس، أن لدينا شُبهات تُؤكد أن الشُّرطة دهست الشاب أمير وعرضته للخطر جرّاء المُلاحقة والمُطاردة البوليسية على مفرق السقاطي فـي النَّقب.

لعمل جنائي، مما يبرأ ساحة أفراد الشُّرطة الذين قاموا بملاحقة أمير ومن ثم إغلاق مفرق شارع رئيس فـي النَّقب بالحواجز لتتسبب بوفاة الشاب أبو كف. وشكك المحامي عمر خمايسي فـي رواية الشُّرطة، «لأنها رواية تريد أن تخفـي الحقيقة، الشُّرطة كان بإمكانها تفادي نتيجة التسبب بوفاة أمير أبو كف بطرق أخرى غير قاتلة، إذ لا يعقل أن مجرد مخالفة مرورية تصل نتيجتها لوفاة بسبب اهمال الشُّرطة وسياسة تعاملها مع المواطنين».

66

فتحي محمد حسن جبارين (أم الفحم)

إطلاق نار من قبل عناصر وحدة «حرس الحدود»

قُتل الشاب فتحي محمد حسن جبارين (28 عامًا) وأصيب آخر بجروح طفـيفة من أم الفحم فـي جريمة إطلاق نار من قبل عناصر وحدة «حرس الحدود» التّابعة للشرطة الإسرائيلية، صباح يوم الجمعة 2021/12/3.

وبحسب رواية الشُّرطة، فإن شرطيان أصيبا بجروح مُتوسطة وطفـيفة إثر دهسهما من قبل سيارة الشابين فـي المدينة كان فتحي جبارين أحدهما. وذكر شهود عيان من أم الفحم أن الشاب فتحي جبارين كان لوحده فـي السيارة، ولم يكن حاجزًا للشرطة، وأن عناصر الشُّرطة أوعزوا له بالتوقف إلا أنه رفض ذلك واستمر وزاد من

فتحي محمد حسن جبارين

العمر: 28 عاما

البلد: أم الفحم

التاريخ: 2021/12/3

مكان الاستهداف: أم الفحم

حالة الملف: لم يفتح ملف للتحقيق

بحسب رواية الشُّرطة، فإن شرطيان أصيبا بجروح مُتوسطة وطفـيفة إثر دهسهما من قبل سيارة الشابين فـي المدينة كان فتحي جبارين أحدهما. وذكر شهود عيان من أم الفحم أن الشاب فتحي جبارين كان لوحده فـي السيارة، ولم يكن حاجزًا للشرطة، وأن عناصر الشُّرطة أوعزوا له بالتوقف إلا أنه رفض ذلك واستمر وزاد من سرعته وسُمع دوي إطلاق نار كثيف، وأنهم لم يشاهدوا إصابات فـي صفوف الشُّرطة.

سرعته وسُمع دوي إطلاق نار كثيف، وأنهم لم يشاهدوا إصابات فـي صفوف الشُّرطة.

ولم يفتح ملف للتحقيق فـي مقتل فتحي جبارين، إذ أن رواية الشُّرطة تقول إنه خلال نشاط لعناصر من وحدة «حرس الحدود» التابعة للشرطة الإسرائيلية فـي أم الفحم، دهست سيارة العناصر وأصابت إثنين بجروح وصفت بأنها متوسطة وطفـيفة، ورد عدد من العناصر بإطلاق النار على السيارة فأصيب مُشتبهان كانا داخلها وضبطوا مُسدّسًا، وأسفر إطلاق النار عن إصابة المشتبهين.

67

موسى عبد الهادي (عكا)

إطلاق النّار من قبل حارس أمن

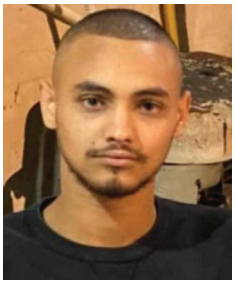

فـي 2022/1/5، أعلن فـي مستشفى «رَمْبام» بمدينة حيفا، عن وفاة الشاب موسى شادي عبد الهادي (20 عامًا) من مدينة عكا مُتأثرًا بإصابته الحرجة برأسه إثر إطلاق النّار عليه من قبل حارس فـي ناد ليلي بحيفا، فجر يوم 2021/12/31. وقالت الشُّرطة، فـي حينه، إن خلفـية الجّريمة، التي وقعت فـي جادة «هستدروت» بالقرب من مفرق السّعادة فـي المنطقة الصّناعية التجارية (تْشِيك بُوست)، غير واضحة.

وعُلم أن الشُّرطة حققت مع الحارس الضالع بقتل الشاب موسى عبد الهادي فـي أعقاب الحادثة، إلا أنه لم يفتح ملف للتحقيق حتى إصدار الكتاب.

- **موسى عبد الهادي**
- **العمر:** 28 عاما
- **البلد:** عكا
- **التاريخ:** 2022/1/5
- **مكان الاستهداف:** حيفا
- **حالة الملف:** لم يفتح ملف للتحقيق

68

سند سالم الهربد (النقب)

عملية مشتركة للشُّرطة وجهاز الأمن العام (الشاباك)

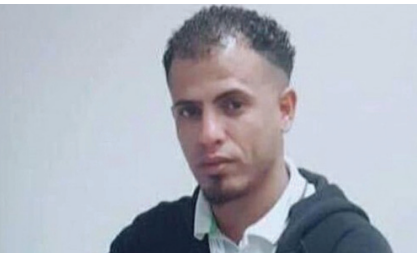

- **سند سالم الهربد**
- **العمر:** 27 عاما
- **البلد:** رَهط
- **التاريخ:** 2022/3/15
- **مكان الاستهداف:** رَهط
- **حالة الملف:** إغلاق ملف التحقيق

قُتل الشاب سند سالم الهربد (27 عامًا)، من مدينة رَهَط في النَّقب، فجر يوم الثلاثاء (2022/3/15)، برصاص أفراد وحدة «المُستعرِبين» في الشُّرطة خلال عملية مشتركة مع جهاز الأمن العام (الشاباك) في مدينة رَهَط.

ووفقًا لمعلومات نشرت في وسائل الإعلام، فإن وحدة «المُستَعربين» دخلوا رَهَط، الساعة 04:00 فجرًا، لاعتقال مشتبهين وإخضاعهما للتحقيق لدى الشاباك. وفي المحطة الأولى، جرى تشخيص أحد المُشتبهين مع ثلاثة أشخاص من غزة. وفي الساعة 04:30، تقدمت القوة نحو الهدف الثاني، إذ طُلب منها اعتقال مشتبه آخر للتحقيق معه في جهاز الشاباك.

وبعد مرور نحو ربع ساعة، عند الساعة 04:45، وفقًا لادّعاء «حرس الحدود» أُطلقت عيارات نارية صوب أفراد القوة، فردوا بإطلاق النار. وخلال تبادل إطلاق النار أصيب الشاب سند الهربد. وجرى استدعاء «نجمة داود الحمراء» الساعة 05:13 فجرًا، ووصل الطاقم الطبي إلى المكان بعد عدة دقائق، وأجرى عمليات إنعاش للمصاب، لكنه اضطر لإقرار وفاته.

وذُكر أن المُستعرِبين وعناصر الشاباك كانوا في طريقهم لاعتقال مشتبهين اثنين على خلفية أمنية، إذ كانوا يرتدون زيًا بدويًا في منطقة شهدت شجارًا عائليًا، وجرى اعتقال الأول، والثاني لم يُعتقل بعد. والمغدور قُتل في المكان، ولم تربطه أي علاقة بالقضايا الأمنية.

بعد مرور نحو ربع ساعة، عند الساعة ٤:٤٥، وفقًا لادّعاء «حرس الحدود» أُطلقت عيارات نارية صوب أفراد القوة، فردوا بإطلاق النار. وخلال تبادل إطلاق النار أصيب الشاب سند الهربد.

وعن تفاصيل ما حدث، قال قريب المغدور سند الهربد، إنه «سمعت دوي إطلاق نار، الساعة الرابعة قبل الفجر تقريبًا، فاستيقظت وقمت.. ثم استدعيت طاقم الإسعاف. وكان هناك أفراد الشُّرطة والشاب ملقى على الشارع لأكثر من ساعة، ورفضوا أن يحضر الطاقم الطبي لتقديم العلاج للشاب».

وقال أقارب المغدور إن سند الهربد كان فـي طريقه للعمل، ولم يكن مطلوبًا، وجرى إعدامه ميدانيًا.

وجرى فتح ملف للتحقيق فـي ملابسات جريمة قتل المغدور سند الهربد فـي قسم التحقيق مع عناصر الشُّرطة (ماحاش). وأيضًا أجريت عملية تشريح للجثة فـي معهد الطب الشرعي فـي أبو كبير، الثلاثاء (2022/3/15).

وفـي 2022/3/16، أظهرت التحقيقات أن الشاب سند سالم الهربد، قتل برصاصتين أطلقها عليه عنصر وحدة «المُستعرِبين» من الخلف، استقرت إحداهما فـي القسم العلوي من ظهره، بحسب ما نقلت صحيفة «هآرتس»، عن مصادر مطلعة على نتائج تحقيق قسم التحقيقات مع أفراد الشُّرطة (ماحاش).

وأكّدت التحقيقات أن سند الهربد لم يكن مقابلًا لـ«المُستعرِب» القاتل، وإنما أعطى ظهره للشرطي قبل أن يطلق الأخير النار، وذلك خلافًا لمزاعم القاتل الذي كان قد ادّعى أنه أطلق النار على الهربد بعد أن شعر بخطر مباشر يتهدد حياته وزعم أن الهربد صوب مُسدّسًا من مسافة ستة أمتار نحوه.

واعترف القاتل الذي يخدم فـي وحدة «المُستعرِبين» التابعة لقوات «حرس الحدود» الشُّرطيّة، فـي الشهادة التي قدمها، أنه استهدف المغدور الهربد برصاصتين، إذ أطلق النار فـي البداية على الجزء السفلي من جسد الهربد، وبعد أن سقط المغدور أرضًا، أطلق القاتل رصاصة أخرى استهدفت الجزء العلوي من جسده.

وكانت (ماحاش) قد قررت إبعاد الشرطي القاتل عن العمل لمدة أسبوع وسحب سلاحه الشخصي منه، علمًا بأنه حظي بدعم وزير الأمن الداخلي، آنذاك، عومير بار-ليف، الذي تبنى مزاعم الشُّرطة بأن الهربد حاول إطلاق النار باتجاه القاتل وأنه عُثر بحوزته على مُسدّس مُلقّم غير مرخص، والمفتش العام للشرطة، آنذاك، يعقوب شبتاي، الذي ربط بين عملية المُستعرِبين والشاباك فـي رَهَط، والعمليتين فـي

اعترف القاتل الذي يخدم فـي وحدة «المُستعرِبين» التابعة لقوات «حرس الحدود» الشُّرطيّة، فـي الشهادة التي قدمها، أنه استهدف المغدور الهربد برصاصتين، إذ أطلق النار فـي البداية على الجزء السفلي من جسد الهربد، وبعد أن سقط المغدور أرضًا، أطلق القاتل رصاصة أخرى استهدفت الجزء العلوي من جسده.

مخيم بلاطة وقلنديا (فجر الثلاثاء) التي قتل فـيها شابين فلسطينيين.

فـي آواخر شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2022، قررت وحدة التحقيق مع أفراد الشُّرطة (ماحاش)، إغلاق ملف التحقيق مع عنصر وحدة «المُستعرِبين» التابعة لقوات «حرس الحدود»، قاتل المغدور سند سالم الهربد، علمًا بأن تحقيقات (ماحاش) كانت قد أظهرت أن الهربد قتل برصاصتين أطلقها عليه «المُستعرِب» القاتل من الخلف، استقرت إحداهما فـي القسم العلوي من ظهره.

69 محمد غالب أبو القيعان (النقب)
عملية دهس وطعن

قُتل الشاب محمد غالب أبو القيعان (34 عامًا) من قرية حورة فـي النَّقب، على أيدي أفراد الشُّرطة مساء يوم 2022/3/22، بعد تنفـيذه عملية دهس وطعن فـي مدينة بئر السبع أسفرت عن مقتل 4 أشخاص، وفقًا لرواية الشُّرطة ووسائل إعلام إسرائيلية. وقالت الشُّرطة الإسرائيلية إنها تتعامل مع الواقعة على أنها «عملية هجومية»، فـي حين ذكرت وسائل إعلام عبرية أن الشُّرطة «اشتبهت فـي البداية بأن الواقعة جنائية على خلفـية نزاع بين عشائر».

وعُلم أن هو الشاب محمد غالب أبو القيعان هو متزوج وأب لخمسة أطفال وكان يعمل معلمًا بإحدى المدارس الثانوية فـي النَّقب. ولم يفتح ملف للتحقيق فـي ملابسات مقتل أبو القيعان.

- **محمد غالب أبو القيعان**
- **العمر:** 34 عاما
- **البلد:** حورة
- **التاريخ:** 2022/3/22
- **مكان الاستهداف:** بئر السبع
- **حالة الملف:** لم يفتح ملف للتحقيق

قتلى عملية الخضيرة- آذار 2022

يوم 27 آذار 2022، قُتل الشابان أيمن أحمد اغبارية (24 عامًا) وإبراهيم حسن إغبارية (29 عامًا)، من مدينة أم الفحم، بعد تنفـيذهما عملية إطلاق النار فـي مدينة الخضيرة، حيث أسفرت حينها عن مقتل شرطيين إسرائيليين فـي وحدة «حرس الحدود»، بحسب رواية الشُّرطة.

وفـي أعقاب عملية الخضيرة، نفذت الشُّرطة وجهاز الأمن العام (الشاباك) حملة اعتقالات طالت عشرات الشبان من أم الفحم وبلدات عربية أخرى، نُسبت إليهم شبهات الانتماء لتنظيم «داعش» الذي أعلن عن تبنيه العملية آنذاك. ولم يفتح ملف للتحقيق فـي ملابسات مقتل الشابين اغبارية.

70. أيمن أحمد اغبارية

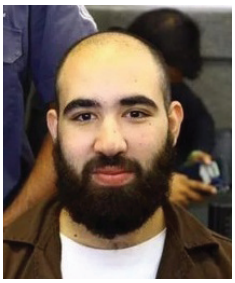

71. إبراهيم حسن اغبارية

72 أحمد ممدوح شعبان (جديدة المكر)

مُطاردة الشُّرطة لشابين مُشتبهَين على دراجة نارية

- **أيمن أحمد اغبارية**
- **العمر:** 24 عاما
- **إبراهيم حسن إغبارية**
- **العمر:** 29 عاما

- **البلد:** أم الفحم
- **التاريخ:** 2022/3/27
- **مكان الاستهداف:** الخضيرة
- **حالة الملف:** لم يفتح ملف للتحقيق

قُتل الشاب أحمد ممدوح شعبان (18 عامًا)، من بلدة جديدة المكر برصاص الشُّرطة فـي مجد الكروم بمنطقة الشاغور، فجر يوم الثلاثاء (2022/7/5). فـيما أكّد أقارب للشاب شعبان إنه كان بإمكان الشُّرطة أن تطلق النار عليه دون قتله.

ووفقًا للاشتباه، فإن قنبلة ألقيت على أحد المنازل المأهولة فـي مجد الكروم، وفـي أعقاب ذلك طاردت الشُّرطة شابين استقلا دراجة نارية وأطلقت النار عليهما.

ووفقًا لرواية الشُّرطة فإن «أفراد قوة خاصة من وحدة «لاهَف 433» التي كانت تقوم فـي نشاط سري بعد تهديدات وسلسلة من حوادث إطلاق النار وقنابل يدوية على منزل أحد سكان مجد الكروم، رصدوا مشتبهَين مسلحين يركبان دراجة نارية بدون لوحات ترخيص قاموا

بإلقاء مواد متفجرة على منزل الضحية. انفجرت العبوة الناسفة على الفور، وسمع دوي انفجار قوي، وأثناء نشاط إلقاء القبض أطلق أفراد الشُّرطة النار، مما أدّى إلى انزلاق الدراجة النارية، وأصيب أحد المشتبه بهم بجروح صعبة وأقرّت وفاته فـي المكان، والمشتبه الآخر أصيب بجروح طفـيفة». ولم يفتح ملف للتحقيق فـي مقتل الشاب أحمد شعبان حتى إصدار الكتاب.

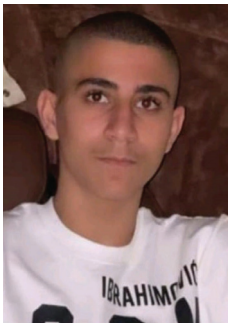

أحمد ممدوح شعبان
العمر: 34 عاما
البلد: جديدة المكر
التاريخ: 2022/7/5
مكان الاستهداف: مجد الكروم
حالة الملف: لم يفتح ملف للتحقيق حتى إصدار الكتاب

73 زايد مراحلة (بئر هداج/النقب)

حادث طرق وقع إثر مطاردة شرطيّة

الشاب زايد مراحلة (20 عامًا) من بلدة بئر هدّاج، لقي مصرعه مساء يوم 2022/8/3، جرّاء حادث طرق وقع فـي النَّقب، إثر ملاحقته من قِبل وحدة شرطيّة إسرائيلية.

وجاء فـي التفاصيل أن حادث الطرق، قد وقع على شارع رقم 22 فـي منطقة النَّقب، إثر اصطدام مركبة كانت تلاحقها دورية تابعة لـ «حرس الحدود»، بمركبة أُخرى، ما أسفر عن إصابة شخصين آخرين، بجراح بين الطفـيفة والمتوسطة، بحسب ما أفاد الطاقم الطبيّ الذي وصل إلى مكان وقوع الحادث.

وقال أهالي بئر هدّاج فـي البيان، إن «الشاب المرحوم زايد المراحلة توفـي بعد مطاردة من قِبل وحدة شرطية جديدة تضرب وتنكل بالناس، وتلاحق الناس فـي أرض يعتبرها البدو مراعي، وأرض البرّ بحجة أنها أرض جيش (منطقة عسكرية مُغلَقة)» وتساءَل البيان: «لماذا يُضرب الناس؟ وفِي حالة واحدة تم إطلاق النار على الناس، والآن مطاردة تنتهي بحادث مؤسف يتسبب فـي وفاة المرحوم الشاب زايد المراحلة ابن العشرين».

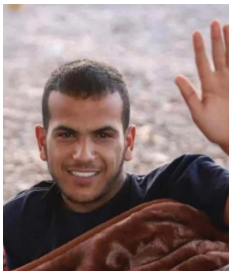

زايد مراحلة
العمر: 34 عاما
البلد: بئر هدّاج (النقب)
التاريخ: 2022/8/3
مكان الاستهداف: النقب
حالة الملف: لم يفتح ملف للتحقيق حتى إصدار الكتاب

> وفقًا للاشتباه، فإن قنبلة ألقيت على أحد المنازل المأهولة فـي مجد الكروم، وفـي أعقاب ذلك طاردت الشُّرطة شابين استقلا دراجة نارية وأطلقت النار عليهما.

وقال البيان إن «هذه الوحدة المتنكرة (عناصرها مُلَثَّمون بحسب البيان) أُقيمت بحجة ما يسمى محاربة سرقة الجيش، لكنها ترى فـي كل البدو وكل من يتجول أو يرعى فـي أرض ما تسمى الجيش مُتهما، ويجب معالجته». وأضاف أنه «نناشد كل المسؤولين ومن له تأثير أن يقف فـي وجه هذه الوحدة، يجب أن نرى الأحزاب العربية... تقف مع الناس»، مشددًا البيان على أنه «يجب... تقديم كل من يستحق للمحاكمة».

وقدّم الطاقم الطبيّ الإسعافات الأولية للمصابين الثلاثة، ونقلهم إلى مشفى «سوروكا» فـي بئر السبع، حيث أُعلِن عن وفاة أحدهم، بعد أن باءت محاولات الإبقاء على حياته بالفشل. وأوضح الطاقم الطبيّ أنّ الشاب الذي لقي مصرعه، كان قد أُصيب بجراح حرجة، طالت رأسه. ولم يفتح ملف تحقيق فـي جريمة قتل زايد المراحلة حتى إصدار الكتاب.

74 محمود أحمد شحادة (الناصرة)

سيارة أثارت الشكوك

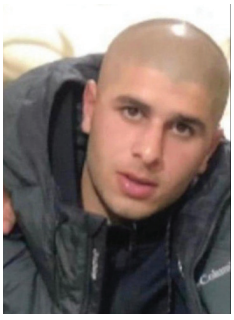

- **محمود أحمد شحادة**
- **العمر:** 24 عاما
- **البلد:** الناصرة
- **التاريخ:** 2022/9/29
- **مكان الاستهداف:** الناصرة
- **حالة الملف:** لم يفتح ملف للتحقيق حتى إصدار الكتاب

قُتل الشاب محمود أحمد شحادة (24 عامًا) وأصيب آخر برصاص الشّرطة الإسرائيلية بينما كانا يستقلان مركبة برفقة شخصين آخرين، مساء يوم الخميس 2022/9/29، فـي مدينة النّاصرة.

وبحسب رواية الشُّرطة، فإن مركبة فـي النّاصرة أثارت الشكوك، بعد سماع عناصر الشُّرطة أصوات أعيرة نارية خلال دورية روتينية، وطارد عناصرها أربعة مشتبه بهم بإطلاق النّار باتجاه أحد المنازل فـي المدينة، لتتطور المُلاحقة إلى تبادل لإطلاق النّار أسفر عن مقتل شاب وإصابة آخر.

وذكرت الرّواية أن عناصر الشُّرطة ألقت القبض على شخصين كانا فـي المركبة التي لاحقها عناصرها واستهدفوها بالرّصاص الحي. وادّعت أنها ضبطت بحوزة المشتبه بهم على ثلاث بنادق، «اثنتين من طراز M16 وواحدة من نوع AK47». وقد وصل مُحقّقون من وحدة التّحقيقات مع أفراد الشُّرطة (ماحاش) إلى موقع الجّريمة مساء نفس اليوم، غير أنه لم يفتح ملف تحقيق فـي جريمة قتل الشاب محمود أحمد شحادة حتى إصدار الكتاب.

بحسب رواية الشُّرطة، فإن مركبة في النّاصرة أثارت الشكوك، بعد سماع عناصر الشُّرطة أصوات أعيرة نارية خلال دورية روتينية، وطارد عناصرها أربعة مشتبه بهم بإطلاق النّار باتجاه أحد المنازل في المدينة، لتتطور المُلاحقة إلى تبادل لإطلاق النّار أسفر عن مقتل شاب وإصابة آخر.

75

أحمد فيصل فاخوري (الناصرة)

مُطاردة بوليسية

توفي الشاب أحمد فيصل فاخوري (23 عامًا) من مدينة النّاصرة، مساء يوم الجمعة 2022/10/14، بعد أن أُصيب بجروح حرجة إثر مطاردة بوليسية له في النّاصرة. وأسفرت المطاردة البوليسية عن انقلاب دراجة نارية وإصابة شاب آخر.

وقالت الشُّرطة في بيان لها، إن الشاب فاخوري لم يستجب لأوامر الشُّرطة بالتوقف حينما كان يتجه نحوهم بدراجته، طاردوه واصطدم برصيف نتيجة المطاردة، بينما نفى شهود عيان مزاعم الشُّرطة، وقالوا إن فاخوري أصيب جراء دهسه من قبل إحدى سيارات الشُّرطة، وليس جرّاء الاصطدام بالرصيف.

وقال الشاب المصاب الثاني، رمضان سعدي، والذي تلقى العلاج بالمستشفى الإنجليزي إن «الشُّرطة لم تطاردنا، استقلينا دراجتنا وسرنا في اتجاه معاكس، رأينا مقابلنا سيارة تسير باتجاهنا بدون إشارات توحي إلى أنها سيارة شرطة، اعترضت طريقنا والتفّت علينا بشكل مفاجئ». وأضاف سعدي أن «السيارة اصطدمت بنا ولم نكن نعلم إلى هذه اللحظة أنها سيارة شرطة، أنا أُصبت بكسور ورضوض وصديقي المرحوم لقي مصرعه إثر الضربة التي تلقاها في حادث الاصطدام».

وأشار السعدي إلى أنهما لم يُطاردا ولم يعلما أن هذه السيارة التي صدمُتهم هي سيارة شرطة إلا بعد سقوطهما على الأرض، ولم تتصل الشُّرطة بالإسعاف، بل كانوا ينكلون بهما وهما على الأرض. وذكر أن الإسعاف حضر بعد 20 دقيقة بعد أن اتصل الأهالي بهم وليس الشُّرطة.

أحمد فيصل فاخوري
العمر: 23 عاما
البلد: الناصرة
التاريخ: 2022/10/14
مكان الاستهداف: الناصرة
حالة الملف: لم يفتح ملف للتحقيق حتى إصدار الكتاب

فــي ذات السياق، أبرق النائب فــي الكنيست، آنذاك، أسامة السعدي (الحركة العربية للتغيير) لوزير الأمن الداخلي عومر بار ليف رسالة للفتح بتحقيق الفوري فــي ملابسات الحادث الذي تسبب فــي مقتل أحمد الفاخوري وإصابة رمضان السعدي فــي النّاصرة نتيجة المطاردة البوليسية، خصوصًا بعد دحض وتفنيد مزاعم الشُّرطة بلسان الأهالي وشهود عيان وبموجب تصريح رمضان السعدي المصاب والذي يرقد فــي المستشفى الانجليزي فــي النّاصرة. إلا أنه لم يفتح ملف تحقيق فــي مقتل الشاب محمود أحمد فاخوري حتى إصدار الكتاب.

قالت الشُّرطة، ان فاخوري لم يستجب لأوامر الشُّرطة بالتوقف بدراجته، طاردوه واصطدم برصيف نتيجة المطاردة، بينما نفى شهود عيان مزاعم الشُّرطة، وقالوا انه أصيب جراء دهسه من قبل إحدى سيارات الشُّرطة

76 زاهي محمد جربان- جسر الزرقاء

تبادل إطلاق نار

الشّاب زاهي محمد لطفــي جربان (22 عامًا) من بلدة جسر الزرقاء، قُتل إثر تعرّضه مع شاب آخر، لإطلاق نار من قبل عناصر الشُّرطة، مساء يوم الجمعة 2022/10/28.

وجاء فــي تفاصيل، أن طِفلًا وخاله تواجدا فــي ساحة منزل فــي وسط بلدة جسر الزرقاء بالقُرب من مسجد عمر بن الخطاب حين اقتحم شخص المكان وأطلق النار عليهما، ما أسفر عن إصابتهما بجروح خطيرة ومتوسطة.

وفــي أعقاب الجّريمة، وصل شابان وأطلقا النار على منزل انتقاما لإصابة قريبهما (الفتى) وأصيبا من جراء إطلاق النار عليهما من قبل عناصر الشُّرطة الذين تواجدوا فــي المكان، وقدم طاقم طبي عمليات الإنعاش لأحدهما والعلاجات الأولية للآخر ثم جرى نقلهما إلى المشفى لاستكمال العلاج، بَيْدَ أنه جرى إقرار وفاتهما بعد فشل محاولات إنقاذ

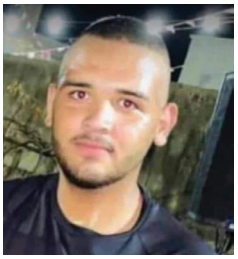

- **زاهي محمد جربان**
- **العمر:** 22 عاما
- **البلد:** جسر الزرقاء
- **التاريخ:** 2022/10/28
- **مكان الاستهداف:** جسر الزرقاء
- **حالة الملف:** لم يفتح ملف للتحقيق حتى إصدار الكتاب

جاء فــي رواية الشُّرطة أنه: «خلال تواجد قواتها فــي جسر الزرقاء عقب جريمة إطلاق النار، لوحظ مشتبهان وبحوزتهما سلاح أوتوماتيكي وهما يطلقان النار، إذ وقع تبادل إطلاق نار بين عناصرها والمُشتبهين ما أسفر عن إصابة الأخيرين بجروح خطيرة ومتوسطة بعد إطلاق النار عليهما إثر تشكيلهما خطرا على عناصرها».

حياته. وجاء فــي رواية الشُّرطة أنه: «خلال تواجد قواتها فــي جسر الزرقاء عقب جريمة إطلاق النار، لوحظ مشتبهان وبحوزتهما سلاح أوتوماتيكي وهما يطلقان النار، إذ وقع تبادل إطلاق نار بين عناصرها والمشتبهين ما أسفر عن إصابة الأخيرين بجروح خطيرة ومتوسطة بعد إطلاق النار عليهما إثر تشكيلهما خطرا على عناصرها». ولم يفتح ملف تحقيق فــي جريمة قتل الشاب زاهي جربان حتى إصدار الكتاب.

77 عيسى هاني الطلقات (عرعرة النقب)

الشّرطة: قيادة بصورة مُتهورة

- **عيسى هاني الطلقات**
- **العمر:** 16 عاما
- **البلد:** عرعرة النقب
- **التاريخ:** 2022/11/30
- **مكان الاستهداف:** عرعرة النقب
- **حالة الملف:** لم يفتح ملف للتحقيق حتى إصدار الكتاب

فــي 2022/11/30، أعلن عن وفاة الفتى عيسى هاني الطلقات (16 عامًا) من قرية عرعرة النَّقب، متأثرًا بجروحه الخطيرة التي أصيب بها يوم 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2022، برصاص الشُّرطة الإسرائيلية خلال أحداث وقعت فــي عرعرة النَّقب ليلة الانتخابات للكنيست، وجرى نقله إلى مستشفى «سوروكا» ببئر السبع حيث مكث فــي قسم العلاج المكثف وتحسنت حالته الصحية بعد أسابيع، إلا أنه طرأ تدهور على حالته الصحية، صباح الأربعاء الموافق 2022/11/30، فــي عملية جراحية، وأقر الأطباء وفاته.

وكانت الشُّرطة قد ادّعت فــي حينه فــي بيانها أنه «قام سائقو مركبات فــي بلدة عرعرة النَّقب بقيادة بصورة متهورة، وعرضوا وفق الشبهات، حياة شرطي للخطر. بينما تم إطلاق نار، أصيب قاصر يبلغ من العمر 16 عامًا بجروح بين متوسطة وخطيرة، فأحيل لتلقي العلاج الطبي». وطالب رئيس مجلس عرعرة النَّقب المحلي، نايف أبو عرار، بالتحقيق مع الشُّرطة، وإنزال أشد العقوبات ضد الشرطي المتورط بإطلاق النار. وفــي أعقاب ذلك، شارك عدد من أهالي عرعرة النَّقب، يوم 6 شرين الثاني/ نوفمبر 2022، بوقفة احتجاجية نظمها المجلس المحلي ضد عنف الشُّرطة وسهولة ضغط أفراد الشُّرطة على الزّناد. هذا ولم يفتح ملف تحقيق فــي جريمة قتل الفتى عيسى الطلقات حتى إصدار الكتاب.

78

نمر سلمان العمراني- النقب

الجيش: إحباط عملية تهريب

الشاب نمر سلمان العمراني (27 عامًا) وهو من سكان أحد المضارب البدوية فـي النَّقب، قتل برصاص الجيش الإسرائيلي على الحدود مع مصر بتاريخ 2022/12/14. وإدعى الجيش الإسرائيلي أنه أطلق النار على الشاب العمراني أثناء إحباط عملية تهريب، وأنه قدم له العلاج الطبي على الفور، الأمر الذي نفته عائلة القتيل. وأدانت عائلة نمر العمراني قتل الجيش لابنها، وقالت إنه قتِل بدم بارد، ومنعت قوة من الجيش إسعافه فـي المكان.

وأكدت العائلة أن كافة وسائل اعتقال ابنها نمر كان متاحة أمام قوات الأمن، إلا أنها اختارت قتله على الرغم من أنه لم يشكل أي تهديد على حياة أحد.

وادّعى الجيش الإسرائيلي أن ملابسات مقتل الشاب نمر العمراني بالقرب من الحدود المصرية لم تتضح بعد (حتى إصدار الكتاب)، وقال إن مقاتليه على الحدود أفادوا بأنهم أطلقوا عشرات الرصاصات فـي الهواء، ولم يتضح بعد كيف أصيب القتيل، بحسب رواية الجيش الإسرائيلي، الذي نشر يوم 2022/12/19 جزءا من التحقيق فـي ملابسات مقتل العمراني برصاص مقاتليه، بالقرب من الحدود المصرية، خلال ما زعم الجيش أنه «نشاط عملياتي لإحباط عملية تهريب مخدرات» من سيناء.

وجاء فـي بيان الجيش أيضًا أنه تبين أن المهربِين نقلوه (القتيل) فـي سيارتهم ثم ألقوه منها، وباءت كافة المحاولات لإنعاشه بالفشل.

وأشار إلى أن الشُّرطة العسكرية تحقق فـيما إذا جرى إطلاق النار بخلاف التعليمات أم لا وأكد الجيش أن أي شخص يقترب من الحدود يعرض حياته للخطر وأي تجاوز للحدود يشكل حادثا أمنيًا. وبعد الانتهاء من التحقيق سيتم تحويل الملف للنيابة العسكرية. ولا يوجد أي تفاصيل إضافـية حتى إصدار الكتاب.

- **نمر سلمان العمراني**
- **العمر:** 27 عاما
- **البلد:** مضارب النقب
- **التاريخ:** 2022/12/14
- **مكان الاستهداف:** الحدود المصرية
- **حالة الملف:** ملف التحقيق قيد البحث

أكدت العائلة أن كافة وسائل اعتقال ابنها نمر كان متاحة أمام قوات الأمن، إلا أنها اختارت قتله على الرغم من أنه لم يشكل أي تهديد على حياة أحد.

79 نعيم محمود بدير- كفرقاسم

ادّعاء عملية دهس

- **نعيم محمود بدير**
- **العمر:** 23 عاما
- **البلد:** كفر قاسم
- **التاريخ:** 2022/12/23
- **مكان الاستهداف:** كفر قاسم
- **حالة الملف:** لم يفتح ملف للتحقيق حتى إصدار الكتاب

الشاب نعيم محمود ذيب بدير (23 عامًا) من مدينة كفر قاسم، قُتل برصاص الشُّرطة الإسرائيلية، فجر الجمعة (2022/12/23).

وكانت الشُّرطة قد أعلنت عن إصابة اثنين من عناصرها بجروح طفـيفة، نُقلا على إثرها للعلاج فـي مشفى «بيلنسون» فـي بيتح تكفا، بادّعاء تعرّضهما للدهس وإطلاق النار فـي كفر قاسم. ويظهر مقطع فـيديو التُقط من مكان الجّريمة أن عددًا من أفراد الشُّرطة أطلقوا النار على شخص كان يقود مركبته عائدًا إلى الخلف، فـي حي تواجدت فـيه دوريات للشرطة، فـيما سمع دوي إطلاق النار.

وقالت الشُّرطة إنها تعاملت مع الواقعة فـي كفر قاسم على أنها «عملية تخريبية معادية»، زاعمة أن عنصريها تعرّضا لإطلاق نار ودهس، وأشارت إلى أن أفرادها أجروا عمليات بحث عن مشتبهين آخرين.

عائلة المغدور نعيم بدير رفضت رواية الشُّرطة وأكّدت على تضاربها وقالت، إن الشُّرطة الإسرائيلية قتلت ابنها نعيم بدم بارد، والحديث لا يدور عن عملية، ورواية الشُّرطة كاذبة. ولاحقًا أقرّت الشُّرطة بأن بدير لم يطلق النار صوب عناصرها، كما أكّدت عائلة بدير. وأضافت العائلة بأن الشُّرطة بعد أن قتلت ابنها نعيم بدم بارد، اقتحمت البيت ودمرته كليًا أمام الأطفال الذي صرخوا وبكوا وارتعبوا من تصرفاتهم. واعتقلت الشُّرطة عددًا من أقارب الشهيد نعيم بدير واقتادتهم للتحقيق.

وبحسب رواية الشُّرطة التي رفضتها العائلة، فإنه قد وقع تبادل لإطلاق النار، وإطلاق نار من قِبل بدير صوب عناصرها، بينما أكّد

عائلة المغدور نعيم بدير رفضت رواية الشُّرطة وأكّدت على تضاربها وقالت، إن الشُّرطة الإسرائيلية قتلت ابنها نعيم بدم بارد، والحديث لا يدور عن عملية، ورواية الشُّرطة كاذبة. ولاحقًا أقرّت الشُّرطة بأن بدير لم يطلق النار صوب عناصرها، كما أكّدت عائلة بدير.

> شارك جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) فـي التحقيق بمقتل الشاب نعيم بدير برصاص الشُّرطة، بادّعاء أن «الخلفـية قومية»، فـيما أكّدت مصادر أمنية إسرائيلية، أنه ما مِن سوابق أمنية للمغدور، كما أقرّت الشُّرطة بأن بدير لم يطلق النار صوب عناصرها، بعد أن زعمت فـي البداية، ما يناقض ذلك.

المفتش العام للشرطة، يعقوب شبتاي، أن بدير لم يطلق النار صوب الشُّرطة، إذ قال: «بمجرّد أن وصلوا إلى مدى يصل إلى نحو ثلاثة أمتار حاول إطلاق النار فـي اتجاههم، ولحسن الحظ لم ينجح ذلك... بسبب خلل (فـي السلاح)». مضيفًا أن نعيم بدير فرَّ إلى المبنى ومن هذه المرحلة ألقى (بدير) زجاجات حارقة على سيارة الشُّرطة.

وزعم شبتاي أن الشُّرطة استُدعيت بشأن «حادثة عنف أسري، لتصل سيارة شرطة إلى المكان فـي أقل من ثلاث دقائق، ثمّ يتم توجيهها من قِبل (بدير) الذي وجَّه القوات إلى النقطة التي خطط لها مسبقًا»، على حدّ زعمه. وادّعت الشُّرطة أن بدير استدعى الشُّرطة إلى المكان بادّعاء وقوع حادثة عنف، وعند قدومها ركض باتجاهها وبحوزته سلاح، وبعد ذلك صعد لسيارته ودهس أفراد الشُّرطة.

ونشرت الشُّرطة العشرات من عناصرها فـي كفر قاسم، وأرسلت تعزيزات أمنية تشمل عناصر من الوحدات الخاصة، وفق ما جاء فـي بيانها، وحوّلت المدينة إلى ثكنة عسكرية، بحسب ما أكّدت مصادر محلية. وادّعت الشُّرطة فـي بيانها أنه خلال البحث فـي المبنى الذي خرج منه منفذ العملية فـي كفر قاسم، تم العثور على سلاح وذخائر وزجاجات حارقة وسكين فـي السيارة. وشارك جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) فـي التحقيق بمقتل الشاب نعيم بدير برصاص الشُّرطة، بادّعاء أن «الخلفـية قومية»، فـيما أكّدت مصادر أمنية إسرائيلية، أنه ما مِن سوابق أمنية للمغدور، كما أقرّت الشُّرطة بأن بدير لم يطلق النار صوب عناصرها، بعد أن زعمت فـي البداية، ما يناقض ذلك. ووفقًا لتقديرات الشاباك، «بعد أن تم جمع كل المعطيات فـي الموقع، والتي تشهد على التخطيط المبكّر والدقيق للشاب بدير، فهذه عملية، نُفِّذت على خلفـية قومية واضحة، بحسب البيان. هذا ولم يفتح ملف تحقيق فـي جريمة قتل الشاب نعيم بدير حتى إصدار الكتاب.

ملحق

ضحايا عام 2023

كما جاء في مدخل الكتاب، فإن ثقافة عدم المعاقبة والمحاسبة وبالذات مع التغيرات التي جرت في الآونة الأخيرة على الخارطة السياسية الإسرائيلية تنعكس بطبيعة الحال على التعامل بعدائية مع العرب الفلسطينيين مواطني إسرائيل، بحيث من المتوقع ازدياد عدد ضحايا الفلسطينيين من سياسة «الإعدام الميداني» والضغط بسهولة على الزناد تجاه الفلسطينيين من حملة الجنسية الإسرائيلية على وجه الخصوص، فمنذ بداية العام 2023 قد تم توثيق حالات (8) ضحايا لسياسة "الإعدام الميداني" - القتل خارج إطار القانون- التي تحظى بغطاء سياسي رسمي وقانوني إسرائيلي.

***جدول رقم (7)**

تفاصيل عدد قتلى المواطنين الفلسطينيين من مناطق الـ 48 على يد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية منذ بداية عام 2023

	الاسم	البلد	مكان القتل	التاريخ	حالة الملف
1	عمر سواعد	كفر ياسيف	كفر ياسيف	26/3/2023	ملف التحقيق قيد البحث
2	محمد العصيبي	حورة	القدس	1/4/2023	إغلاق ملف التحقيق
3	يوسف أبو جابر	كفر قاسم	تل أبيب	7/4/2023	لم يفتح ملف للتحقيق حتى الآن
4	علاء طارق جاروشي	الرملة	الرملة- حي الجواريش	1/10/2023	لم يفتح ملف للتحقيق حتى الآن
5	سليمان درعان الجاروشي	الرملة	الرملة – حي الجواريش	7/10/2023	لم يفتح ملف للتحقيق حتى الآن
6	خليل سلمان الطوري أبو مديغم	رهط	رهط	11/10/2023	لم يفتح ملف للتحقيق حتى الآن
7	حسن فتحي الطوري أبو مديغم	رهط	رهط	11/10/2023	لم يفتح ملف للتحقيق حتى الآن
8	علي محمد أبو يحيى	رهط	رهط	28/10/2023	لم يفتح ملف للتحقيق حتى الآن

عمر سواعد (كفر ياسيف)

1 شرطي خارج الخدمة يطلق النار

الشاب عمر سواعد (18 عامًا)، من بلدة كفر ياسيف في منطقة الجليل، قُتل برصاص أحد أفراد الشُّرطة الإسرائيلية، فجر الأحد (2023/3/26)، حيث نُقل إلى المستشفى في حالة حرجة، وهناك أقرّ الطاقم الطبي وفاته.

ووفقًا لإفادات شهود عيان، فإن الشاب سواعد تواجد داخل مركبة عندما تعرّض لإطلاق الرصاص من قبل أحد أفراد الشُّرطة الإسرائيلية، حيث ترك الشاب يغرق في دمائه، وهرب من المكان.

وبحسب رواية شهود عيان، فإنه يرجح أن الشرطي وجه الرصاص بشكل مباشر تجاه الشاب عمر سواعد وأصابه بالقسم العلوي من جسمه، فيما لم تُعرف الأسباب التي دفعت بالشرطي إطلاق الرصاص صوب الشاب في كفر ياسيف وقتله، حيث لم تصدر الشُّرطة بيانًا بشأن ما حصل، وزعمت أنها تحقق في ملابسات الحدث.

صحيفة «يديعوت أحرونوت» ذكرت أن الشرطي كان خارج خدمته حين أطلق النار على سواعد الذي كان على متن مركبة مع آخرين، وحين أصيب ألقوا به في الشارع.

وأصدر مركز «حيان» الطبي بيانًا جاء فيه: «طواقم حيان للعلاج المكثف قدمت العلاج لمصاب بالعشرينيات من عمره، إثر تعرّضه لإطلاق نار ببلدة كفر ياسيف، حيث وصفت إصابته بالحرجة، وتم نقله لغرفة العلاج المكثف بالمركز الطبي الجليل».

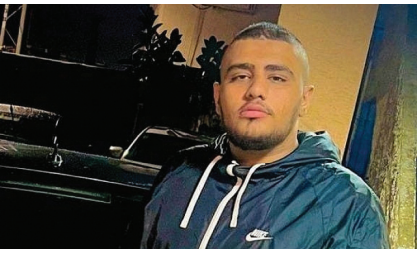

- **عمر سواعد**
- **العمر:** 18 عاما
- **البلد:** كفر ياسيف
- **التاريخ:** 2023/3/26
- **مكان الاستهداف:** كفر ياسيف

بحسب رواية شهود عيان، فإنه يرجح أن الشرطي وجه الرصاص بشكل مباشر تجاه الشاب عمر سواعد وأصابه بالقسم العلوي من جسمه، فيما لم تُعرف الأسباب التي دفعت بالشرطي إطلاق الرصاص في كفر ياسيف وقتله، حيث لم تصدر الشُّرطة بيانًا بشأن ما حصل، وزعمت أنها تحقق في ملابسات الحدث.

وفــي بيان مقتضب للشرطة قالت فــيه إن «الشاب عمر سواعد، الذي توفــي متأثرًا بجراحه، جرّاء إطلاق شرطي الرصاص عليه أثناء إجازته، أطلق النار فــي وقت سابق على الشّرطي نفسه الذي حاول منعه من إطلاق النار على منزل فــي البلدة».

وجاء فــي البيان أن «الشرطي الذي كان يقود مركبة فــي بلدة كفر ياسيف، لاحظ وجود إطلاق نار صوب منزل فــي البلدة، وعليه قام بإطلاق النار فــي الهواء فــي محاولة منه لإيقاف المشتبه بهم، الذين ردوا عليه بالرصاص».

وأضاف البيان: «قام الشّرطي بالرّد بإطلاق النار، حيث تم إلقاء المُشتبه من المركبة التي هربت من المكان، فــيما أعلن عن وفاة الشاب المصاب لاحقًا فــي مركز الجليل الطبي فــي نهاريا، وتم تحويل الملف إلى وحدة التحقيق مع أفراد الشُّرطة». وما يزال ملف التحقيق قيد البحث حتى إصدار الكتاب.

2 محمد خالد العصيبي (حورة/ النقب)
عراك مع أفراد شرطة

قُتل الشاب محمد خالد العصيبي (26 عامًا) من قرية حورة فــي النَّقب برصاص القوات الإسرائيلية، قُبيل انتصاف ليل الجمعة – السبت (2023/4/1)، قرب باب السلسلة فــي البلدة القديمة بالقدس المحتلة.

وأفاد شهود عيان فــي البلدة القديمة بأن أفراد من الشُّرطة الإسرائيلية أطلقوا النار على الشاب محمد بعد عراك مع أفراد شرطة كانوا يعتدون على فتاة بالضرب، ويحاولون اعتقالها وإخراجها من باحات المسجد قرب باب السلسلة. ونفى الشهود ادعاء الشُّرطة بأن الشاب حاول خطف سلاح أحد الجنود فــي باب السلسلة قرب المسجد الأقصى. وبحسب رواية الشُّرطة فإن العصيبي قام بمهاجمة شرطي وحاول خطف مُسدّسه خلال استجوابه قرب باب السلسلة، وتمكن من إطلاق رصاصة من المُسدّس قبل أن يقوم أفراد شرطة فــي المكان بإطلاق النار عليه. وأضافت رواية الشُّرطة أنه «تم تحييد المشتبه به على الفور ولم تقع إصابات فــي صفوف قواتنا».

محمد خالد العصيبي
العمر: 26 عاما
البلد: حورة/ النقب
التاريخ: 2023/4/1
مكان الاستهداف: القدس

رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، أعطى فـي كلمته خلال جلسة الحكومة يوم الأحد، بعد يوم واحد من الجّريمة، الدعم الكامل لعناصر الشُّرطة الذين أعدموا الشاب محمد العصيبي، وقال نتنياهو فـي كلمته: «نحن نعمل ضد الإرهاب بكل الوسائل، نعمل ونكافح الإرهابيين أنفسهم. وفـي الأشهر الأخيرة، قتلت قواتنا عشرات المخربين واعتقلت المئات. أقدم الدعم الكامل لشرطة إسرائيل على تصفـية الإرهابي فـي «جبل الهيكل» (المسجد الأقصى) فـي نهاية الأسبوع».

ودافع مفتش عام الشُّرطة الإسرائيلية، يعقوب شبتاي، ووزير الأمن القومي، إيتمار بن غفـير، عن مزاعم وقوع عملية على أحد أبواب المسجد الأقصى المبارك بعد إعدام الشاب محمد العصيبي، وادعى شبتاي أنه «بدون شك فإن الحديث يدور عن عملية على خلفـية قومية ضد عناصر شرطة تواجدوا على أحد أبواب المسجد الأقصى». مضيفا أن «العملية نفسها تخضع للتحقيق من قبل قسم التحقيق مع عناصر الشُّرطة (ماحاش)، ولا يمكن التطرق إلى كافة التفاصيل، لكن وجب التأكيد على أن الحديث يدور عن عملية».

وأبدى شبتاي «دعمًا كاملًا لعناصر الشُّرطة والضباط الذين تواجدوا فـي المكان»، متابعًا «أننا فـي فترة أمنية حساسة جدًا، والشُّرطة منتشرة فـي كافة أنحاء البلاد، ومع ذلك فإنها تقوم بعملها بأفضل ما بوسعها». ومن جانبه، عبر الوزير بن غفـير عن دعمه لعناصر الشُّرطة فـي المسجد الأقصى «فـي منع كارثة كبيرة وإحباط منفذي العمليات»، على حد تعبيره. وفـي 2023-/4/13 أي بعد أسبوعين من الحادثة-، قرر قسم التحقيق مع أفراد الشُّرطة (ماحاش) إغلاق ملف التحقيق فـي جريمة قتل الشاب محمد خالد العصيبي بادعاء أن ملخّص التحقيق فـي (ماحاش) «أدى إلى استنتاج مفاده أن الأدلة التي تم جمعها تدعم رواية ضبّاط الشُّرطة عن الحادث، وأنهم تصرفوا بشكل قانوني دفاعًا عن النفس، وأن هناك دليلًا واضحًا ومباشرًا وقويًا على عدم ارتكاب أي جريمة». وعليه، أوصت النيابة العامّة بإنهاء الفحص، وإغلاق الملف فـي عدم وجود مخالفة قانونية، وهي التوصية التي تبنّاها النائب العام ونائبه الجنائي.

من الجدير ذكره أن ضحية سياسة «الإعدام الميداني» الشاب محمد خالد العصيبي من قرية حورة، درس الطب فـي رومانيا ونجح قبل قتله بفترة قصيرة فـي امتحان مزاولة المهنة فـي إسرائيل.

> أفاد شهود عيان فـي البلدة القديمة بأن أفراد من الشُّرطة الإسرائيلية أطلقوا النار على الشاب محمد بعد عراك مع أفراد شرطة كانوا يعتدون على فتاة بالضرب، ويحاولون اعتقالها وإخراجها من باحات المسجد قرب باب السلسلة.

3 يوسف أبو جابر (كفر قاسم)

ادعاء تنفيذ عملية دهس

يوسف أبو جابر
العمر: 26 عاما
البلد: كفر قاسم
التاريخ: 2023/4/7
مكان الاستهداف: تل أبيب

يوسف أبو جابر (45 عامًا) من مدينة كفر قاسم، قُتل برصاص الشُّرطة الإسرائيلية، مساء يوم الجمعة 2023/4/7، بادعاء تنفيذ عملية دهس في تل أبيب، أسفرت عن مقتل سائح إيطاليّ، وإصابة آخرين.

وكشف بيانان صدرا عن الشُّرطة، تناقضًا كبيرًا، إذ زعم الأول أن سلاحًا كان بحوزة المغدور، فيما أكد آخر أن ما زُعم أنه سلاح، لم يكن كذلك، في حين أشار التحقيق الأولي إلى أن المغدور كان بحوزته «سلاح لعبة بلاستيكي»، بحسب ما أوردت هيئة البث الإسرائيلي العامة («كان 11»).

وفي بيانها الأول الذي أصدرته الشُّرطة، ذكرت أن «سيارة مسافرة من الشمال إلى الجنوب، صدمت أربعة أشخاص بالقرب من منتزه «تشارلز كيلور» في تل أبيب، مضيفة أن «ضابط شرطة كان في محطة وقود قريبة، سمع ضجيجًا، ولاحظ سيارة مقلوبة رأسًا على عقب، والعديد من الأشخاص ممددين على الأرض».

وذكر البيان أن «الشرطي اقترب من السيارة مع مفتشي شرطة بلدية تل أبيب، ولاحظ أن السائق كان يحاول الوصول إلى السلاح الذي بحوزته... فقام الشرطي والمفتشون بتحييد السائق وقتلوه»، على حدّ زعم الشُّرطة، التي لم تنشر أي صورة للسلاح الذي ادعت أنه كان بحوزة المغدور.

وفي بيان أصدرته لاحقًا، يحوي تناقضًا مع بيانها الأول، ذكرت الشُّرطة أن الضابط الذي كانت قد أشارت إليه، برفقة أفراد الأمن

كشف بيانان صدرا عن الشُّرطة، تناقضًا كبيرًا، إذ زعم الأول أن سلاحًا كان بحوزة المغدور، فيما أكد آخر أن ما زُعم أنه سلاح، لم يكن كذلك، في حين أشار التحقيق الأولي إلى أن المغدور كان بحوزته «سلاح لعبة بلاستيكي»، بحسب ما أوردت هيئة البث الإسرائيلي العامة («كان ا»).

الآخرين، قد «رصدوا السائق وهو يحاول الوصول إلى شيء يشبه البندقية كان معه، وحيدوه».

ولم تنشر الشُّرطة أي صورة للسلاح الذي ادعت فـي البداية، أنه كان بحوزة المغدور أبو جابر، كما لم يؤكد جهاز الأمن الإسرائيلي العام (الشاباك)، أن خلفـية العملية، هي خلفـية قومية، وهو ما يناقض عمليات مماثلة، نُفذت فـي وقت سابق. كما أن البيان الأخير الذي أصدرته الشُّرطة بشأن ما حدث، ذكر أن «ملابسات الحدث، يجري التحقيق فـيها من قبل الوحدة المركزية فـي لواء تل أبيب، ومن قبل الشاباك».

ورغم ذلك، اقتحمت قوات من الشُّرطة والشاباك، منزل أبو جابر، وعبثوا بمستلزماته، وصادروا بعض الأوراق والأغراض، كما حققوا مع جزء من أقربائه فـي المنزل، واقتادوا جزءا منهم إلى محطة شرطة كفر قاسم، للتحقيق معهم. وطالبت عائلة أبو جابر بإقامة لجنة تحقيق فـي مقتل ابنها يوسف على يد الشُّرطة، وتمسكت بروايتها أن «ما حصل هو حادثة طبيعية وليست عملية بدوافع قومية» كما تزعم السُّلطات الإسرائيلية.

وأكد عمر أبو جابر أن «شقيقي يوسف أُعدم ميدانيًا من أجل إعدام القضية، لأنه هو الشاهد الوحيد على ما حصل، لذلك قام الشرطي بقتله، وفـي خلفـية الشريط المصور يوجد شخص يقول له، أكد على قتله». وتابع إن «ما حصل هو حادث طريق طبيعي، لا ندري ما أسباب تدهور المركبة، وهذه ليست حالة نادرة أن تتدهور مركبة وتخرج من مسارها، من الممكن أنه أراد أن يتجاوز الأزمة، أو كان مرهقًا لأن ابن عمنا وحماه توفـي قبل أسبوع، أو أن وعكة صحية أصابته». وأضاف أن «تعامل الشُّرطة مريب فـي الأمر، والسبب هو تغيير الأقوال أكثر من مرة، أين السلاح الذي قالوا أنهم عثروا عليه؟ أين مقطع الفـيديو الذي كان على جسد الشرطي الذي قتله؟ أين التوثيق الكامل للحادثة الذي يظهر إطلاق الرصاص؟ كل هذه الأسئلة لم نتلق أجوبة عليها وربما لن نتلقى». وفـي السياق، ذكرت هيئة البث الإسرائيلي العامة («كان 11»)، أن التحقيق الأولي أفاد بأن المركبة التي استقلها المغدور، تعود إلى زوجته، وليست مسروقة، كما ادعت معظم وسائل الإعلام الإسرائيلية فـي البداية. كما أكد أن ما زُعم أنه سلاح حقيقي، لم يكن سوى «لعبة بلاستيكية».

”
عمر أبو جابر شقيق يوسف: «تعامل الشُّرطة مريب فـي الأمر، والسبب هو تغيير الأقوال أكثر من مرة، أين السلاح الذي قالوا أنهم عثروا عليه؟ أين مقطع الفـيديو الذي كان على جسد الشرطي الذي قتله؟ أين التوثيق الكامل للحادثة الذي يظهر إطلاق الرصاص؟ كل هذه الأسئلة لم نتلق أجوبة عليها وربما لن نتلقى».
“

هذا وقد سلّمت الشُّرطة جثمان المغدور يوسف أبو جابر للعائلة صباح يوم 2023/4/11، وسط أجواء ممطرة، وذلك فـي وقت مبكر كي لا يتسنى لأهالي المدينة التجمع والمشاركة فـي الجنازة. وكانت الشُّرطة قد فرضت قيودًا على الجنازة لتحرير الجثمان بينها أن تقتصر الجنازة على مشاركة 50 شخصًا، وألا تتضمن الجنازة هتافات ذات طابع سياسي أو قومي، وعلى الرغم من موافقة العائلة إلا أن الشُّرطة ماطلت بتحرير الجثمان الذي كان من المقرر أن تحرره مساء يوم 2023/4/10. وفـيما يذكر أنه حتى إصدار الكتاب، لم يفتح ملف للتحقيق فـي جريمة قتل يوسف أبو جابر.

4 علاء طارق جاروشي (الرملة)

اقتحام حي الجواريش

الشاب علاء طارق جاروشي (25 عامًا) من مدينة الرملة، قُتل برصاص الشُّرطة الإسرائيلية، مساء الأحد 2023/10/1، أثناء اقتحام قوات الشُّرطة لحي الجواريش فـي مدينة الرملة، وأصيب فتى قاصر لم يتجاوز من العمر 16 عامًا، أعلن عن وفاته بعد أيام.

وأعلنت الشُّرطة، اعتقال شابين خلال اقتحام قواتها الخاصة، حي الجواريش، وقالت إنهما مشتبهان فـي إطار التحقيقات بجريمة قتل أحد عناصر المنظمات الإجرامية بتفجير مركبة خاصة، عند مفرق المسمية (قرب موشاف حتساف)، جنوبي البلاد. وكانت الشُّرطة قد أعلنت اعتقل شخص من عائلة جاروشي، إثر مطاردة بوليسية أعقبت عملية التفجير، قتل خلالها الشاب علاء طارق جاروشي برصاص الشُّرطة، فـي ظروف لم تتضح بعد.

وأضافت الشُّرطة أنه «فـي نهاية النشاط العملياتي اعتقلت القوات اثنين من السكان المحليين، وتم نقلهما إلى مكاتب الوحدة المركزية فـي

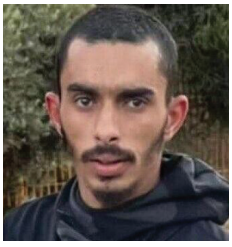

- **علاء طارق جاروشي**
- **العمر:** 25 عاما
- **البلد:** الرملة
- **التاريخ:** 2023/10/1
- **مكان الاستهداف:** الرملة

> كانت الشُّرطة قد أعلنت اعتقل شخص من عائلة جاروشي، إثر مطاردة بوليسية أعقبت عملية التفجير، قتل خلالها الشاب علاء طارق جاروشي برصاص الشُّرطة، فـي ظروف لم تتضح بعد.

منطقة المركز، كما ضبطت سلاحين من طراز كلاشينكوف وبندقية ومخزن رصاص، وتم تحويلها إلى مختبرات الطب الشرعي التابعة للشرطة الإسرائيلية لاستخلاص المزيد من الأدلة».

وتزعم الشُّرطة أن علاء وشابًا آخر كان برفقته فجرا مركبة أحد المتورطين من الوسط اليهودي مع عصابات الإجرام، وبحسب موقع «واينت»، فإن التفجير وقع أمام أعين مباحث الشُّرطة الذين استهدفوا مركبة جاروشي بالنار الحي قبل مطاردتها ومواصلة استهدافها بالرصاص الحي، الأمر الذي أسفر عن مقتل علاء واعتقال الشاب الآخر. ولم يفتح ملف للتحقيق فـي هذه القضية حتى إصدار الكتاب.

5 سليمان درعان الجاروشي (الرملة)
اقتحام حي الجواريش

- **سليمان درعان الجاروشي**
- **العمر:** 16 عاما
- **البلد:** الرملة
- **التاريخ:** 2023/10/7
- **مكان الاستهداف:** الرملة

فـي 2023/10/7، أعلن عن وفاة الفتى القاصر سليمان درعان الجاروشي (16 عامًا) من حي الجواريش فـي مدينة الرملة، متأثرًا بإصابته برصاص عناصر الشُّرطة الإسرائيلية التي تعرّض لها قبل أيام من وفاته.

وكان الفتى سليمان الجاروشي قد أحيل بحالة حرجة إلى المستشفى بعد تعرّضه لإطلاق نار على يد عناصر الشُّرطة بعد اقتحامها لحي الجواريش فـي مدينة الرملة مساء يوم 2023/10/1. وهو اليوم الذي قُتل فـيه الشاب علاء طارق جاروشي برصاص الشُّرطة الإسرائيلية. ولم يفتح ملف للتحقيق فـي هذه القضية حتى إصدار الكتاب.

> كان الفتى سليمان الجاروشي قد أحيل بحالة حرجة إلى المستشفى بعد تعرّضه لإطلاق نار على يد عناصر الشُّرطة بعد اقتحامها لحي الجواريش فـي مدينة الرملة مساء يوم ٢٠٢٣/١٠/١. وهو اليوم الذي قُتل فـيه الشاب علاء طارق جاروشي برصاص الشُّرطة الإسرائيلية.

6 خليل سلمان الطوري أبو مديغم (رهط)

«اعتقدنا أن الشّابين من غزة»

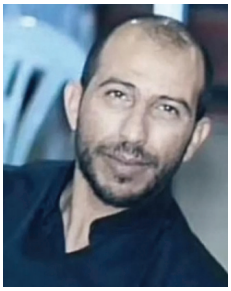

خليل سلمان الطوري أبو مديغم
العمر: 35 عاما
البلد: رهط
التاريخ: 2023/10/11
مكان الاستهداف: رهط

قُتل الشاب خليل سلمان الطوري أبو مديغم (35 عامًا) من مدينة رَهَط فـي النَّقب مساء يوم 2023/10/11، جراء تعرّضه لإطلاق نار فـي رَهَط مع الشاب حسن أبو مديغم برصاص الشُّرطة الإسرائيلية خلال شجار بين عائلتين جرى فـيه إطلاق النار، إذ اعتقدت الشُّرطة، بحسب روايتها، أن الشابين من غزة وهما يطلقان النار على السكان فأطلقت النار نحوهما وقتلتهما.

ونشر رئيس بلدية رَهَط، عطا أبو مديغم، صباح اليوم التالي، على صفحته بشبكة التواصل الاجتماعي (فـيسبوك)، «نعي شهداء رَهَط.. باسم أخوالي قوم حسن عياش أبو مديغم، وباسم رَهَط، ننعى: الشهيد خليل سلمان أبو مديغم والشهيد حسن فتحي أبو مديغم، اللذين ارتقيا إثر إطلاق النار عليهما من شرطة رَهَط. ندين ما قام به عناصر الشُّرطة من تصفـية ميدانية. حسبنا الله ونعم الوكيل، نسأل الله أن يتغمدهما بواسع رحمته ويسكنهما الفردوس الأعلى من الجنة. إنا لله وإنا إليه راجعون، أعظم الله أجرنا. بيت الأجر فـي ضاحية الفرات قبال مدرسة المنار».

ووفقًا للشرطة فإنه «عند مُنتصف الليلة الماضية (2023/10/11)، تلقت الشُّرطة بلاغًا عن إطلاق نار قرب حارة رقم 5 فـي رَهَط. قوات الشُّرطة وحرس الحدود التي وصلت إلى المكان تعرّضت لإطلاق نار حي. القوات ردت بإطلاق نار تجاه مصدر إطلاق النار نحوها، مما أدى إلى تحييد شخصين مشتبه بهما، من سكان رَهَط، وإصابة

قُتل الشاب خليل سلمان الطوري أبو مديغم جراء تعرّضه لإطلاق نار فـي رَهَط مع الشاب حسن أبو مديغم برصاص الشُّرطة الإسرائيلية خلال شجار بين عائلتين جرى فـيه إطلاق النار، إذ اعتقدت الشُّرطة، بحسب روايتها، أن الشابين من غزة وهما يطلقان النار على السكان فأطلقت النار نحوهما وقتلتهما.

شخص آخر تم نقله إلى مستشفى (سوروكا) فـي بئر السبع. قوات الشُّرطة قامت بعمليات تمشيط بحثًا عن مشتبهين آخرين. وفقًا للشبهات الأولية، فإن خلفـية إطلاق النار هو نزاع جنائي بين عائلات». وأضافت أن «الحديث يدور عن أمر خطير وقع فـي الوقت الذي تقاتل فـيه قوات الشُّرطة وتحمي أمن وسلامة مواطني دولة إسرائيل»، كما جاء فـي البيان. ولم يفتح ملف للتحقيق فـي هذه القضية حتى إصدار الكتاب.

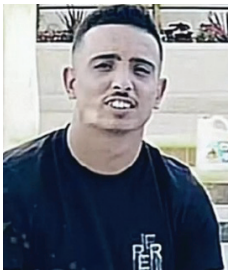

حسن فتحي الطوري أبو مديغم
العمر: 30 عاما
البلد: رهط
التاريخ: 2023/10/11
مكان الاستهداف: رهط

7 حسن فتحي الطوري أبو مديغم (رهط)

«اعتقدنا أن الشّابين من غزة»

الشّاب حسن فتحي الطوري أبو مديغم (30 عاما) من مدينة رَهَط بالنَّقب، قتل أيضًا مساء يوم 2023/10/11، جراء تعرُّضه لإطلاق نار فـي رَهَط مع الشاب خليل أبو مديغم برصاص الشُّرطة الإسرائيلية خلال شجار بين عائلتين جرى فـيه إطلاق النار، إذ اعتقدت الشُّرطة، بحسب روايتها، أن الشّابين من غزة وهما يطلقان النار على السكان فأطلقت النار نحوهما وقتلتهما. ولم يفتح ملف للتحقيق فـي هذه القضية حتى إصدار الكتاب.

87 علي محمد أبو يحيى (رهط)

بلاغ حول إطلاق نار

قتل الشاب علي محمد أبو يحيى من مدينة رَهَط برصاص عناصر الشُّرطة الإسرائيلية مساء السبت (2023/10/28)، وذلك فـي أعقاب مطاردته بعد إصابة شخص فـي جريمة إطلاق نار.

وادعت الشُّرطة الإسرائيلية أنها أطلقت النار على الضحية خلال محاولة اعتقاله فـي أعقاب تلقيها بلاغا حول إطلاق نار فـي رَهَط.

وقالت الشُّرطة فـي بيان لها إنها تلقت بلاغا حول إطلاق نار فـي

> قالت الشُّرطة في بيان لها إنها تلقت بلاغا حول إطلاق نار في رَهَط أسفر عن إصابة شخص بجروح وصفت بأنها متوسطة، وأحيل على إثرها إلى مستشفى «سوروكا» لتلقي العلاج.

رَهَط أسفر عن إصابة شخص بجروح وصفت بأنها متوسطة، وأحيل على إثرها إلى مستشفى «سوروكا» لتلقي العلاج.

وبحسب الشُّرطة، فإنها رصدت مشتبها وهو ملثم وبحوزته سلاح أوتوماتيكي الذي حاول الفرار من قواتها، وخلال محاولة اعتقاله جرى إطلاق النار عليه و «تحييده».

ويُستدل من الاشتباه الأولي أن إطلاق النار الذي تلقت بلاغا حوله وقع على خلفـية نزاع جنائي بين عائلات؛ وفقا لما قالت الشُّرطة.

ويستدل من الاشتباه الأولي أن إطلاق النار الذي تلقت بلاغا حوله وقع على خلفية نزاع جنائي بين عائلات؛ وفقًا لأقوال الشرطة. ولم يفتح ملف للتحقيق في هذه القضية حتى إصدار الكتاب.

علي محمد أبو يحيى

البلد: رهط

التاريخ: 2023/10/28

مكان الاستهداف: رهط

المصادر والمراجع

- أرشيف وبيانات ووثائق مُؤسسة ميزان لحقوق الإنسان فــي النّاصرة.

- العنصرية فــي إسرائيل. تقرير سنوي 2004. مركز مساواه.

- مقابلات ومحادثات هاتفــية مع بعض أهالي الضحايا.

- مواقع عبرية إسرائيلية.

- أرشيف صحيفة الصنارة.

- تقرير مدرى الكرمل السنوي الثاني للرصد السياسي. 2003. (مواطنون من خلال المنظار الأمني).

- تقرير مدى الكرمل السنوي الثاني للرصد السياسي. 2003. (إسرائيل هي ديمقراطية شكلية فــي جوهرها).

- تقرير مدى الكرمل السنوي الثالث للرصد السياسي. 2004. (خطر على أمن الدولة).

- لجنة التحقيق الرسمية لفحص الصدامات بين قوات الأمن وبين مواطنين إسرائيليين فــي أكتوبر 2000. تقرير (القدس، أيلول 2003).

- (جمعية حقوق المواطن فــي إسرائيل). https://cutt.us/wQ9Bo

- (المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) فــي موقع الأمم المتحدة. https://cutt.us/1sgHy

- تقرير منظمة العفو الدولية (أمنستي). الفصل العنصري الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين: نظام هيمنة قاسٍ وجريمة ضد الإنسانية. (2022/2/1). https://cutt.us/eJFbB

- سهاد بشارة، «أكتوبر 2000: الموروث الاستعماري للشرطة الإسرائيلية وحياة الفلسطيني»، على الرابط التالي: https://cutt.us/Qsny3.

-قسم التحقيقات مع الشُّرطة الإسرائيلية «ماحاش».. أداة لغسل جرائم الشُّرطة؟، مدار- المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، https://cutt.us/mCjH7.

- (الهدف الأسمى لشرطة إسرائيل: قيم المُؤسسة)، موقع شرطة إسرائيل باللغة العربية. https://cutt.us/b443u

Georgios A Antonopoulos, Ethnic and Racial Minorities and the – Police: A Review of the Literature, (2003), The Police Journal:

.Theory, Practice and Principles, 76 (3) https://cutt.us/3t4UA

Jonathan Kaplan, «Ethnicity and the Socio–Economic Gap in – Israel», The Jewish Agency for Israel, https://cutt.us/xz2ez

مواقع الإنترنت بالعربية:

– موقع مُؤسسة ميزان لحقوق الإنسان (النّاصرة). https://www.meezaan.org/

– موقع مركز عدالة الحقوقي. https://www.adalah.org/

– مدار: المركز الفلسطيني للدارسات الإسرائيلية. https://www.madarcenter.org/

– موقع «عرب 48». https://www.arab48.com/

– موقع «موطني 48». https://www.mawteni48.com/

– موقع القدس العربي. https://www.alquds.co.uk/

– موقع العرب. https://www.alarab.com/

– موقع الاتحاد. https://www.alittihad44.com/

– موقع بانت. https://cutt.us/sojxk

– موقع الملتقى الإخباري. https://cutt.us/ic1He

– موقع القرية نت. https://cutt.us/1gq5Z

– موقع معا الإخباري. https://cutt.us/bCXmR

– موقع الصنارة. https://www.sonara.net/

– موقع بكرا. https://bokra.net/

– موقع الجزيرة نت. https://www.aljazeera.net/

المؤلف فـي سطور:

ساهر فوزي غزاوي، كاتب وباحث فــي القضايا السياسية.

من مواليد مدينة النّاصرة عام 1978.

مسؤول الملف الإعلامي والعلاقات العامة فــي مُؤسسة «ميزان» لحقوق الإنسان فــي النّاصرة ومُعد تقارير ونشرات وإصدارات توثيقية وبحثية حول الملفات والقضايا القانونية وحقوق الإنسان.

حاصل على درجة البكالوريوس فــي العلوم الاجتماعية والإنسانية (دراسات الشرق الأوسط) من الجامعة المفتوحة.

حاصل على درجة الماجستير فــي العلوم السياسية (السياسة فــي الشرق الأوسط فــي العصر الحديث) من جامعة حيفا.

طالب دكتوراة فــي جامعة بار إيلان فــي قسم دراسات الشرق الأوسط.

مؤلف كتاب (مقاربات إسرائيلية لحظر الحركة الإسلامية)، صدر عن منتدى المدينة – أم الفحم- 2021.

مؤلف كتاب (مقبرة القسّام- الوقف المسلوب: كشف عملية الاستيلاء على الوقف بقوانين التحايُل والقضاء المُجيّر) صدر عن مُؤسسة ميزان لحقوق الإنسان- النّاصرة (2022)

نشر عدة أوراق ودراسات بحثية فــي مراكز دراسات وأبحاث عديدة.

مؤسسة «ميزان لحقوق الإنسان»: وثيقة تعريفية

انطلقت «مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان» في عام 2000 كمؤسسة حقوقيّة مستقلة وغير ربحية، بمبادرة مجموعة من المحامين العرب الناشطين في مجال حقوق الإنسان في الداخل الفلسطيني، حيث اجتمعوا على إنشاء هذه المؤسسة ووضعوا نُصب أعينهم العمل على جسر الهوّة القائمة بين المفاهيم والقيم والمبادئ النظرية لحقوق الإنسان والحريات وبين تطبيقها الفعلي على أرض الواقع، والعمل على تعزيز العمل بهذه المبادئ ونشر الوعي بين عامة الناس باعتبارها حقًا قانونيًا أساسيًا وطبيعيًا غير قابل للتنازل عنه، ومن خلال مبدأ احترام الإنسان كونه إنسانًا، واحترام حقوقه الأساسية؛ السياسية، والاجتماعية، والتربوية والفكرية والدينية وغيرها من الحقوق المتعارف عليها دوليًا، والدفاع عنها من خلال القوانين المحلية والمعاهدات والمواثيق الدولية.

تتمتع مؤسسة «ميزان» بصفة استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة مما يتيح لها المشاركة في أعمال المجلس وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، حيث تعمل «ميزان» على التشاور مع المنظمات الدولية والدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة على نحو أكثر فعالية، كما يمكّن المؤسسة أيضًا من أن تعيّن ممثلين لها في مقرات الأمم المتحدة ومكاتبها في نيويورك وجنيف.

تعمل "ميزان" على تطوير علاقات عامة مع جمعيات وهيئات عاملة في مجال حقوق الإنسان وتطوير جمعيات ومؤسسات العمل الأهلي والاجتماعي في الداخل الفلسطيني.

كما وتعمل «ميزان» على التمثيل القضائي في الأمور التي تمس الحقوق السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والفكرية، والدينية للمجموعة الفلسطينية في الداخل الفلسطيني، إضافة الى التوجه المباشر للمؤسسات واللجان الحكومية المختلفة ومتخذي القرارات لأجل تقديم دعاوى، واستئنافات، والتماسات، وسائر الإجراءات القانونية المطلوبة.

كذلك تعمل «ميزان» على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان والحريات وإصدار تقارير توثق هذه الانتهاكات وفقا للمعايير الدولية.

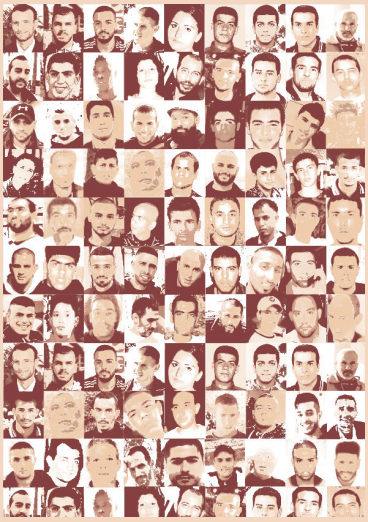

«الإعدامات الميدانية»

مواطنون عرب قتلوا على يد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية خارج إطار القانون

www.Meezaan.org

ARKAN PUBLISHING